



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

الرصد الإستراتيجي

تقرير دوري يرصد ويُلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات
الإستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كيفية بناء مُنتدى مُستدام للتعاون
على صعيد المنطقة

معهد تشاتام هاوس

ردع روسيا وإيران: تحسين الفعّالية وإيجاد الكفاءات

مؤسسة راند

منافسة القوى العظمى والصراع في إفريقيا

مؤسسة راند

تحديات ورؤى وأهداف وتحولات السياسة الخارجية التركية
في مطلع قرن تركيا

مجلة إنسايت تركيا

مجتمع عالمي ذو مستقبل مشترك: مقترحات الصين وإجراءاتها

المكتب الإعلامي لجمهورية الصين

صعود الذكاء الاصطناعي التوليدي والعصر القادم للتلاعب
بوسائل التواصل الاجتماعي

مؤسسة راند

العدد الثالث والثلاثون - تشرين الأول 2023

الرصد الاستراتيجي

تشرين الأول 2023



الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

تاريخ النشر: تشرين الأول 2023

العدد: الثالث والثلاثون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزاله في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي لاند - بناية الورود - الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

E. mail: ccsd@dirasat.net

<http://www.dirasat.net>

فهرس المحتويات

- 5 الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كيفية بناء مُنتدى مُستدام للتعاون على صعيد المنطقة
- 19 ردع روسيا وإيران: تحسين الفعالية وإيجاد الكفاءات
- 37 منافسة القوى العظمى والصراع في إفريقيا
- 63 تحدّيات ورؤى وأهداف وتحولات السياسة الخارجية التركية في مطلع "قرن تركيا"
- 79 مجتمع عالمي ذو مستقبل مشترك: مقترحات الصين وإجراءاتها
- 103 صعود الذكاء الاصطناعي التوليدي والعصر القادم للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كيفية بناء مُنتدى مُستدام للتعاون على صعيد المنطقة¹

داليا داسا كايا و سنام فاكيل، معهد تشاتام هاوس، أيلول 2023

المقدمة: فرصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تظهر فرصة تاريخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتطوير التعددية المستدامة. وقد أدى تغيير التيارات الجيوسياسية (بما في ذلك الاعتقاد بأن الولايات المتحدة أقلّ انخراطاً في المنطقة) والضغط المحلي إلى دفع حكومات الشرق الأوسط إلى التعامل مع سياستها الخارجية بشكل أكثر استقلالية، وأن تكون في كثير من الحالات استباقية في إصلاح العلاقات مع المنافسين السابقين. هذا الاتجاه يتزامن مع تزايد الاعتراف بأن التحديات الانتقالية مثل تغيير المناخ والاستجابة في حالات الطوارئ تتطلب زيادة التعاون عبر الحدود. في هذه الورقة البحثية، نؤكد أنه من الضروري لقادة المنطقة الاستفادة من لحظة خفض التصعيد هذه قبل فوات الأوان.

وعلى وجه التحديد، فإننا نقترح إضافة طبقة تعاونية إلى الهيكل الأمني التنافسي في المنطقة من خلال إنشاء منتدى جديد على نطاق المنطقة للحوار والمشاركة المستدامين بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. كما نقدم أفكاراً ملموسة للتحرك نحو إنشاء منتدى إقليمي رسمي أكثر استدامة وشمولاً من الجهود الحالية أو السابقة.

ونظراً لإخفاقات المبادرات المتعددة السابقة وانعدام الثقة الراسخ والعداوات بين العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمن المرجح أن ينجح التعاون إذا بدأ بشكل مصغر، مع مجموعة محدودة قابلة للتوسيع من المشاركين الأوائل وجدول أعمال مركّز يعالج قضايا ذات أولوية عالية ولكنها أقلّ عُرضةً للانقسام - نقترح العمل المناخي، والتعاون في مجال الطاقة والاستجابة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة. وخلافاً للعديد من المبادرات الحالية، فإن العضوية

* تعريب: زينب شهاب

¹ Kaye, Dalia Dassa and Vakill, Sanam. Seizing MENA's moment How to build a sustainable forum for region-wide cooperation. Chatham House, September 2023.

<https://www.chathamhouse.org/2023/09/seizing-menas-moment>

وجداول الأعمال الموضوعي سيعززان التعاون لصالح المنطقة الأوسع وشعبها، وليس كمحور لاستهداف أو استبعاد بلد معيّن أو للنهوض بجدول أعمال قوة خارجية معيّنة.

لماذا الآن؟

للوهلة الأولى، قد يبدو القول بأنها فرصة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتعاون مشكوكاً فيه. كما يبدو واضحاً أن بقية العالم غير متعاونة، حيث أصبحت الديناميكيات الجيوسياسية أكثر انقساماً في السنوات الأخيرة. فالعلاقات بين الولايات المتحدة والصين تصادمية، وحرب روسيا على أوكرانيا خلقت عدم استقرار سياسي واقتصادي في أوروبا وخارجها، وأصبحت السياسة في العديد من البلدان قومية وأكثر عزلةً. ويجهد النظام الدولي المتدهور المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة منذ أمد طويل. في هذا الوضع العالمي الصعب، لماذا تحاول دول الشرق الأوسط إنشاء إطار على مستوى المنطقة للحوار والتعاون متعدد الأطراف؟ علاوة على ذلك، لماذا تنجح مثل هذه المبادرة الآن بينما فشلت مبادرات أخرى في الماضي؟

إن فكرة التعاون في منطقة الشرق الأوسط ليست جديدة. فقد ظهرت عملية رسمية متعددة الأطراف في أوائل التسعينيات في سياق صنع السلام العربي الإسرائيلي، ومبادرات أخرى غير رسمية وشبه رسمية شارك فيها خبراء وواضعو سياسات من جميع أنحاء المنطقة بأشكال مختلفة منذ عقود. ومع ذلك فإن هذه الجهود لم تولد مُنتدى رسمياً وشاملاً ودائماً للتعاون على نطاق المنطقة شبيهاً بالمنتدى الموجود في معظم مناطق العالم الأخرى.

ويجادل المشكّكون بأنّ مثل هذه المنتديات غير ممكنة في الشرق الأوسط: هناك الكثير من عدم الثقة ومن اختلالات توازن القوى وأنّ القادة يرون العلاقات الإقليمية بعبارات مجردة. كما يجادل النقاد أيضاً بأنه لا يمكن نقل النماذج من مناطق أخرى إلى الشرق الأوسط بسهولة، نظراً لتاريخها وثقافتها المتميّزان بالإضافة إلى الحواجز السياسية والاقتصادية والأمنية المتعددة. ومع ذلك، تبدو هذه الآراء أقلّ مصداقية في السياق الإقليمي المتغيّر اليوم، حيث يبدو التعاون الآن أكثر قابليةً للتحقيق مع موجة من خفض التصعيد تحلّ محلّ فترة طويلة من المنافسة والصراع والتدخل الأجنبي.

قد يربط قادة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الآن قوّتهم وشرعيتهم بتحقيق تقدّم وأمن اقتصاديين ملموسين - ما يشير إلى ازدياد الحوافز لمزيد من التعاون في السياسة الخارجية.

تدفع التحوّلات الجيوسياسية، مثل الحرب الأوكرانية والتوترات بين الولايات المتحدة والصين، والتحدّيات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إيجاد آلياتها الخاصة للحدّ من الصراع. وتوضح سلسلة من التطوّرات الأخيرة هذا الاتجاه. وتشمل:

استعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمملكة العربية السعودية في آذار 2023، وإعادة ضبط العلاقات بين دول الخليج وتركيا، وإنهاء حصار قطر في كانون الثاني 2021، وتطبيع العلاقات بين "إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة، وبين "إسرائيل" والبحرين، من خلال توقيع اتفاقات إبراهيم في أيلول 2020. وقد يربط قادة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الآن قوتهم وشرعيتهم بتحقيق تقدّم وأمن اقتصاديين ملموسين - ما يشير إلى ازدياد الحوافز لمزيد من التعاون في السياسة الخارجية. وبالنظر إلى الطابع العابر للحدود للعديد من التحديات العالمية اليوم، من تغيّر المناخ إلى الأمن الغذائي إلى الأمن البحري، فقد أصبح التعاون الإقليمي أمراً حتمياً وليس من الكماليات. وهذه العلامات الإيجابية لا تعني بالضرورة أنّ وقف التصعيد الإقليمي دائم. فلا تزال العقليات الأمنية الاستبدادية والمعاملات والتنافسية سائدة بين صانعي السياسات في جميع أنحاء المنطقة. وكما قال أحد الخبراء الإقليميين، يحتاج الشرق الأوسط إلى "تنويع الحوار" وإلى عمليات أكثر استدامة يمكن أن تعيش أكثر من "مزاج القادة". بعبارة أخرى، يحتاج السياسيون وصانعو السياسات وأصحاب المصلحة الآخرون إلى إيجاد طرق لاستغلال لحظة خفض التصعيد هذه قبل أن تتحوّل التيارات الإقليمية مرة أخرى. ويكمن التحدي في الاستفادة من الاهتمام الحالي بالمشاركة وتهدئة التوترات الإقليمية في آليات رسمية يمكن أن تستمر.

لنكن واضحين، إننا لا نقدّم مخططاً شاملاً للسلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولا يمكن تحقيق هذه النتيجة من خلال أي مبادرة إقليمية. كما أنه لا يمكن للتعاون أن يحلّ محلّ التوازن والتحالفات الإقليمية الضامنة، أو الأفضليات للترتيبات الثنائية بين بعض القوى الإقليمية، وهما الاتجاهان السائدان خاصة في الخليج.

حول هذه الورقة

إن الهدف ليس تقييم موقف مبادرات التعاون في المنطقة اليوم فحسب بل أيضاً النظر في ما يمكن أن يكون عملياً من حيث إنشاء منتدى إقليمي رسمي جديد في المستقبل. ونعتقد أن الرؤية المعروضة هنا واقعية وقابلة للتحقيق، ولكن الأمر سيستغرق وقتاً حتى يتمكن منتدى جديد من ترسيخ نفسه واكتساب ثقة المشاركين.

وسيلزم التنفيذ الدقيق لضمان أن تكون أيّ آلية جديدة حسّاسة للشواغل الإقليمية وجدول الأعمال السياسية على أعلى المستويات. وبالنظر إلى الحقائق الراهنة، فمن غير المرجح أن تنشأ مؤسسة إقليمية واحدة يمكن أن تشمل الجميع في البداية. لكن من الممكن تحقيق الهدف من بنية إقليمية أكثر شمولاً وتعاونية، وهذه اللحظة من الانفراج هي الوقت المناسب للبدء بالانطلاق نحوها.

هل يمكن أن ينبثق منتدى على نطاق المنطقة من المبادرات القائمة؟

سعت عدّة مبادرات قائمة إلى الجمع بين الحكومات الإقليمية والخبراء لمواجهة التحديات المشتركة. وفي حين أن الطلب على التعاون والمشاركة الإقليميين قد ازداد بالتأكيد، فإنّ أيّاً من النهج الحالية ليس شاملاً تماماً. كما أنه ليس قادراً بمفرده على توفير منتدى تعاوني مستدام للحوار وإدارة الصراعات.

وتستعرض الفروع الواردة أدناه مواطن القوة والقيود في المبادرات الإقليمية الحالية الواعدة والحكومية.

قمة بغداد

جمع مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، وهو مبادرة تدعمها فرنسا، ممثلين إقليميين في بغداد في آب 2021 ومرة أخرى في عمان في كانون الأول 2022 لمناقشة كيفية تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق. وقد كان المؤتمران بارزين في تجميع ممثلين رفيعي المستوى من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الإقليمية المتنافسة، حيث كانت إيران بين المشاركين. ما يشير إلى مستوى كبير من التأييد السياسي من جميع أنحاء المنطقة. ورغم عدم اتفاق الدول على مواضيع أوسع للمناقشات فقد عزز كلا الاجتماعين توافقاً إقليمياً بشأن ضرورة الحفاظ على الاستقرار في العراق اقتصادياً وسياسياً. كما أتاحت هذه المؤتمرات فرصة مهمّة للانخراط والمصالحة بعد سنوات من العلاقات المتوترة بين إيران والمملكة العربية السعودية، وبين قطر والإمارات العربية المتحدة، وبين تركيا والإمارات العربية المتحدة، وبين تركيا والمملكة العربية السعودية. وبسبب الديناميكيات السياسية الحساسة، اتفق المشاركون على تركيز مناقشاتهم العامة على الاستقرار العراقي.

مبادرات مجلس التعاون الخليجي المركّزة

سعت الأمم المتحدة والمؤسّسات غير الحكومية إلى الاستفادة من التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات والتوسّع في مشاركتهم. وقد دعت مجموعة الأزمات الدولية، في جملة أمور، إلى إقامة حوار مستوحى من هلسنكي يركّز على منطقة الخليج الفرعية للمساعدة في الحدّ من التوترات مع إيران، بحجّة أنه في حين أن لزوم هذه الحوارات شمل جميع أصحاب المصلحة الإقليميين في نهاية المطاف، "فمن المحتمل أن تكون فرص النجاح أعلى إذا بدأت مبادرة ما أفكاراً صغيرة واختبرت قبل إطلاق عملية أوسع". ويوصي تقرير مجموعة الأزمات ببدء جهود خفض التصعيد الإقليمية مع دول مجلس التعاون الخليجي

وإيران والعراق، وذلك بدعم من مجموعة أساسية من الدول الخارجية. ويمكن تبين مثال آخر على المبادرات التي تركّز على الخليج وهو أنشطة مركز الخليج للأبحاث، وهو مؤسسة فكرية مقرها السعودية، فيستضيف مركز الخليج للأبحاث حلقات عمل ومؤتمرات تعزّز تعاضد دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران والعراق واليمن حول مجموعة متنوّعة من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الإقليمية.

ومما لا شكّ فيه أن مشاريع مجلس التعاون الخليجي عملية أكثر من بعض جهود التعاون الإقليمي واسعة النطاق، حيث من الأسهل البدء بمجموعة صغيرة من الدول ذات التفكير المماثل وتجذب تعقيدات منتدى أكبر حيث قد يكون الاتفاق أكثر صعوبة.

مع ذلك، فإن الآليات غير الإقليمية ليست حلًا سحريًا. فالقضايا الدولية مثل تغيّر المناخ والأمن الغذائي والهجرة تمتدّ إلى ما وراء الحدود الجغرافية للخليج. كما أنه لا يمكن استخدام الشكل الخليجي الذي يشمل إيران ولكنه يستبعد "إسرائيل" لترجمة المجالات الحالية للتعاون الوظيفي المثمر بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي و "إسرائيل" إلى تحسينات أوسع في العلاقات السياسية.

اتفاقات أبراهام / مبادرات منتدى النقب

أشارت اتفاقيات أبراهام، وهي مجموعة من اتفاقيات التطبيع بين "إسرائيل" والإمارات والبحرين والتي تم الإعلان عنها في آب 2020، إلى تحوّل في السياسة الإقليمية بلغ ذروته في أول اعتراف رسمي بـ "إسرائيل" من قبل أي دولة عربية منذ اتفاقية الأردن لعام 1994. ثم تبعت المغرب الإمارات والبحرين بالاعتراف بـ "إسرائيل" في كانون الأول 2020؛ وبعدها السودان لكن المسألة تأخرت بسبب الحرب الأهلية. لم تشمل اتفاقيات أبراهام إقامة علاقات دبلوماسية بين "إسرائيل" والإمارات وبين "إسرائيل" والبحرين فحسب، بل أدّت أيضًا الى تطبيع العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" وكلا الشريكين. وقد شجّع ذلك التعاون في مجالات تشمل السياحة والتعليم والرعاية الصحية والتكنولوجيا.

وبالرغم من الانتقادات الكبيرة، وخاصة بشأن التخلّي عن مبادرات السلام الفلسطينية كشرط مسبق لتطبيع مع "إسرائيل"، فقد مكّنت اتفاقات أبراهام من إجراء مناقشات ثنائية ومتعددة الأطراف أكثر شمولاً نتيجة للمشاركة الإسرائيلية. ومنتدى النقب من أبرز الأمثلة على ذلك، حيث عُقد الاجتماع الافتتاحي له في "إسرائيل" في آذار/مارس 2022. وضمّ هذا المنتدى مصر والبحرين و "إسرائيل" والمغرب والإمارات والولايات المتحدة من أجل بناء ودعم اتفاقيات التطبيع من خلال

التعاون الاقتصادي والأمني. ومع ذلك، كان الأردن غائبًا بشكل ملحوظ عن هذا التجمع بسبب عدم إحراز تقدّم في مفاوضات السلام الفلسطينية.

يعيق منتدى النقب عدد من التحديات الإقليمية، ولا سيّما في بعض دول الخليج، حيث المشاركون مدفوعون بأجندة مشتركة لكبح طموحات إيران التوسعية. والخوف من أن يؤدي ذلك إلى انتقام إيراني من أهداف في دول الخليج العربية. وهناك إشكالية أيضًا بأن التجمع حصري للغاية، وأنه موجود إلى حد كبير لتعزيز اندماج "إسرائيل" مع البلدان الأخرى في المنطقة، مما يتعارض مع جزء كبير من الرأي العام الشعبي في جميع أنحاء الشرق الأوسط الذي يرى أن هذا التكامل يأتي على حساب السلام الفلسطيني. ومع ذلك، يبدو من الصعب تحقيق التعاون الإقليمي المستدام وكذلك الهدف الإسرائيلي المتمثل في زيادة التطبيع بما في ذلك مع المملكة العربية السعودية بدون إحراز تقدّم في عملية السلام الفلسطينية. وبسبب هذه التحديات السياسية، يخاطر منتدى النقب بعرقلة ديناميكيات وتوترات إقليمية أوسع، ويمكن اختزاله إلى اجتماعات عرضية. وأخيرًا فإن حقيقة أن الولايات المتحدة موقّعة على المنتدى باعتباره جهدًا أميركيًا يحدّ من الشرعية الإقليمية للمبادرة والجاذبية الدولية الأوسع.

المبادرات المتعدّدة الأطراف

انطلقت "النزعة التعدّدية" في الشرق الأوسط حيث ظهر عدد من تجمّعات البلدان الأصغر بشكل طبيعي لمواجهة تحديات محدّدة. ويتميّز هذا النوع من النهج الدبلوماسي بأنه أكثر استهدافًا ومرونةً، ويسمح بالتركيز على أهداف محدّدة مع ملء الفراغات الاستراتيجية غير المُعالجة. وبالمقارنة مع تعدّدية الأطراف الأكثر طموحًا، والتي كان من الصعب تنسيقها في المنطقة ولا تزال عُرضة للانقسامات السياسية المستقطبة، فإن المجموعات الصغيرة أكثر ذكاءً ويمكنها بناء علاقات مركّزة.

وعلى الرغم من المجموعة الناشئة، لا ينبغي النظر إلى المبادرات المصغرة باعتبارها بديلًا للدبلوماسية المتعدّدة الأطراف. وتعكس التجمّعات التعدّدية الحاجة إلى تعاون سريع في الصفقات ضيقة التركيز، وكثيرًا ما تعتمد جداول أعمالها وفعاليتها اعتمادًا مفرطًا على مواقف القادة وجداول الأعمال الوطنية في أي وقت من الأوقات. وعلى هذا النحو، لا يزال يتعيّن على النزعة التعدّدية أن توفر سبيلًا لتعاون أكثر استدامةً وشمولًا.

طريق إلى منتدى إقليمي جديد

كما توضح الأمثلة المذكورة أعلاه، فإن أيًا من المبادرات الحالية لا يسدّ الفجوة في توفير تعاون رسمي شامل وواسع النطاق عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وإنّ المبادرات الحالية إما مرتبطة بجدول أعمال بلد معيّن (مثل الاستقرار العراقي أو الاندماج الإسرائيلي) أو مصمّمة إلى حدّ كبير حول مجموعات إقصائية وصفقات لمواجهة تحدّي معيّن. يرتبط العديد منها أيضًا بالقوى الخارجية، مما يزيد من خطر منافسة القوى العظمى التي تعقّد التعاون الإقليمي أو تؤدي إلى تطوير "تحالفات مضادة" من قبل القوى المنافسة. وما ينقصنا هو منتدى يهدف فقط إلى تعزيز التعاون الإقليمي المستدام والشامل ومنع نشوب الصراعات، بدلًا من بناء تحالفات تنافسية.

إنّ ما ينقصنا هو منتدى يهدف فقط إلى تعزيز التعاون الإقليمي المستدام والشامل ومنع نشوب الصراعات، بدلًا من بناء التحالفات التنافسية. وسترى معظم الجهات الفاعلة الإقليمية قيمة في منتدى منظّم خصيصًا لتعزيز الاستقرار الإقليمي والازدهار الاقتصادي. من المرجح أيضًا أن تدعم العديد من القوى الخارجية مثل هذا المنتدى، شريطة ألا يعتبره مفيدًا لمنافسيهم.

وكما ناقشنا في البداية، فإن أي شكل جديد للتعاون لن يحلّ محلّ أو يقلب تمامًا توازن السلطة الحتمي الذي سيطر على السياسة الإقليمية. مع ذلك، فإن وجود طبقة تعاونية إضافية لهيكل الأمن التنافسي في المنطقة يمكن أن يجلب فوائد غير متوافرة من خلال مبادرات أخرى. وعلى وجه التحديد، يمكن لهذا النهج متعدّد الطبقات أن يقلّل من الحوافز التي تدفع البلدان إلى العمل كـ "مفسدين" في العلاقات الإقليمية، ويمكن أيضًا أن يروق مجموعة أوسع من المشاركين مع الوقت.

سيكون إعداد منتدى جديد صعبًا. فيجب أن يأخذ في الحسبان التوترات الإقليمية والعالمية الموجودة من قبل، وأن يُنظّم بطريقة تعزله عن جداول أعمال المفسدين المحتملين. وقبل كل شيء، يحتاج تصميم حوار جديد إلى النظر في ثلاثة أسئلة مركزية: الأول، من يجب أن يشارك؟ والثاني، ما هو جدول الأعمال الذي يجب أن يكون؟ والثالث، كيف ينبغي للجهات الفاعلة في المنطقة أن تقوم ببنائه؟

من يجب أن يشارك؟

بحكم طبيعته، سيهدف المنتدى الإقليمي الشامل في نهاية المطاف إلى إشراك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها بما في ذلك الدول العربية وإيران و "إسرائيل" وتركيا. ومع ذلك، لن يكون هذا النهج الشامل ممكنًا في البداية. فعندما يتعلّق الأمر بالتورّط الإيراني والإسرائيلي، سيكون من المستحيل توسيع المشاركة لتشمل كلا البلدين في وقت واحد.

وبالتالي، يبدو أن الطريق الأكثر جدوى إلى الأمام هو البدء في بناء التعاون حول مجموعة من البلدان التي تشارك في مننديات تعاونية أخرى مع إمّا إيران أو "إسرائيل" أو مع كليتيهما. وستتمكن مجموعة من هذا النوع من الاعتماد على مجموعة من الروابط القائمة بين الدول المشاركة وغير المشاركة (بما في ذلك إيران و "إسرائيل")، مما يضمن مقداراً من المشاركة غير المباشرة مع جميع الجهات الفاعلة الإقليمية تقريباً.

ويمكن لعملية تعاونية جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تحاكي هذه الاستراتيجية، بدءاً بمجموعة صغيرة من المشاركين المؤسسين.

وبالنظر إلى المنافسات الجيوستراتيجية المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، يجب على أي منتدى جديد شامل أن يقلل من دور القوى الكبرى.

ومن المرجح أن ينجح منتدى جديد ويستمر إذا كان الاندفاع والشعار من صنع وقيادة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونظراً لأن الكثير من التخفيف السياسي الأخير قد نشأ في الخليج فإن صياغة "مجلس التعاون الخليجي+" يمكن أن تشكل نقطة انطلاق لمبادرة جديدة. وكما هو موضح أعلاه، فإن المنتدى الذي يقتصر على شؤون الخليج وحده لن يتوسّع بسهولة ليشمل نوع التنظيم الشامل على نطاق المنطقة وهو أمر ضروري في نهاية المطاف. قد تكون نقطة البداية الأفضل هي الصيغة التي تشمل دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والعراق والأردن وتركيا. وإذا أضيف أيضاً ممثل لاتحاد المغرب العربي إلى التجمّع، إلى جانب مبعوث من مبادرات إقليمية أخرى، فإن ذلك يمكن أن يبيّن القصد الأوسع من الشمولية. سيشمل هذا النوع من التجمّع الدول التي لها علاقات وثيقة مع إيران، مثل العراق، وكذلك الدول التي قامت بتطبيع العلاقات مع كل من إيران و "إسرائيل" (مثل الأردن وتركيا والإمارات العربية المتحدة). ولتجنب الانحياز للخلافات السياسية والإقليمية في شمال إفريقيا، كما في الجزائر والمغرب، يمكن لمسؤول من اتحاد المغرب العربي أن يمثل تلك المنطقة غير الإقليمية في البداية. وقبل كل شيء فإن الأمل في هذا النوع من الصياغة هو أن استخدام مجموعة أولية صغيرة لتعزيز روابط أوسع مع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى يمكن أن يؤدي إلى توسّعها لتشمل الدول المتخاصمة في المستقبل.

إنّ المنتدى الذي يقتصر على شؤون الخليج وحده لن يتوسّع بسهولة ليشمل نوع التنظيم الشامل على نطاق المنطقة وهو أمر ضروري في نهاية المطاف. قد تكون نقطة البداية الأفضل هي الصيغة التي تشمل دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والعراق والأردن وتركيا.

حتى الدول المتخاصمة التي لا تعترف ببعضها البعض (كإيران و "إسرائيل") يمكن أن تشارك في أنشطة تقنية أو غير حكومية تحت غطاء (مظلة) متعدّدة الأطراف. بعبارة أخرى، يمكن للدول

المتخصصة التعاون في مجالات موضوعية وظيفية معينة أو حتى في أشكال معينة متعددة الأطراف دون أن تحتاج هذه الأنشطة المشتركة إلى اعتراف رسمي مباشر من الحكومة. وبالتالي فإن فكرة البدء من "حيث يمكنك" مجموعة أصغر من الدول الإقليمية لا تمنع جذب مشاركين إضافيين بدبلوماسية إبداعية مع تطوّر هذا التعاون. وفي نهاية المطاف، من الضروري تشكيل مجموعة أصغر حجمًا في البداية لإيجاد الرؤية والاندفاع اللازمين لاجتذاب دعم واسع رفيع المستوى.

ما هو جدول الأعمال الذي يجب أن يكون؟

سيحتاج المنتدى الإقليمي الجديد إلى إثبات قيمته للدول المشاركة من خلال تحقيق فوائد ملموسة. وخلال البحث المتعلق بهذه الورقة، شدّد المشاركون في اجتماعات المشاريع المتعددة على ضرورة تجنب التعاون "الإيجابي" الذي لا يحقق فيه مؤتمر القمة الرفيع المستوى نتائج مستدامة وملموسة؛ ذلك أنّ المنطقة لا تحتاج إلى مؤسسة أخرى تعددية غير منتجة.

وبالتالي، سيتحتّم تصميم عملية تتيح التعاون بشأن المسائل الوظيفية فيما بين الخبراء الموضوعيين الرسميين وغير الحكوميين على السواء. ويمكن أن يتمثل أحد الخيارات في الاعتماد على صيغ المناقشة للمبادرات التعددية السابقة. إن التكرار الحالي للتعاون العربي الإسرائيلي التعددي من خلال منتدى النقب منظمّ للسماح بعقد اجتماعات على مستوى العمل بشأن ستة مواضيع وظيفية بين مؤتمرات القمة العليا. ويتيح هيكل الفريق العامل المعني بالمجالات الوظيفية والمواضيعية إحراز تقدّم في بعض المجالات حتى عندما تتوقّف الجهود في مجالات أخرى.

لا نقص في المواضيع التي يمكن تناولها على نحو مفيد في محفل إقليمي جديد. والشرط الرئيسي هو أن تجذب المسائل مجموعة واسعة من المشاركين وأن تتطلب الإجراءات تعاونًا عبر الحدود. ولكن لا يجب تكثير المواضيع، لأن ذلك قد يؤدي إلى إضعاف نشاط السياسة العامة ومن شأنه أن يخلق تعقيدًا تنظيميًا، يحتمل أن يكون عبئًا ثقيلًا في المراحل الأولى من إنشاء منتدى جديد ومحاولة بناء الاندفاع وراءه. ويتمثل التحدي في تحديد المسائل التي لا تثير الانقسام بشكل سريع، وإن كان من المسلّم به أهميتها بالنسبة للأمن الإقليمي. وثمة مبدأ أساسي، ودرس نشأ عن تجارب عالمية أخرى، وهو أن تعريف "الأمن" ينبغي أن يكون واسعًا بما يكفي لاستيعاب مجموعة واسعة من المسائل التي يمكن أن تؤثر على السلام والاستقرار الإقليميين. بعبارة أخرى، لا ينبغي أن يُنظر إلى "الأمن" على أنه متعلّق بما يسمّى بالمسائل "الصعبة" مثل الأسلحة وعدد القوات فقط. بل إنه يتأثر أيضًا بالتفاوتات الاقتصادية وتغيّر المناخ والهجرة والتكنولوجيا وأزمات

الصحة العامة. وبينما لا يزال القادة الإقليميون يقدرون المفاهيم التقليدية للأمن المتشدد، هناك اعتراف متزايد بأن قضايا "الأمن الناعم" تشكل تهديدات كبيرة للمصالح الوطنية وللاستقرار الإقليمي.

إننا نوصي بتفادي تكرار جداول الأعمال السابقة التي أدرجت فيها في البداية مسائل مثل تحديد الأسلحة. إن السماح للمنتديات الإقليمية والعالمية الأخرى بمعالجة قضايا أكثر إثارة للخلاف، مثل فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، سيكون أكثر إنتاجية من محاولة معالجة هذه الموضوعات في إطار جهود جديدة. بيد أن ذلك لا ينبغي أن يحول دون تناول بعض المواضيع السابقة التي جرت فيها بالفعل مناقشات مثمرة كثيرة - مثل المياه والبيئة - وتكييف تلك البرامج مع السياق الحالي.

كنقطة انطلاق، نوصي بتركيز جدول الأعمال الموضوعي لجهود جديدة تعددية على ثلاث مجالات برزت كأولويات خلال مناقشات المشاريع وحلقات العمل.

وهذه المجالات التي تحظى باهتمام رفيع المستوى بين الحكومات الإقليمية هي: 1- التنسيق بشأن تغيير المناخ، 2- التعاون في مجال الطاقة، 3- الاستجابة لحالات الطوارئ (بما في ذلك التنسيق عبر الحدود بين السلطات التي تتعامل مع أزمات الصحة العامة والزلازل والحوادث البحرية).

والأساس المنطقي الآخر لجدول أعمال البداية هذا هو أن الأخطاء أو الثغرات في السياسات العامة في هذه الميادين كثيرًا ما تكون لها آثار سلبية كبيرة تتجاوز منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حتى على الصعيد العالمي، مما يزيد من الحوافز على تقديم الدعم البناء خارج المنطقة ويثني المفسدين المحتملين. ومع ذلك، حتى القضايا التي تبدو أقل إثارة للجدل ليس من السهل بالضرورة معالجتها بشكل تعاوني؛ يمكن تسييس كل قضية وإحداث احتكاك، لا سيما بالنظر إلى أوجه عدم المساواة في جميع أنحاء المنطقة والاحتمال الحتمي بأن تتصارع البلدان المشاركة للحصول على رأي أكبر في جانب أو آخر من جوانب السياسة. ومع ذلك، نعتقد أن هذه هي القضايا التي يمكن فيها للتعاون العابر للحدود الوطنية أن يخلق نتائج مربحة للجميع ومروية للناس على الأرض، وليس فقط للمسؤولين على طاولات التفاوض.

فيما يلي أمثلة محدّدة لجدول أعمال تعاوني في المجالات الثلاثة المقترحة:

التعاون في مجال المناخ

يعدّ الشرق الأوسط نقطة ساخنة لتغيّر المناخ: فهو يرتفع بمعدّل ضعف متوسط المعدّل العالمي، ومن المحتمل أن تكون بعض أجزاء المنطقة غير صالحة للعيش بحلول منتصف القرن.

اقترح مقال نُشر مؤخراً كجزء من هذا المشروع عدداً من الأفكار للتعاون المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك: إنشاء مركز للبحث والتطوير والابتكار على غرار مبادرة قبرص، ومبادرة إقليمية للأمن الغذائي، والعمل المشترك بشأن الحفاظ على البيئة البحرية للبحر المتوسط، ومنتدى تعاوني بشأن المهاجرين بسبب المناخ، وإنشاء أنظمة للإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ مثل الفيضانات. ويمكن للبلدان الإقليمية ذات الخبرة في مجالات معيّنة، أو التي لديها حوافز قويّة لتشجيع اتخاذ إجراءات بشأنها، أن تأخذ زمام المبادرة في تنسيق الجهود الحكومية وغير الحكومية في إطار الفرق العاملة ذات الصلة. (يمكن أن تشمل الأمثلة المحتملة قيام عمان بدور بارز في الأمن المائي، أو مصر في الأمن الغذائي). ويمكن للدول الخارجية أو المنظمات الدولية التشارك مع دول المنطقة لتقديم الدعم في مجالات اختصاصها.

التعاون في مجال الطاقة

يوفّر التعاون في مجال الطاقة فائدة محتملة متبادلة طويلة الأجل للدول المشاركة. ويكتسب الموضوع مزيداً من الاهتمام نظراً لاكتشافات الغاز الطبيعي الأخيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن جهود دول الخليج لتنويع اقتصاداتها القائمة على النفط.

هناك مجموعة من الأنشطة الحالية التي يجب البناء عليها. فقد ظهر عدد من صفقات الطاقة الإقليمية في السنوات الأخيرة. وتشمل هذه الصفقات اتفاقية تبادل الطاقة الشمسية والمياه بين "إسرائيل" والأردن والإمارات العربية المتحدة، واتفاقية الحدود البحرية بين "إسرائيل" ولبنان التي تسمح باستكشاف غاز جديد في المياه اللبنانية وإمكانية المزيد من التعاون الإقليمي في مجال الطاقة.

إن عضوية "إسرائيل" في منتدى شرق المتوسط للغاز مهمّة، حيث سيصبح إدراج البلاد في حوار الطاقة الإقليمي ضرورياً بمرور الوقت، حتى لو كان من الممكن أن تظل المقاومة الشعبية للتعاون في السنوات المقبلة بسبب السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. كما قال أحد الخبراء الإقليميين، "تمتلك" إسرائيل "مفتاح التعاون في مجال الطاقة في المنطقة" لأنه من المرجح أن يضطر جيرانها إلى شراء مياهاها أو تكنولوجيا تحليتها في السنوات القادمة. وبالتالي فإن التعاون

في مجال الطاقة قد يوفر وسيلة لإدماج "إسرائيل" بشكل طبيعي وتدرجي في المنتديات الإقليمية الشاملة مع توسّعها، دون السماح لعقبات سياسية رفيعة المستوى بإعاقة المشاركة في المجالات التقنية.

الاستجابة الطارئة

أخيراً، إن الحاجة إلى تحسين التنسيق والقدرات في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تثير اهتماماً واسعاً، مما يجعل هذا المجال مكاناً لبناء الحوار. فمن الممكن معالجة مجموعة من المسائل في إطار الاستجابة لحالات الطوارئ.

كيف يجب للجهات الفاعلة الإقليمية أن تبني تعاوناً "متعدد الطبقات" بصورة عملية؟

توفر المجالات الثلاثة المذكورة أعلاه مجتمعةً، تغيير المناخ والطاقة والاستجابة لحالات الطوارئ، قائمة قوية للتعاون الإقليمي. ومع ذلك، فإن الجزء الأكثر تحدياً في بناء منتدى جديد سيكون وضع النظرية موضع التنفيذ. والاتفاق على هيكل تنظيمي وشكل لعقد الاجتماعات، على نطاق النشاط ومجالات محدّدة للسياسة العامة يتعيّن تناولها (وتجنّبها)، وقبل كل شيء على العضوية، سيكون تحدياً للتعاون في حدّ ذاته. وفي هذا القسم، نقدّم قائمة من الخيارات لتوجيه هذه العملية والسماح للدول الإقليمية بالاستفادة من البيئة السياسية الحالية لخفض التصعيد.

إن تجاوز المناقشات النظرية لتشغيل منتدى جديد سيتطلّب مشاركة وزارية منتظمة من جميع الدول الأولية المشاركة. وبدون هذا الاستثمار المتواصل والرفيع المستوى للوقت ولرأس المال السياسي فإن هذا الجهد يخاطر بمحاكاة مبادرات وقمة "أدائية" أخرى، بدلاً من خلق قنوات منتجة للاتصال والتعاون.

على الرغم من أن المبادرة يجب أن تكون بقيادة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإدارتها، هناك حاجة إلى دعم على مستوى المبعوث الدولي من الاتحاد الأوروبي أو من الأمم المتحدة لرعاية العملية. يمكن دعوة القادة السياسيين السابقين والدبلوماسيين المحترمين من أوروبا أو آسيا لتسهيل مفاوضات القنوات الخلفية، أو الانخراط في دبلوماسية الوسيط المتنقل لبناء الالتزام والتنسيق. حيث سيحتاج هؤلاء الميسرون إلى خبرة واسعة في شؤون الشرق الأوسط، وسيحتاجون أيضاً إلى بناء قاعدة ثقة واسعة في جميع أنحاء المنطقة. ومن المرجح أن يُنظر إلى قادة "القوى الوسطى" مثل اليابان أو هولندا أو النرويج أو جنوب كوريا أو سويسرا، وليس القوى العظمى، على أنها دول غير منحازة وبالتالي قد يتم الوثوق بها.

يمكن دعوة ممثلي قمة بغداد ومنتدى النقب واتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية كمراقبين، وهذا من شأنه أن يدل على الالتزام بالتعاون في جميع أنحاء المنطقة.

سيكون الاتفاق على المبادئ الأساسية في وثيقة تأسيسية أمراً أساسياً. ويمكن لمبادئ مثل احترام السيادة وعدم التدخل في شؤون الأعضاء الآخرين أن يسترشد بها عدد من القواعد المشتركة التي يحترمها الجميع، حيث يجب تعزيز الثقة والاتفاق على الكيفية التي سيحمي بها المنتدى هذه المبادئ ويتمسك بها. كما سيكون للاتفاق على تعريف للأمن التعاوني قيمة في تحديد الرؤية والأهداف الأوسع للمبادرة. وقبل كل شيء، يجب أن تلزم الوثيقة التأسيسية لمنتدى جديد، الذي يمكن أن يُسمى منتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الأطراف بإجراء حوار منتظم وأن تترك الباب مفتوحاً أمام البلدان الأخرى للانضمام إليه عندما تكون مستعدة للالتزام بالمعايير التي يجسدها.

أيضاً، سيكون من الضروري الشروع في عملية تنسيق محدّدة للمواضيع المتعلقة بالمناخ والطاقة والاستجابة لحالات الطوارئ، وتسخير المناقشات التقنية والمتعلقة بالمسار.

وأخيراً، إنّ تحديد موقع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقبول لجميع المشاركين ويُنظر إليه على أنه محايد، حيث يؤدي عقد الاجتماع الأول إلى بناء الثقة في العملية. والأفضل اتفاق المشاركون على مكان واحد للاجتماعات المنتظمة، ولكن بدلاً من ذلك يمكن اعتماد التناوب حيث تستضيف كل دولة بدورها مشاركة المنتدى.

اختتام الأفكار والتوصيات

قدّمت هذه الورقة البحثية أفكاراً أولية بشأن بناء منتدى للتعاون الإقليمي أكثر شمولاً واستدامة. تستند مقترحاتنا إلى ردود فعل واسعة النطاق من الجهات الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والدروس المستفادة من التجارب العالمية الأخرى، وتقييمنا المهني لما هو ممكن وما هو غير ممكن في بيئة وسياسة الشرق الأوسط الأمنية الحالية.

ونقدّم التوصيات التالية:

1. على القادة السياسيين وواضعي السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن يستفيدوا من الموجة الحالية من خفض التصعيد الإقليمي لإطلاق منتدى رسمي للتعاون على نطاق المنطقة. ويمكن تسميته مثلاً بـ "منتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

2. يمكن الشروع في العمل على إنشاء منتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اجتماع رفيع المستوى في إحدى عواصمه على أن تكون مقبولة لجميع المشاركين ويُنظر إليها على أنها محايدة،

ويعلن فيه مجموعة من وزراء الخارجية الإقليمية عن تشكيل منهاج الحوار الجديد. وسيكون الدعم الإقليمي والدعم السياسي الرفيعا المستوى أساسيين لنجاح عملية الإطلاق.

3. يجب وصف هذا الجهد بأنه من صُنْع وقيادة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويجب على الدولة أو مجموعة الدول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تأخذ زمام المبادرة في إنشاء المنتدى. ومع ذلك فإن الدعم الدولي، لا سيّما من المبعوثين من أوروبا أو الأمم المتحدة، سيكون حاسماً أيضاً.

4. من المهم أن نبدأ بمجموعة صغيرة من الدول العربية وتركيا، لأن هذه المجموعة ستوفر فرصاً أفضل للنجاح من تنسيق واسع في البداية. وسيكون الهدف الأطول أجلاً هو إدراج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها. ونظراً لأن تركيا والعديد من المشاركين العرب المؤسسين المقترحين يحتفظون بعلاقات مع كل من إيران و "إسرائيل"، فإن منتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديه إمكانات أكبر لتوسيع التعاون إلى المنطقة بأكملها مع الوقت.

5. منع منافسة القوى العظمى من اختطاف المبادرة سيكون أساسياً. هذا الأمر يستبعد المشاركة المباشرة من قبل الولايات المتحدة والصين، على الأقل كأعضاء مؤسسين. ومع ذلك، سيظل النجاح يعتمد على تقديم كلا البلدين للدعم السياسي، وكذلك قبول دور الآخر في المبادرة. وإذا كان يُنظر إلى الولايات المتحدة أو الصين على أنهما أكثر انسجاماً مع المنتدى الجديد فسيكون هناك خطرٌ متزايد من أن يصبح منصةً للمنافسة العالمية.

إنّ هذه التوصيات مخصّصة للسياسيين وصانعي السياسات والباحثين في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا سيّما في البلدان التي حدّدها على أنها تمثل مشاركين مؤسسين محتملين. وسيتميّز أيضاً أن تتناول الحكومات الخارجية والمنظمات الدولية مقترحاتنا. كما سيكون من الضروري الاستفادة من الخبرات الإقليمية والعالمية على السواء حتى يمكن تطوير أفكار عملية للانتقال من المفاهيم إلى الإجراءات الملموسة. ومن خلال تحديد مسار ممكن للتقدم ورؤية لمستقبل أكثر تعاوناً يصّب في مصلحة كل دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بل والمجتمع الدولي أيضاً، نأمل أن نوضح أهمية الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ هذه الأفكار، ولماذا حان الوقت للقادة الإقليميين للقاء هذه اللحظة.

ردع روسيا وإيران: تحسين الفعالية وإيجاد الكفاءات¹

مؤسسة راند، مجموعة باحثين، أيلول 2023

الفصل الأول: مقدمة

كيف يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في ردع خصوم مثل روسيا وإيران بشكل فعال بينما يعيد الجيش الأمريكي توجيه بصمته العالمية للتنافس مع التهديد الصيني؟ تسلط التوجيهات الاستراتيجية المؤقتة للأمن القومي لعام 2021 الضوء على الحاجة إلى "ردع ومنع الخصوم من تهديد الولايات المتحدة وحلفائنا بشكل مباشر، أو منع الوصول إلى المشاعات العالمية، أو السيطرة على المناطق الرئيسية". تستمر الحاجة إلى تحقيق الردع ضد الخصوم وتعزيز التزامات الردع الأميركية الموسعة لحلفاء الولايات المتحدة وشركائها، وتطبيق الردع على أنشطة المنطقة الرمادية للخصوم. تؤكد بيانات القيادات الجغرافية الأميركية أيضاً على الردع باعتباره مهمة عسكرية رئيسية؛ وتشير القيادة الأميركية الأوروبية إلى أن "استراتيجيتها تعطي الأولوية لدعم الردع والدفاع لحلف الناتو في المنطقة الأوروبية الأطلسية"، وشدد بيان القيادة المركزية الأميركية الأخير على "ردع إيران عن سياستها الخارجية". إن الأنشطة المدمرة والمزعزعة للاستقرار في المجال العسكري تدعم توجهنا في كل ما نقوم به، وتجعله الأولوية القصوى للقيادة المركزية الأميركية. ومع ذلك فإن الردع ليس سوى مهمة عسكرية واحدة يجب على القوات العسكرية الأميركية القيام بها. ومن بين خصوم الولايات المتحدة، تم تحديد الصين على أنها التهديد طويل المدى الذي يجب إعطاء الأولوية للموارد ضده، حيث تشهد القيادة المركزية الأميركية بالفعل انخفاضاً في عدد القوات الأميركية ومن المتوقع حدوث تخفيضات إضافية في الوجود الأمامي. كيف إذن يمكن للولايات المتحدة إيجاد التوازن في تحقيق أهداف الردع الخاصة

* تعريب: علي كرشت

¹ Martini, Jeffrey, Andrew Radin, Alyssa Demus, Krystyna Marcinek, Dara Massicot, Katherine Pfrommer, Ashley L. Rhoades, Chandler Sachs, Karen M. Sudkamp, David E. Thaler, David Woodworth, and Sean M. Zeigler, Detering Russia and Iran: Improving Effectiveness and Finding Efficiencies. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2023.

https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA971-1.html.

بها خارج القيادة الأميركية في المحيطين الهندي والهادئ، وإيجاد طرق لردع خصوم الولايات المتحدة دون مزاحمة المنافسة مع الصين أو الاستثمار في التحديث العسكري الأمريكي؟

الهدف من هذا المشروع البحثي هو تحسين فهم الإجراءات العسكرية الأميركية التي لها التأثير الرادع المطلوب، وبحيث يمكن العثور على الكفاءات من خلال تعديل العمليات والأنشطة والاستثمارات التي ينفذها الجيش الأمريكي للردع.

إن هدفنا هو دعم المخططين العسكريين في تصميم الردع الذي يحقق الهدف لنثبت للخصوم أن "تكاليف العدوان ومخاطره لا تتماشى مع أي فائدة يمكن تصوّرها"، بينما من شأن إدراك أن التهج الأمثل للردع أن يحقق هذا الهدف من خلال الاستخدام الحكيم للموارد. في دراسة استخدام وسائل العمليات والأنشطة والاستثمارات العسكرية للردع، نحن ندرك أن الأدوات الأخرى - مثل العقوبات الاقتصادية أو السياسية أو الحوافز الإيجابية - تلعب أيضاً دوراً مهماً في ردع عدوان القوى العظمى. حتى عندما تمارس الإدارات والوكالات الحكومية الأميركية الأخرى أدوات غير عسكرية، فإن التركيز بشكل مستقل على دور العمليات والأنشطة والاستثمارات العسكرية أمر مهم لأنه يجب على وزارة الدفاع الأميركية صياغة العمليات والأنشطة والاستثمارات المناسبة لدورها الردعي بالتنسيق بين الإدارة الأميركية وأصحاب المصلحة الآخرين.

نحن نتناول في بحثنا ما يتعلّق بروسيا وإيران لأتهما تشكّلات تهديدين محدّدين في التوجيه الاستراتيجي الأمريكي وليس في القيادة الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهو المسرح الذي من المتوقع أن يكون محوراً قوياً للأنشطة العسكرية الأميركية في السنوات القادمة. تطرح روسيا وإيران تحديات مختلفة للغاية عن بعضهما البعض؛ والعوامل المميزة الرئيسية هي التهديد الأكبر بكثير الذي تشكّله القوات التقليدية الروسية في محيطها القريب، ونوعية وكمية الترسانة النووية الروسية. ومع ذلك، يُطلب من الولايات المتحدة الانخراط في أنشطة الردع في المسارح حيث قد يسعى صنّاع السياسات إلى اتباع أساليب أكثر كفاءة لمعالجة التهديدات. ولمعالجة الاختلافات بين الخصمين بشكل كافٍ، تعالج فصول هذا التقرير والملاحق كل خصم على حدة.

يهدف تصميم البحث إلى تزويد صنّاع السياسات ومخططي الدفاع بأكبر قدر ممكن من الدقة بشأن الإجابة عن التساؤل حول أيّ من أجهزة العمليات والأنشطة والاستثمارات العسكرية الأميركية لها أكبر تأثير رادع على الخصمين قيد النظر.

يعدّ تصميم البحث متعدّد الطّرق هذا بمثابة مساهمة دراسية مهمّة، على الرّغم من أنّها لم تسفر عن صيغة سهلة التنفيذ لردع الخصمين اللذين تناولناهما، إلا أنّها كشفت عن طرق مختلفة

للتفكير في التحدي، كما أنها تثير إشكالية الإجابات الدقيقة من خلال الكشف عن أن الأساليب المختلفة تولّد نتائج مختلفة وأن العديد من تلك النتائج تعتمد على السياق.

الفصل الثاني: التحليل الأساسي للردع في القيادة الأوروبية والقيادة المركزية الأميركية

يعرض هذا الفصل تحليلًا أساسيًا لمتطلبات الردع الممتد للولايات المتحدة في قيادة الاتحاد الأوروبي والقيادة المركزية الأميركية. أولاً، يقدم الفصل أهداف الردع المحددة التي تلتزم بها الولايات المتحدة في كل مسرح. بعد ذلك، يقدم الفصل منطق الردع الذي تقوم عليه مبادرات العمليات والأنشطة والاستثمارات العسكرية الأميركية، مع التركيز على كيفية استخدام الولايات المتحدة للموضع الأمامي والتمارين وعمليات النشر قصيرة المدى والتعاون الأمني لتعزيز الردع. الملحقان (أ) و(ب) متاحان للقراء المهتمين بكيفية تعريف الدولتين المنافستين الأساسيتين في كل مسرح (روسيا وإيران) لمصالحهما الأمنية الوطنية، وكيف يمكن لهذه المصالح أن تتحدّى أهداف الردع الأميركية، وما يوحي به التطور العسكري لكل دولة بشأن قدراتها العسكرية، والأولويات والتحديات العسكرية التي تفرضها على حلفاء الولايات المتحدة وشركائها.

لقد وثّق هذا الفصل مجموعة واسعة من الأنشطة العسكرية الأميركية المصمّمة لدعم الردع الموسّع في قيادة الاتحاد الأوروبي والقيادة المركزية الأميركية. على الرغم من أنه من غير الممكن عزل أجهزة العمليات والأنشطة والاستثمارات المصمّمة للردع بدقة عن تلك المصمّمة لمهام أخرى، هناك منطق ردع واضح في كل مسرح يدعم الأنشطة العسكرية التي تمت مناقشتها.

جدول العمليات والأنشطة والاستثمارات (OAs) ومنطق الردع المرتبط بها

نوع العمليات والأنشطة والاستثمارات	منطق الردع
الحضور الأمامي	إنكار العدوان ومعاقبته بسرعة
التحريبات وعمليات النشر قصيرة المدى	إظهار التزام الولايات المتحدة واستعدادها وقابلية التشغيل البيني مع الحلفاء والشركاء
التعاون الأمني	تحسين توازن القوى المحلي وقابلية التشغيل البيني مع الحلفاء والشركاء

إن أكبر الاستثمارات في الردع في قيادة الاتحاد الأوروبي تتماشى مع هدف ردع العدوان ضدّ حلفاء الناتو. ثانياً، هناك استثمارات أميركية متواضعة ولكنها متزايدة في الردع الموسّع للشركاء من خارج الناتو، وهناك محاولات لحرمان روسيا من فرص القيام بنشاط خبيث دون عتبة الحرب، وذلك في المقام الأول من خلال تحسين مرونة الحلفاء والشركاء بما يتوافق مع الردع بالإنكار.

يبدو أن بعض فجوات الردع في قيادة الاتحاد الأوروبي ترتبط بإرادة الولايات المتحدة أكثر من قدرتها. ببساطة، ليس من الواضح ما هو المدى التهاوي لالتزام الولايات المتحدة تجاه أمن الشركاء من خارج الناتو إذا قامت روسيا بعمل عسكري ضدّ هذه الدول، وهو ما قد يتصاعد إلى حرب. ويتناول الفصل الخامس من هذا التقرير هذه القضية بشكل أكمل من خلال دراسة حالة متعدّدة الحلقات حول الردع في أوكرانيا. وحيثما تكون هناك فجوات في القدرات، فإنها تقتصر على المناطق القريبة من الحدود الروسية حيث يميل ميزان القوى المحلي لصالح روسيا، لا سيما في المرحلة المبكرة من الصراع وفي حالات التحذير المحدود.

في القيادة المركزية الأميركية، يتمشى تركيز الاستثمار الأميركي في الردع مع هدف منع إيران من تقييد الوصول إلى المشاعات العالمية أو شنّ هجمات مواجهة ضدّ القوات الأميركية أو الشركاء عبر القوات الصاروخية الإيرانية، والتي قد تكون مقترنة بقدرات أخرى، مثل الطائرات بدون طيار. تشارك الولايات المتحدة في جهود لتعزيز شركائها ضدّ الجماعات الوكيلّة لإيران، لكنها لا تستخدم الردع بالعقاب إلا بشكل انتقائي ضدّ الجهات الفاعلة بالوكالة.

تتمتع الولايات المتحدة بميزة تقليدية قوية على إيران، مما يترك الثغرات الرئيسية في الردع للأنشطة الإيرانية دون التقليدية التي تستهدف شركاء الولايات المتحدة. وكما هو الحال في القيادة الأوروبية، يبدو أن هذه الفجوة ترجع إلى الإرادة أكثر من القدرة، حيث يبدو أن الولايات المتحدة قرّرت أن الموارد واحتمالات التصعيد تفوق فائدة إنشاء الردع ضدّ المجموعة الكاملة من التصرفات الإيرانية.

الفصل الثالث: موائد مستديرة

كمنهجية بديلة لاستكشاف أي من مؤسسات التحقيق الخارجية الأميركية هي الأكثر فعالية وكفاءة في الردع، تم عقد طاولتين مستديرتين للخبراء ركّزتا على صنع القرار الروسي والإيراني في نيسان / أبريل 2021. تم تصميم طاولات مستديرة لتوضيح كيفية ردّ فعل روسيا وإيران إذا كانت هناك تخفيضات افتراضية في العمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية المحددة. كان القصد هو معرفة أي من العمليات والأنشطة والاستثمارات هي الأكثر تأثيراً على عملية صنع القرار لدى الخصم: إذا قام الخصوم بمزيد من العدوان ردّاً على تخفيضات العمليات والأنشطة والاستثمارات الخاصة فإنّ ذلك يعني ضمناً أنّ هذه العمليات والأنشطة والاستثمارات كانت مهمة للردع.

استنتاجات المائدة المستديرة

قدّمت المائدتان المستديرتان نظرة ثاقبة بشأن سؤالنا حول أي العمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية هي الأكثر فعالية، مما يؤكّد بشكل عام صحّة الحجّة الواردة في أدبيات الردع القائلة

بأن القوّات المنتشرة في الأمام لها تأثير أكبر على الرّدع من التدريبات وعمليات النشر قصيرة المدى أو التعاون الأمني. قال الخبراء عمومًا إن التخفيضات في الوضع الأمامي من شأنها أن تؤدي إلى ردود فعل معادية أكبر من تقليل التدريبات، أو عمليات النشر قصيرة المدى، أو التعاون الأمني. وأشار المشاركون أيضًا إلى أن بعض القدرات تبدو ذات أهمية خاصّة للرّدع، بما في ذلك البنية التحتية الأساسية لتسهيل عودة القوّات الأميركية إلى منطقة ما في حالة حدوث أزمة، وقدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع لإثبات أن الولايات المتحدة تحافظ على الوعي الطّرفي لعدوان الخصم.

ومع ذلك شكّك المشاركون في وجود علاقة بسيطة ومباشرة بين العمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية الحالية وردع روسيا أو إيران. وشكّك المشاركون في أنه حتى التخفيضات الكبيرة (بنسبة 50٪ أو أكثر) في الوجود المتقدّم والتدريبات والتعاون الأمني من شأنها أن تدفع الخصوم إلى القيام بالاعتداءات التي تسعى الولايات المتحدة إلى ردعها، باستثناء التدابير المستمرة التي يتخذها الخصوم دون الحرب. أحد أسباب هذه الشكوك هو أن المشاركين شكّكوا في أن الخصوم لديهم مصالح في القيام بالاعتداءات الأكثر استفزازية. على سبيل المثال، ونظرًا لمصلحة إيران في تخفيف العقوبات، فإن الإجراءات الرامية إلى إغلاق مضيق هرمز قد تؤدي إلى نتائج عكسية. وبالمثل، شكّك المحللون في أن يكون لروسيا مصلحة في مهاجمة دول البلطيق، على الرغم من أنه قد يكون لديها سبب للقيام بذلك في المستقبل.

وشكّك المشاركون أيضًا في أن التخفيضات المقترحة من شأنها أن تغيّر التوازن الإقليمي للقوة العسكرية في أيّ من المسرحين بطريقة تسمح بردّ فعل مختلف بشكل كبير للخصم. وفي حالة روسيا، كان هذا يعني أن روسيا ستستمرّ في التمتع بميزة تقليدية محلية كبيرة على حدودها. في حالة إيران، وبالنظر إلى السرعة التي يمكن بها نقل القوات الأميركية إلى مسرح العمليات، فإن التخفيضات الكبيرة في العمليات والأنشطة والاستثمارات لن تغيّر العيب التقليدي لإيران. وتوقع الخبراء بعض ردود الفعل المتزايدة من جانب الخصم على تخفيض العمليات والأنشطة والاستثمارات، لكنهم أشاروا إلى أن ردود الفعل هذه اقتصرّت على تكثيف الأنشطة الهجينة أو شبه التقليدية الجارية، مثل العمل مع الوكلاء أو إجراء عمليات المعلومات.

وبدلاً من حدوث تغيير في التوازن العسكري، مال الخبراء أيضًا إلى البحث عن إشارة سياسيّة تنطوي عليها التخفيضات في العمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية، على الرغم من بذل قصارى جهدنا لتركيز الموائد المستديرة على التداعيات العسكرية للسيناريوهات. وتوقع الخبراء أن عملية صنع القرار الإيراني والروسي حول كفيّة الرد ستعتمد إلى حد كبير على كفيّة تفسير

هذه الدول للرّسالة السّياسية التي كانت ضمنيّة في تغيير العمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية. ربما كان أحد أسباب هذا الحكم هو ما تصوّره المشاركون من التأثير البسيط الذي ستحدثه التّغييرات المقترحة في العمليات والأنشطة والاستثمارات على التوازن التقليدي الإجمالي. وقد يكون السبب الآخر هو القيود المتأصلة في الاعتماد في المقام الأول على الخبراء الإقليميين المدنيين؛ يركّز الكثير منهم على القضايا السياسية بشكل احترافي أكثر من التركيز على القضايا العسكرية. كان ثمة مشاركون يرتدون الزي الرسمي في كلتا الجلستين، لكن المشاركة العسكرية الأكبر كان من الممكن أن توسّع وجهات النظر المقدّمة.

قدّم المشاركون في الجلستين وجهات نظر متضاربة حول بعض سياسات القوات الجوية الأميركية الحالية. أشار أحد المشاركين في المائدة المستديرة للقيادة الأوروبية إلى فائدة المفاجأة العملياتية لجعل أنشطة الردّ المحدودة أكثر فعالية، وقد تكرّرت هذه النقطة في حدث القيادة المركزية الأميركية. ومن هذا المنظور، يمكن لزيادة عمليات النشر المؤقتة من خلال توظيف القوة الديناميكية أن تخفّف من التخفيضات في العمليات والأنشطة والاستثمارات الأخرى. المنظور البديل هو أن روسيا قد تجد هذه التوظيفات غير متوقّعة وربما مرتبطة بالسلوك التّصعيدي من جانب الولايات المتحدة، مما قد يزيد من خطر العدوان الروسي. وفي حدث القيادة المركزية الأميركية، بدا الخبراء أقلّ قلقاً من احتمال ردّ إيران على الأنشطة الأميركية غير المتوقّعة، وربما يرجع ذلك جزئياً إلى أن إيران لديها وعي أقلّ بالأنشطة الأميركية الحالية.

ربما كانت العمليات والأنشطة والاستثمارات الأقلّ فعالية هي مهامّ فرقة عمل القاذفات، وخاصة تلك الموجهة ضدّ روسيا. رأى البعض أن هذه المهام في مسرح القيادة الأوروبية بمثابة استفزاز مباشر، وزعموا أن تقليصها يعني أن روسيا ستخفّف أيضاً سلوكها العدواني. وعندما تمّ الضغط لتحديد الإيجابيات من مهامّ فرقة عمل القاذفات، أقرّ المشاركون بأن المهام تحظى بشعبية كبيرة بين الحلفاء وتظهر قدرة الولايات المتحدة على تنفيذ عمليات معقّدة ومنسّقة من مسافات طويلة. وفي القيادة المركزية الأميركية، كان يُنظر إلى هذه المهام على أنها زيادة بسيطة ومؤقتة في القدرات المحلية التي من غير المرجّح أن تؤثر على إيران بشكل ملموس.

وفي كلتا المائدتين المستديرتين كان هناك قلق قويّ بشأن ردود الفعل السّلبية من حلفاء الولايات المتحدة وشركائها تجاه التّخفيضات الأميركية. وأشار المشاركون إلى أن بعض مبادرات OAI كانت مرغوبة بشكل خاص لتأثيرها على طمأنة الحلفاء والشركاء أكثر من تأثيرها على ردع عدوان الخصم. وفي تقييم الآثار المترتبة على هذه الملاحظات، يجدر بنا أن نتساءل عما قد يفعله الحلفاء والشركاء في ضوء مخاوفهم المتزايدة. يمكن القول إن سياسة الولايات المتحدة يجب أن

يتمّ تصميمها لخدمة المصالح الأميركية بدلاً من مصالح حلفاء الولايات المتحدة وشركائها مع الأخذ في الاعتبار أولوية السياسة المتمثلة في بناء تحالفات وشراكات قوية. على أي حال، إذا كان هناك قرار بتقليص العمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية، فسيكون من المهم اتخاذ تدابير للتخفيف من ردود أفعال الحلفاء والشركاء لتجنب ردود أفعال مثل زيادة الضغوط من قبل دول المواجهة الأوروبية والإجراءات الأكثر عدوانية من قبل "إسرائيل".

بشكل عام، تشير ردود أفعال الخبراء في الموائد المستديرة إلى ما نسميه "فخ الردع الممتد" - حيث يصعب تقليل عمليات الانتشار الأمامية وأنشطة الردع الأميركية، خوفاً من ردود أفعال الخصوم والحلفاء؛ وبالتالي فإن القوى الملتزمة "محاصرة" إلى حد ما. وهذا لا يعني أنه لا يوجد مخرج من هذا الفخ - فمن الواضح أن الولايات المتحدة خفّضت قوّاتها في المسارح من قبل، بما في ذلك أوروبا بعد الحرب الباردة. وفي الفصل الختامي، سنعود إلى "فخ الردع الممتد" ونناقش بعض الطرق المحتملة لتخفيف المخاوف.

الفصل الرابع: التقييم الكفّي

يقدم هذا الفصل تقييماً كمياً لآثار مدخلات الردع الأميركية المختلفة على أنشطة الوكلاء الروس والإيرانيين في مسارح قيادة الاتحاد الأوروبي والقيادة المركزية الأميركية. هدفنا هو فهم ما إذا كانت التغييرات في الموقف الأمريكي وعمليات الانتشار قصيرة المدى لها التأثير الرادع المقصود على تصرفات الخصم. يختلف جهدنا عن الأدبيات الموجودة بطريقتين. أولاً، نحن نستفيد من البيانات المتعلقة بالمدخلات العسكرية الأميركية التي نعتقد أنها أكثر دقة، أي البيانات الأميركية. يتمّ الإبلاغ عن وجود البحرية على فترات أسبوعية أو نصف شهرية وبيانات شاملة عن طلعات القاذفات - أكثر من البيانات المستخدمة في الدراسات التجريبية الرئيسية للردع. ثانياً، نركّز بشكل ضيق على التاريخ الحديث (2014-2020) ونتعمّق في معلومات محدّدة للأعمال العدائية (على سبيل المثال، الإجراءات الروسية في البحر الأسود والإجراءات الإيرانية في الخليج العربي وخليج عُمان). ويأتي هذا الاختيار الثاني بميزة واضحة وعيب واضح. وتتمثل الميزة في أنه يتجنب القلق من أن التحليل المشتق من سياقات مختلفة (على سبيل المثال، الموقع، الخصم، الفترة الزمنية) سيحدّ من إمكانية نقل النتائج إلى مجالات اهتمام محدّدة. العيب هو أن تحليلنا لا يشمل الفترة الأوسع أو النطاق العالمي للأعمال الأخرى، ممّا يحدّ من عينة الحالات التي لدينا للاستفادة منها ويحدّ من إمكانية تطبيقها على إجراءات معادية محدّدة في قيادة الاتحاد الأوروبي والقيادة المركزية الأميركية.

لقياس التغيرات في مدخلات الردع الأميركية، جمعنا بيانات عن القوات الجوية والبحرية الأميركية العاملة في كلتا المنطقتين. لقياس ردود فعل الخصم على مدخلات الردع هذه، جمعنا بيانات حول أنشطة محدّدة لإظهار القوة واستخدام القوة من قبل روسيا وإيران والمتمردين الحوثيين في اليمن (قوة إيرانية بالوكالة) من تقارير مفتوحة المصدر ووسائل التواصل الاجتماعي. سمح لنا هذا التمرين المقارن بتقييم إلى أي درجة ولدت المدخلات الأميركية الردع ضد سلوكيات روسية وإيرانية محدّدة. من الصّعب تقييم السلوك العدائي، لذلك فإننا نقتصر على محاولة إقامة علاقات متبادلة بين مدخلات الولايات المتحدة وأنشطة الخصم كخطوة أولى وحاسمة في فهم أي أنماط محتملة أو عدم وجودها.

يقدم الجدول أدناه تخطيطاً تقريبياً للعمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية في كل مسرح يتوافق مع إجراءات الخصم التي نقوم بتقييمها ضدها. ولأننا لا نستطيع التحقيق في كل نوع ممكن من النشاط الاستفزازي الذي تقوم به القوات الروسية والإيرانية فقد اقتصرنا على عدد قليل من المجالات والأنشطة الرئيسية. داخل قيادة الاتحاد الأوروبي، ننظر على وجه التحديد إلى إجراءات استخدام القوة وإظهار القوة الروسية، والتي نحددها أدناه. ننظر على وجه التحديد إلى إجراءات استخدام وإظهار القوة الروسية، والتي نحددها أدناه. ندرس العلاقة المحتملة بين قوّة مهام القاذفات التي يقودها سلاح الجو الأميركي في "يوكوم" ومستويات العدوان الروسي عبر المسرح. بالإضافة إلى هذه النظرة الواسعة إلى الإجراءات الروسية، فإننا نضيّق تركيزنا الجغرافي، ونفحص استخدام القوّة الروسية وإجراءات عرض القوّة في البحر الأسود ضدّ وجود السفن المجهّزة بنظام إيجيس القتالي التابع للبحرية الأميركية في هذا الجسم من الماء.

في منطقة مسؤولية القيادة المركزيّة الأميركيّة، ننظر إلى عمليتين متعارضتين. الأولى هي الحوادث البحرية التي تنطوي على سفن إيرانية موجّهة ضدّ البحرية الأميركية وسفن الدول الشريكة في الخليج العربي وخليج عُمان. والثانية هي استخدام الحوثيين للصواريخ ضدّ دول خارج اليمن. ويشكّل الحوثيون حالياً جزءاً من الحرب الأهلية في اليمن. قمنا بمقارنة التصرفات الإيرانية مع وجود قوات البحرية ومشاة البحرية الأميركية في الخليج العربي، وهي منطقة ذات أولوية استراتيجية لكلّ من إيران والولايات المتحدة وموقع معظم الحوادث بين القوات البحرية في البلدين. ونقارن تصرفات الحوثيين بوجود القوّة البحريّة ومشاة البحرية الأميركية في البحر الأحمر وخليج عدن، وهما المسطّحان المائيان المتاخمان للأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون والتي تنطلق منها ضربات الحوثيين الصاروخية.

جدول الحالات الكمية في القيادة الأميركية الأوروبية والقيادة المركزية الأميركية

منطقة المسؤولية	التحركات الروسية أو الإيرانية	مدخلات الردع الأميركية
قيادة الاتحاد الأوروبي	• استخدام روسيا للقوة أو استعراض القوة • حوادث البحر الأسود الروسية	• فرقة عمل قاذفات القنابل التابعة للقيادة الأوروبية (الولايات المتحدة القارية وأوروبا). • السفن المجهزة بنظام إيجيس في البحر الأسود.
القيادة المركزية الأميركية	• الحوادث البحرية الإيرانية في الخليج الفارسي • الهجمات الصاروخية الحوثية (بالوكالة).	• مجموعة حاملات الصّاربة والمجموعة البرمائية الجاهزة للتواجد في الخليج العربي. • حاملات الطائرات الهجومية والمجموعة البرمائية الجاهزة للتواجد في البحر الأحمر أو خليج عدن.

كان اختيار هذه الإجراءات مدفوعاً بعدة اعتبارات. أولاً، أردنا الاستفادة من البيانات التي تمكّننا من الوصول إليها والتي ربما لم يتمكن الباحثون الآخرون من الحصول عليها، بما في ذلك بيانات أكثر دقة حول عدد طلعات قوات الدفاع البريطانية التي تم نشرها في أوروبا، ومهام الوجود البحري الأميركي في كلٍّ من البحر الأسود والمياه في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية. ومجموعات بيانات حوادث الخصم التي قمنا بتجميعها لهذا الجهد. ثانياً، كنا بحاجة إلى ما يكفي من التنوع في النتائج (إجراءات الخصم) لإجراء تحليل الارتباط مع مدخلات الردع الأميركية. وقد استبعد هذا المجال الأرضي، حيث توجد حوادث أقل بكثير؛ وكما سنناقش لاحقاً، فإن معظم نشاط الخصم يتركّز على المجالين الجوي والبحري.

كانت هناك بعض الاعتبارات والتحديات المنهجية المرتبطة بجهودنا. وكما ذكرنا، من الصعب تحليل علاقة الردع المحتملة بين الأعمال العدائية والأنشطة العسكرية الأميركية. هناك عدة أسباب لذلك. أولاً، اعتمدنا حصرياً على التقارير مفتوحة المصدر للحوادث. ونظراً لأن بياناتنا هي فقط تلك الحوادث التي يتم الإبلاغ عنها في الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي، فمن المرجح أن تعكس قاعدة بيانات الحوادث لدينا السلوكيات الأكثر خطورة أو فظاعة. وبالتالي، فإن حوادث الخصم التي وصفناها من المحتمل أن تكون أقل من العدد الفعلي للحوادث والأنشطة غير الآمنة التي نحاول تصنيفها. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر إلى بياناتنا باعتبارها الحد الأدنى للنشاط.

ثانياً، هذه الملاحظات لا تحدث في فراغ. أي أن هناك سياقاً جيوسياسياً جرت ضمنه الأحداث. وهذا يخلق مشكلة محتملة تتعلق بتأثيرات الاختيار بالنظر إلى أن الولايات المتحدة قد ترفع قدراتها العسكرية إلى مسرح العمليات عندما يكون التصعيد جارياً بالفعل. نظراً لأن الولايات المتحدة من

المفترض أن تتخذ إجراءات مكلفة، مثل إرسال حاملة طائرات إلى الخليج العربي، عندما تكون الأزمة كبيرة، فإن هذا النوع من النشاط يمكن أن يزيد من حدوث هذا النوع من النشر بالتزامن مع عمل معادٍ قد يبدو وكأنه ردع. الفشل، حتى لو تم تجنب عدوان أكبر من الخصم. ثالثاً، مسألة السببية تلوح في الأفق بشكل كبير. ما هي الطريقة، إن وجدت، التي يمكن أن يشير بها السهم السببي للمتغيرات التي نفحصها؟ هل المزيد من الأصول والعمليات العسكرية الأميركية في مسرح العمليات تثير أو تثبط سلوكيات معينة من جانب روسيا وإيران (أو القوات التابعة لإيران)؟ تحت أي ظروف قد نكون قادرين على تقييم مثل هذه العلاقة؟ على الرغم من هذه القضايا الصعبة، فإن إنشاء الارتباطات هو خطوة أولى أساسية نحو فهم العلاقة المحتملة بين أعمال الخصم والمداخلات العسكرية الأميركية. وهذا هو بالضبط ما نقدّمه في هذا الفصل.

ملخص

في هذا الفصل، ألقينا نظرة ضيقة على التأثيرات الرادعة المحتملة للمدخلات العسكرية الأميركية على السلوك الروسي والإيراني. كما ذكرنا، هذه علاقة صعبة التحليل. لقد أجبرنا عددٌ قليل من الهجمات أو الحوادث الكبرى على الاعتماد على عينة من الملاحظات التي تختلف في نوعها وخطورتها. ومع ذلك فإن الأعمال العسكرية الروسية والإيرانية ضد الولايات المتحدة وحلفائها والدول الشريكة لها ليست جميعها غير مرغوب فيها بالقدر نفسه. إن انتهاك مقاتلة روسية للمجال الجوي لحلف شمال الأطلسي لا يعادل استيلاء القوات الروسية والقوات الموالية لها على أجزاء من دونباس. وقد يكون الحادث الأخير انعكاساً على نطاق واسع للسياقات السياسية المتغيرة بدلاً من تفسيره بنوع الأنشطة العسكرية الأميركية ونطاقها.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، هناك بعض النقاط التي نتجت عن هذا الجهد والتي تستحق تسليط الضوء عليها. أولاً، إن غياب علاقة واضحة بين العمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية وسلوك الخصم لا يعني بأي حال من الأحوال أنه يجب على الولايات المتحدة تعليق مثل هذه العمليات أو الحد منها. وكما هو معترف به، فإن العلاقة بين المداخلات العسكرية الأميركية وحسابات الخصم معقدة؛ هذه الأنشطة ليست سوى عنصر واحد من هذه الفسيفساء. علاوة على ذلك، فإن العمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية، مثل إجراء فرق عمل القاذفات وعمليات حرية الملاحة، هي أكثر من مجرد تدريبات للردع. فهي توفر الضمانات للحلفاء والشركاء على حد سواء. أخيراً، نحن ببساطة لا نعرف ما إذا كانت إشارات القدرة والالتزام التي أرسلتها الأنشطة العسكرية الأميركية في قيادة الاتحاد الأوروبي والقيادة المركزية الأميركية قد ردعت روسيا أو إيران عن شنّ هجوم كبير يتجاوز ما قام به كل منهما في الفترة من 2014 إلى 2020.

ثانياً، تتمتع جميع الأنشطة العسكرية الأميركية التي فحسناها بالقدرة على إثارة السلوكيات ومنعها. إن وجود السفن في البحر الأسود يمكن أن يخلق فرصاً للنشاط الروسي، كما تشير جهودنا في هذا الفصل. لكن مثل هذا الوجود يرسل أيضاً إشارة واضحة فيما يتعلق باهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة. لذلك، ليس من المتوقع وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية فحسب، بل قد تكون أيضاً إشارة واضحة إلى أن الرسالة الأميركية قد تمّ تلقّيها. على النقيض من ذلك، فإنّ وجود حاملات الطائرات الأميركية والمجموعة البرمائية الجاهزة في الخليج العربي وخليج عُمان ليس تفسيراً محتملاً للإجراءات الإيرانية التي بحثناها في هذا الفصل. ومع ذلك، فإنّ كلّاً من مجموعات حاملات الطائرات الصّاربة والمجموعات البرمائية الجاهزة تشكّل عنصراً حاسماً في الوجود الأميركي في جزء غير مستقرّ من العالم. فهي توفرّ قدرات مهمّة للاستجابة للأزمات، فضلاً عن الضّمانات للحلفاء في المنطقة.

أخيراً، بالنظر إلى أن العلاقات قيد الفحص في هذا الفصل غير مؤكّدة بشكل واضح، فمن المستحيل معرفة كيف كان يبدو سلوك الخصم في غياب العمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية التي قمنا بفهرستها. عندما ينجح الردّ، فإنّه غالباً ما يمرّ دون أن يلاحظه أحد. تلعب فرق عمل القاذفات دوراً مهماً في علاقات الولايات المتحدة مع روسيا والخصوم الآخرين. وهي ترسل إشارة واضحة إلى العزيمة والقدرة التي من المرجّح أن لا تمرّ دون أن يلاحظها أحد من قبل الحلفاء والخصوم على حد سواء.

الفصل الخامس: دراسة حالة أوكرانيا

في هذا الفصل، ندرس الحالات السابقة لجهود الردّ الأميركية في أوكرانيا للتّظر في مدى تأثير المستويات المتباينة والمنخفضة للعمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية على قرار روسيا بالعدوان على أوكرانيا. ونحن نركّز على حلقتين رئيسيتين: (1) استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم وضمّها، (2) غياب أي تحرّك آخر من جانب الكرملين لتصعيد الصراع في شرق أوكرانيا في أعقاب اتفاق مينسك الثاني. تمثّل الحالة الأولى فشلاً محتملاً في الردّ؛ وبقدر ما سعت الولايات المتحدة إلى ردع العدوان الروسي ضدّ الدول غير الأعضاء في الناتو، ولم تنجح العمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية أو غيرها من الإجراءات في ثني روسيا عن العمل العسكري. وتمثّل الحالة الثانية نجاحاً محتملاً في الردّ؛ أوقفت روسيا تصعيدها للصّراع في أوكرانيا في الوقت نفسه الذي زادت فيه الولايات المتحدة تدريجياً عملياتها وأنشطتها واستثماراتها، على الرغم من أن العمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية في أوكرانيا ظلّت منخفضة نسبياً مقارنة بالعمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية في دول الناتو. في كلتا الحالتين، لعبت عوامل أخرى غير المدخلات

العسكرية الأميركية - بما في ذلك مصالح روسيا وغيرها من السياسات الأميركية غير العسكرية - دوراً مهماً. يتمثل الهدف الرئيسي لدراسات الحالة في تقييم تأثير العمليات والأنشطة والاستثمارات العسكرية الأميركية مقارنة بهذه العوامل الأخرى للمساعدة في الإجابة عن سؤال الدراسة حول أي العمليات والأنشطة والاستثمارات أكثر فعالية وكفاءة للرد.

خاتمة

يركّز هذا الفصل على حلقتي - ضم شبه جزيرة القرم وقرار روسيا بعدم مواصلة التصعيد الإضافي بعد اتفاقية مينسك الثانية - لتقديم نظرة ثاقبة حول الكيفية التي لعبت بها العمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية دوراً في قرارات روسيا بشأن الأعمال العسكرية. أولاً، من غير المرجح أن تنظر روسيا إلى العمليات والأنشطة والاستثمارات العسكرية الأميركية في خدمة المهام الأمنية الأوروبية الأوسع كمؤثرات على التزامات الولايات المتحدة أو نواياها في أوكرانيا، لا سيما عندما تتم هذه العمليات والأنشطة والاستثمارات في دول التحالف ومعها. في كلتا الحالتين، حدّدت الولايات المتحدة بوضوح مجموعتين من الالتزامات، تلك الممنوحة للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وتلك الممنوحة للدول غير الأعضاء، وأوكرانيا واحدة من هذه الالتزامات. ونظراً للرّسائل الأميركية المتسقة التي تؤكد هذا الدافع، فمن غير المرجح أن تفسّر روسيا الضمانات الأميركية الموجهة إلى الناتو على أنها إشارات على التزامات الولايات المتحدة في أوكرانيا. إن علاقة روسيا بأوكرانيا تجعل أي عدد من التهديدات المتصورة لنفوذ موسكو في أوكرانيا يفوق معظم التكاليف التي قد تكون الولايات المتحدة على استعداد لفرضها. أخيراً، في ضوء الأدلة المتاحة، لا يمكننا أن نقول ما إذا كانت سياسات أميركية محدّدة، بما في ذلك تقديم واشنطن للمساعدات الدفاعية الفتاكة والزيادة الطّيفة في العمليات والأنشطة والاستثمارات العسكرية الأميركية في أوكرانيا وما حولها، قد أثّرت على حسابات روسيا أثناء مؤتمر مينسك الثاني وبعده. ويبدو أن الارتفاع الطفيف في العمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية، إلى جانب العقوبات الأميركية، هو أحد العوامل العديدة التي ربما أدّت معاً إلى تغيير حسابات روسيا. إن التصرّوات الروسية للإرادة السياسية الأميركية تلوح في الأفق بشكل كبير في كلتا الحالتين وقد تكون التفسير الأقوى للنتائج.

الفصل السادس: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

يلخص الفصل الأخير من هذا التقرير النتائج الرئيسية التي توصلنا إليها من بحثنا وآثارها على ردع روسيا وإيران بشكل أكثر فعالية وكفاءة. والخلاصة الأوسع من هذه الدراسة هي أنه لا الأدبيات الموجودة ولا أبحاثنا الأصلية تقدّم إجابات محدّدة حول كيفية تحسين مهام الردع التي تقوم بها الولايات المتحدة بدقّة ضدّ روسيا وإيران. يستطيع البحث تسليط الضّوء على العمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية التي يبدو أن لها تأثيراً أكبر من غيرها، كما يسلّط الضّوء على العمليات والأنشطة والاستثمارات التي ليس لديها دليل تجريبي قويّ للمساهمة في الردع. ومع ذلك، لا ينبغي تفسير هذه النتائج على أنها قواعد صارمة لتحديد متطلّبات الردع.

إن ما أعلق الأبحاث السابقة وقيّد بحثنا الأصلي هو نفس المجموعة المكوّنة من أربع قضايا محيرة. أولاً، باستثناء الحالات النادرة التي توفّر فيها المواد الأرشيفية نافذة مباشرة على تفكير الخصم أو فشل الردع بشكل واضح، فمن غير الواضح عادة ما إذا كان الخصم لديه نيّة اتخاذ الإجراء الذي كانت الولايات المتحدة تحاول ردعه. وهذا يخلق ما يعرف بالخطأ من النوع الأوّل، أو "الإيجابية الكاذبة"، حيث قد لا يكون لما يبدو أنه نجاح في الردع أي علاقة بمدخلات الردع الأميركية ولكته مجرد انعكاس لعدم تفكير الخصم بجديّة في اتخاذ القرار.

والمسألة الثانية هي كيفية الفصل بشكل موثوق بين تأثيرات العوامل المتعدّدة عند تحديد العوامل المسؤولة عن النتيجة. إذا لم تتخذ روسيا أو إيران إجراءً معيّنًا قد فكّرت فيه بجديّة، فهل يرجع ذلك إلى الوجود الأميركي المتقدّم، والتعاون الأمني مع الشركاء، والسياسة التصريحية، والآثار الاقتصادية المحتملة التي قد تنجم عن هذا الإجراء، والمخاوف المتعلّقة بالسّمتعة في المجتمع الدولي، والصّراعات الداخلية؟ القيود، أو أي شيء آخر؟ هناك تقنيّات نوعيّة وكميّة للتخفيف من هذا التحدّي، ولكن من الصعب للغاية إصدار أحكام عالية الثّقة حول ما يدفع سلوك الخصم الملحوظ، كما هو موضّح في دراسة حالة الردع في أوكرانيا.

ثالثاً، هناك عدد قليل من إخفاقات الردع واسعة النطاق التي كانت فيها الولايات المتحدة هي المزود للردع الممتدّ الذي يمكن من خلاله استخلاص دروس قابلة للتعميم، والعديد من هذه الإخفاقات تعود إلى فترات تاريخية حدثت في ظلّ نظام أمني دولي مختلف. ومن حسن الحظ أن هناك القليل من الأعمال من قبيل الغزوات العراقية للكويت وضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم. لكن هذا يمثّل عائقاً خطيراً للبحث. ونتيجة لذلك، فمن الضروري الاعتماد على دراسة الأعمال العدائية على نطاق أصغر بكثير، بما في ذلك الأعمال التي لا ترقى إلى مستوى الحرب. ومع ذلك، ليس من

الواضح ما إذا كانت حوادث هذه الأعمال العدائية على نطاق أصغر (على سبيل المثال، انتهاكات المجال الجوي، والاتجاهات غير الآمنة في البحر) هي مؤشر موثوق على التأثير الرادع للعمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية.

رابعاً، غالباً ما يتم تفسير التّجّاحات والإخفاقات الملحوظة في الردّ في ضوء سياق محدّد للغاية يتضمّن عقليات القادة الرئيسيين والوضع الجيوسياسي الذي نشأت عنه هذه الحادثة. يمكننا التحكم في ذلك جزئياً في بحثنا الأصلي، الذي يركّز على خصمين فقط خلال فترة قصيرة عندما ظلّ العديد من القادة الوطنيين على حالهم. ولكن حتى مع هذا النطاق المفيد، فمن المستحيل السيطرة على كلّ هذا السياق المهمّ.

ونظراً للقيود المفروضة على وضع مخطّط لتحقيق الردّ، فإنّ محاولة توليد كفاءات في مهام الردّ تؤدي إلى مخاطر لا يمكن قياسها بدقة.

فمن ناحية، يمكن تقديم حجة قويّة مفادها أن الولايات المتحدة تبالغ في الاستثمار في الردّ ضدّ حالات طوارئ معيّنة في كلا المسرحين (قيادة الاتحاد الأوروبي والقيادة المركزية الأميركية). من الممكن، على سبيل المثال، أن روسيا ليس لديها نيّة جديّة لغزو دول البلطيق. في هذه الحالة، قد لا تكون هناك حاجة إلى بعض الجهود الأميركية لتعزيز حلفاء الناتو في شمال شرق أوروبا - مع تحقيق فوائد مطمئنة قد تترجم إلى تحالف أقوى في الناتو - لردع روسيا. وبالمثل، قد لا تفكر إيران جديّاً في إغلاق مضيق هرمز إلا في أضيق الظروف، وهو ما يمكن للولايات المتحدة تجنّبه من خلال سياستها الشاملة تجاه طهران. إذا كان هذا البيان صحيحاً، فإنّ وجود البحريّة الأميركية في مسرح العمليات قد يكون غير فعّال من منظور الردّ البحث. ولكن لأن هذه المقترحات غير معروفة في نهاية المطاف، فمن المرجّح أن يستمرّ صنّاع السياسات ومخطّطو الدّفاع الذين يتجنّبون المخاطرة في الاستثمار في هذه المهام للتخفيف من النتائج السيئة، دون التأكّد من أنها تولّد التأثير الرّادع المقصود أو تفعل ذلك بكفاءة. وهذا بُعد آخر من أبعاد فخّ الردّ، والذي أبرزناه في الفصل الثالث.

على الرغم من أن رسالتنا الشاملة هي تحذير لصانعي السياسات ومخطّطي الدّفاع الذين يسعون إلى الحصول على إجابة محدّدة حول الكيفية التي يمكن بها للولايات المتحدة ردع الخصم بشكل أكثر فعالية دون إهدار جهد غير ضروري في هذه العملية، لقد حدّدت الدراسة بعض الاعتبارات المتعلّقة بالعمليات والأنشطة والاستثمارات الأميركية التي يمكن تخفيضها وكيفية إجراء هذه التخفيضات. يمكن لهذه الاعتبارات أن تساعد صنّاع القرار في مواجهة التحدّي المتمثّل في توفير موارد الردّ بشكل أكثر كفاءة. أولاً، ستحتاج القيادة السياسيّة والعسكريّة الأميركية إلى البدء

بتحديد أولويات أكثر وضوحاً داخل مسرح العمليات لمهام الردع. لتطبيق مبادئ اقتصاد القوة، نجد أنه يجب على صناع القرار أولاً تحديد أولويات واضحة بين الأعمال العدائية التي تسعى الولايات المتحدة إلى ردعها. وبينما تحدّد استراتيجية الدفاع الوطني أولويات واضحة بين مختلف القيادات القتالية الجغرافية، فإننا لم نجد صياغة واضحة لأولوية مهام الردع داخل كل مسرح درسناء. وعلى نحو متصل، يمكن أن يساعد التوجيه الاستراتيجي في توضيح القدرات العسكرية التي مجموعها صفر فعلياً، بمعنى أن تخصيص هذه القوات لقيادة جغرافية واحدة يؤدي إلى قصور في قيادة جغرافية أخرى، وما هي القدرات التي تناسب قوة قيادة جغرافية محدّدة، مما يريح المخططين من الحاجة إلى البقاء في مكانهم على هذه الصفقات.

بمجرد إنشاء تسلسل هرمي واضح لأهداف الردع الأميركية، يمكن لنتائج هذه الدراسة وغيرها من الدراسات المشابهة أن تساعد في توجيه مدخلات الردع التي يتم وضعها ضد كل هدف. وهناك اعتبار آخر وهو كيفية تنفيذ التخفيضات بمجرد اتخاذ القرار. وتوضّح مناقشات المائدة المستديرة أن الحلفاء والخصوم من المرجح أن يستجيبوا وفقاً للإشارة الضمنية للتخفيضات بدلاً من التأثير العسكري الفعلي. إن التنفيذ الدقيق للحدّ من أي رد فعل سياسي قد يجعل الأمر أكثر عملية بالنسبة للقوات الجوية الأميركية ووزارة الدفاع لتنفيذ أي تخفيضات مرغوبة. ويلخص القسم التالي من هذا الفصل هذه النتائج.

التوصيات

يبدو أن الجيش الأميركي في مرحلة مبكرة إلى حد ما من عملية تحديد كيفية العثور على الكفاءات في مهام الردع الخاصة به. وهذا منطقي لأنه خلال الحرب الباردة، كان الردع يركّز بشكل كبير على خصم واحد - الاتحاد السوفياتي - الأمر الذي تطلّب قدرًا أقل من الأولويات عبر المسارح. في أحد الأمثلة التوضيحية من تلك الحالة، كان تركيز الجهود المبذولة لتحسين الردع في ظلّ التعويض الأول هو استخدام الأسلحة النووية كقوة مضادة محتملة للتفوق التقليدي السوفياتي في بعض الحالات الطارئة في أوروبا. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، تمّ تحقيق الكفاءات في مهمات الردع، ولكن مع افتراض أن الولايات المتحدة كانت تواجه بيئة تهديد أكثر اعتدالاً - وتمّ تحويل تلك الكفاءات في نهاية المطاف إلى أعباء دفاعية جديدة في مكافحة الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001. ولم يظهر الردع مرة أخرى في مهمة كبرى إلّا منذ عام 2014. إذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تقليل استثماراتها المتعلقة بالردع في القيادة الأوروبية والقيادة المركزية الأميركية، فسوف تحتاج إلى تطوير تدابير جديدة للتخفيف من فخ الردع، وهو ما أوضحناه في الفصل الثالث.

وفيما يتعلق بتطوير الإستراتيجية، توصيتنا هي أن تتبنى القيادة المركزية الأميركية طرقاً أكثر تحديداً لوصف أنشطة الخصم بدلاً من "التأثير الخبيث". هذا المصطلح واسع جداً وقد لا يكون مفيداً لأوامر المقاتلين الجغرافيين والأوامر المكوّنة لها لتحديد أولويات العمليات والأنشطة والاستثمارات داخل مسارحهم. على سبيل المثال، إذا كان سيتم تطبيق مبادئ قوات العمل على مهام الردع في القيادة المركزية الأميركية، فيجب أن يحدّد التوجيه الاستراتيجي والتخطيط الناتج أيّ عمل معادٍ يمثل متطلبات الردع ذات الأولوية القصوى. وبالنظر إلى القيادة المركزية الأميركية كمثال، فإنّ السؤال الأول هو ما إذا كانت الأولوية القصوى للولايات المتحدة هي ردع الإغلاق المحتمل لمضيق هرمز، أو ردع الهجمات الصاروخية الإيرانية على شركاء الولايات المتحدة، أو ردع نشاط إيران بالوكالة ضدّ الولايات المتحدة. وبطبيعة الحال، فإنّ الاتجاه في هذه المواقف هو الإعلان عن أنّ كلّ هذه الأمور هي أولويات، ولكنّ ذلك من شأنه أن يحوّل دون تطبيق مبادئ قوّة الدّفاع على أنشطة الردع، حيث إنّ الخطوة الأولى هي تحديد الجهد الثانوي. ونظراً لأنّ تحديد الأولويات الواضحة يهدّد بإرسال الفرص إلى إيران وإبعاد شركاء الولايات المتحدة، فإننا نوصي بأن يتمّ تحديد الأولويات هذه في وثائق التخطيط السريّة. تعتبر خطة الحملة المسرحية أحد المرشحين لدمج هذه الأولويات.

بالإضافة إلى تحديد أولويات أكثر وضوحاً، فإنّ عمليات النشر قصيرة المدى، مثل إطلاق فرق عمل القاذفات وعمليات الوجود البحري، مصحوبة بمنطق ردع واضح يحدّد كيف يعرّز النشر الردع من خلال الإشارة إلى الحرمان من فوائد الخصم أو التهديد بالعقاب. إذا كانت مهام الردع في مسرح العمليات تخضع لمبادئ اقتصاد القوة، فإنّ السؤال الرئيسي هو ما هي القدرات الجديدة أو إشارة الالتزام الجديدة التي توفرها فرقة عمل القاذفات الإضافية أو النشر البحري والتي لم يتمّ الإبلاغ عنها من خلال التكرارات السابقة. وينبغي تطبيق نفس المنطق على التدريبات، مع التّدقيق في المعلومات أو الإشارات الجديدة التي يرسلها الحدث إلى الخصم والتي لم يكن من الممكن استخلاصها من التدريبات الأخيرة. إذا كان القصد هو مجرد تعزيز الإشارات السابقة، فقد يتمّ فحص النشر أو التمرين بشكل أكبر لمعرفة ما إذا كانت البيئة الأمنية الحالية تتطلّب هذا الاستثمار. قد يكون النشر ذا قيمة لأغراض التدريب أو بعض الأهداف الأخرى، ولكن قد يكون من المفيد فهم هذه الأغراض في الحكم على قيمة عمليات النشر قصيرة المدى هذه. سيكون هناك، بطبيعة الحال، أحكام ذاتية تدخل في هذه الحسابات.

نظراً لأنّ السنوات الأخيرة شهدت تركيزاً على مفاهيم استخدام القوة مثل استخدام القوة الديناميكية والتوظيف القتالي المرن، سيحتاج مخطّطو الدفاع أيضاً إلى تقييم ما إذا كانت هذه المفاهيم هي مسارات لتحقيق كفاءات أكبر أو يمكن أن تساهم عن غير قصد في فتح الردع

التمثل في وضع موارد أكبر من أي وقت مضى مقابل متطلبات الردع مع عودة غير مؤكدة. ستكون توصيتنا هي لهيئة الأركان المشتركة والخدمات ذات الصلة (على سبيل المثال، التوظيف القتالي المرن للقوات الجوية الأميركية) أن تأخذ في الاعتبار التكلفة عند تطوير هذه المفاهيم، والتميز بين تطبيقات استخدام القوة الديناميكية والتوظيف القتالي المرن والتي تعتبر خصبة لتوليد الكفاءات (على سبيل المثال، تقليل نشر الوحدات ذات الحجم القياسي) وتلك التي قد تولد متطلبات إضافية لها تكلفة بديلة (على سبيل المثال، نشر التاقلات في أقصى الشمال). قد تكون مفاهيم توظيف القوة الجديدة، بما في ذلك التطبيقات التي تخلق متطلبات إضافية، تستحق الاستثمار من حيث قيمتها الرادعة المتوقعة، ولكن قد تكون بعض التطبيقات الجديدة للمفاهيم لا تلبي هذا المعيار ويجب فحصها.

علاوة على ذلك، بينما تواصل استكشاف التخفيضات المحتملة، يجب على الولايات المتحدة أن تنتبه إلى كيفية إبلاغ هذه التخفيضات وتنفيذها لتقليل ردود الفعل العنيفة المحتملة من الحلفاء والشركاء ولتجنب فرص إرسال البرقيات إلى الخصوم. سوف يفسر المراقبون حتمًا التغييرات في التزام الولايات المتحدة تجاه الحلفاء والشركاء حتى لو لم تحدث مثل هذه التغييرات. وتشمل خيارات التخفيف من هذه المخاطر توضيح القدرات التي ستبقى أو يمكن نشرها بسهولة، وضمان تخفيض أي قدرات تدريجيًا، والتعبير علنًا وسرًا عن أن مثل هذه التخفيضات لن يكون لها تأثير ملموس على التوازن العسكري المحلي.

علاوة على ذلك، بينما تواصل استكشاف التخفيضات المحتملة، يجب على الولايات المتحدة أن تنتبه إلى كيفية إبلاغ هذه التخفيضات وتنفيذها لتقليل ردود الفعل العنيفة المحتملة من الحلفاء والشركاء ولتجنب فرص إرسال البرقيات إلى الخصوم. سوف يفسر المراقبون حتمًا التغييرات في التزام الولايات المتحدة تجاه الحلفاء والشركاء حتى لو لم تحدث مثل هذه التغييرات. وتشمل خيارات التخفيف من هذه المخاطر توضيح القدرات التي ستبقى أو يمكن نشرها بسهولة، وضمان تخفيض أي قدرات تدريجيًا، والتعبير علنًا وسرًا عن أن مثل هذه التخفيضات لن يكون لها تأثير ملموس على التوازن العسكري المحلي.

قدّمت هذه الدراسة أداة لمساعدة صناع السياسات ومخططي الدفاع في معالجة المفاضلات الصعبة بين الأنشطة العسكرية عبر مسارح العمل. وفي ضوء بروز الصين كتهديد متسارع، فإن مسألة كيفية ردع الخصوم الثانويين بشكل فعال - ولكن أيضًا بكفاءة - تعدّ قضية ملحة في مجال السياسة الدفاعية. ويستند التحليل الذي نقدمه إلى نهج متعدد الأساليب له قيمة بالنسبة للمخططين الذين يفكرون من خلال المفاضلة بين الأنشطة العسكرية التي يجب نشرها ومكان

نشرها لأغراض الردع. ولا يمكن لنتائج تحليلنا أن تحلّ محلّ أحكام الممارسين ولا تقدّم صيغة جاهزة لتحقيق الردع في جميع الأوقات والأماكن. يجب أيضًا أن يؤخذ تركيزنا على العمليات والأنشطة والاستثمارات العسكرية الأميركية في الاعتبار في ضوء حقيقة أن الإرادة السياسية يمكن القول إنها عامل متساوٍ في تحقيق الردع، حيث لا يمكن لأي قدرة أو استراتيجية أن تعوّض يقين الخصم بأن الولايات المتحدة لن تعترض على أي تهديد. توفرّ نتائج هذه الدراسة دليلًا لبعض العمليات والأنشطة والاستثمارات الواعدة مع تحديد العمليات والأنشطة والاستثمارات الأخرى التي لم يتمّ تحديد القيمة الرّادعة لها بشكل جيد من خلال السجلّ التجريبي. في نهاية المطاف، سيحتاج الممارسون إلى استخدام أفضل الأدلّة المتاحة لبناء استراتيجية ردع تنبع من منطق واضح ومن المحتمل أن تتضمّن فئات متعددة من العمليات والأنشطة والاستثمارات لتحقيق أقوى تأثير رادع.

منافسة القوى العظمى والصراع في إفريقيا¹

مجموعة من الباحثين، مؤسسة راند، 2023

في خضمّ تحوّل التركيز الاستراتيجي في الولايات المتحدة من مكافحة الإرهاب إلى التنافس في مواجهة الصين وروسيا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا، عادت القارة الإفريقية التي كانت موقعاً لمنافسة القوى العظمى منذ الحرب الباردة وفي القرون السابقة لاستحضار المزيد من اهتمام القوى العظمى المنافسة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن إفريقيا قد لا تحتلّ مكانة عليا على أجندات الأمن الدولي فإنّ هذه القوى الثلاث المتنافسة لديها مصالح جيوسياسية واقتصادية وأمنية كبيرة في القارة. يستكشف هذا التقرير إمكانية التنافس على النفوذ بين الولايات المتحدة والصين وروسيا في إفريقيا، مع التركيز على نشاط كل منها الرامي إلى النفوذ عبر المجالات الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية والاقتصادية. كما يدرس إمكانية تورط هذه الدول في الصراعات الداخلية في المنطقة واستعراض أنواع المصالح لكلّ منها، والأمكنة والمسببات التي قد تتحوّل فيها المنافسة إلى صراع مع توضيح شكله المحتمل والآثار المترتبة على النتائج بالنسبة للولايات المتحدة.

النتائج الرئيسية

على الرغم من أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وبدرجة أقلّ أوروبا، حظيت مؤخراً باهتمام استراتيجي متزايد من قبل الولايات المتحدة فإنّ الإمكانات التنافسية في المسارح الثانوية، مثل إفريقيا، آخذة في النمو أيضاً. وقد أدّت المنافسة خلال الحرب الباردة إلى عدد من الحروب

* تعريب: زينب يونس

¹ Kepe, Marta, Elina Treyger, Christian Curriden, Raphael S. Cohen, Kurt Klein, Ashley L. Rhoades, Erik Schuh, and Nathan Vest, Great-Power Competition and Conflict in Africa. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2023.

https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA969-2.html.

- والتدخلات بالوكالة، ووفقاً للدراسة الواردة في هذا التقرير من غير المرجح أن تؤدي المنافسة الشرسة في الدول المعرضة بشدة للصراعات إلى العودة إلى الصراعات بالوكالة والتدخلات العسكرية، ولكنها قد تجلب صعوبات أخرى في المقابل. وقد أظهر التحليل النتائج التالية:
- تتركز إمكانات المنافسة في إفريقيا في الدول المتمتعة بأكبر الاقتصادات، والبلدان ذات الموارد الطبيعية والمواقع ذات الأهمية الاستراتيجية.
- لا تزال الولايات المتحدة محافظة على هيمنتها في مجالي منح المساعدات والحضور العسكري، ولكن هناك سعي متزايد لكل من الصين وروسيا لتحقيق النفوذ أيضاً.
- لدى القوى العظمى دوافع محدودة للتورط في الصراعات العسكرية في إفريقيا.
- إن المنافسة بين القوى العظمى في المسرح الإفريقي قد لا تكون لعبة محصلتها صفر (مكسب ما لقوى مقروناً بخسارة كاملة لقوى أخرى).
- في بعض سيناريوهات الصراع الأكثر منطقية، من المرجح أن تدعم القوى الثلاث الجهات نفسها بدلاً من دعمها الأطراف المتعارضة.
- من المرجح أن تشتمل الصراعات التي تنطوي على مشاركة القوى العظمى في إفريقيا على صعوبات مختلفة تتمثل في تحديات تجنب الصراع والمضايقات والمنافسات السياسية في الخفاء.

التوصيات

هناك عدة سبل يمكن للولايات المتحدة من خلالها تعزيز مكانتها التنافسية في القارة لتتمكن من دعم الاشتباكات العسكرية الناجحة إذا لزم الأمر. ويتم ذلك تحسباً لاستمرار ونمو مصالح القوى العظمى الثلاث والجهات الفاعلة الخارجية الأخرى في إفريقيا. ونتيجة لهذا التحقيق قدم العديد من التوصيات للحكومة والقوات المشتركة والقوات الجوية.

توصيات للحكومة الأميركية:

- الاعتراف بأن مصالح الولايات المتحدة في إفريقيا تتطلب رؤية طويلة المدى للمنطقة.
- الحفاظ على علاقات طويلة الأمد مع الشركاء الأفارقة الرئيسيين.
- توصيات للقوة المشتركة:
- صيانة وتحسين الوصول إلى البنية التحتية العسكرية والمنشآت ذات الاستخدام المزدوج.
- الحفاظ على علاقات العمل القائمة مع الشركاء والحلفاء.

توصيات لإدارة القوات الجوية:

• الاستعداد لاحتماالية تنامي الطلب المتزايد والمتغير على أصول القوّات الجوية الأميركية؛ قد تتوقع القوّات الجوية زيادة الطلب على الاستخبارات، وتقنيات المراقبة وأصول الاستطلاع المحمولة جواً. بالإضافة إلى قدرات دعم الحركة الجوية؛ والدفاع الجوي، والقوة النارية الجوية، وقدرات الضربات الدقيقة – في المزيد من المواقع عبر القارة.

• الاستعداد لمواجهة التحدّيات العملية متعددة الأوجه، بما في ذلك منع التصادم والمضايقات في الصراعات المستقبلية التي قد تشمل الصين وروسيا. قد تنظر القوات الجوية الأميركية قد تنظر في تدريب مديرين في المجال الجوي والمساعدة في تطوير مهابط الطائرات والاستفادة من الحلفاء وموارد الشركاء في المنطقة؛ ومواصلة الاستثمار في قدرتها على ضمان الاتصالات وتبادل البيانات مع ممثلي الخدمة العسكرية الأميركية الآخرين والمحليين والشركاء الإقليميين والأوروبيين في القارة.

نظرة عامة على مصالح الولايات المتحدة والصين وروسيا في إفريقيا

تركّزت أهداف الولايات المتحدة في إفريقيا على مكافحة الإرهاب ودعم الاستقرار وتقديم المساعدات. وعلى نطاق أوسع، سعت على مرّ السنوات إلى دعم الديمقراطية والحكومات وحقوق الإنسان وتعزيز السلام والأمن والاستقرار والحفاظ على المصالح التجارية، خاصة في مجال الطاقة ودعم عملية النمو الاقتصادي. ومع ذلك فإن مصالحها الاقتصادية في إفريقيا متواضعة مقارنة بالمناطق الأخرى. من منظور عالمي، يُعتبر حجم التبادل التجاري مع إفريقيا صغيراً، كما أن هناك انخفاضاً في واردات الطاقة، حيث تعتبر الواردات التي مصدرها إفريقيا متواضعة مقارنة بالواردات من المناطق الأخرى وقد انخفضت مع مرور الوقت. على سبيل المثال، انخفضت واردات النفط الخام ومنتجات النفط الخام بمقدار الثلث بين عامي 2006 و2021، مما يعكس الانخفاض الإجمالي في واردات الولايات المتحدة العالمية من النفط الخام. وكانت نسبة 11٪ فقط من واردات المعادن في عام 2019 من إفريقيا. وعلى الرغم من الاهتمام الأمريكي بالموارد الإفريقية فإن الولايات المتحدة لا تخصص موارد كبيرة لتعزيز مشاريعها هناك، كما أن استثمارات الشركات الأميركية في القارة ليست بالقدر الكافي.

تفتقر الولايات المتحدة إلى رؤية شاملة لإفريقيا، حيث تنظر إليها باعتبارها مصدرًا للمشاكل أو مشروعًا يحتاج إلى حل وليس على أنها مشروع ثمين للنفوذ الاستراتيجي. وعلى الرغم من تبني سياسات عدّة تجاه المنطقة، كثيرًا ما يشير الخبراء إلى الغياب النسبي لرؤية موحّدة أوسع نطاقًا للعلاقات الأميركية الإفريقية. ومع ذلك لا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء احتمال امتداد عدم الاستقرار في إفريقيا إلى منطقة أوسع مما قد تترتب عليه آثار سلبية على الاقتصاد والأمن العالميين.

عسكريًا، يقتصر التدخل الأميركي في المقام الأول على حالات الطوارئ ومكافحة الإرهاب، مع التركيز على الحدّ من الإتجار بالبشر، والجريمة العابرة للحدود، وتجارة الأسلحة غير المشروعة. ولتحقيق هذه الأهداف، تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز القدرات العسكرية للدول الشريكة بدلًا من نشر قواتها على نطاق واسع. ومؤخرًا، أصبح هناك اهتمام متزايد من الحكومة الأميركية، ومسؤول القيادة الأميركية في إفريقيا ستيفن تاونسند، ومجتمع خبراء الدفاع الأميركي بإفريقيا كم منطقة مهمّة للمنافسة المتزايدة بين القوى العظمى.

في الوقت نفسه، تولي الصين أهمية كبيرة لإفريقيا باعتبارها رهاثًا استراتيجيًا طويل المدى، وتتوقّع أن تصبح القارّة في العقود القليلة المقبلة واحدة من أكثر المناطق الديناميكية اقتصاديًا في العالم، وتأمّل أن يكون لها دور مهم في تسهيل هذا النهوض والاستفادة منه. وتركز الصين على بناء الروابط اللوجستية وتقنية الإنترنت التي تربط الدول الإفريقية ببعضها البعض ومع الصين مما يوفر لها فرصة ثمينة لتوظيف احتياطها الهائل من رأس المال والقدرة الصناعية الفائضة. ومن شأن ذلك أن يزيد النموّ ويساعد على ضمان أن تكون الدول الإفريقية في موقع جيد يحفزها على أن تميل إلى الشركات والدبلوماسية الصينية دون غيرها. كذلك تسعى الصين إلى مساعدة شركاتها بشكل أكبر على الاستفادة من نهضة إفريقيا من خلال العمل مع الحكومات الإفريقية لبناء بيئة تنظيمية ترحيبية للعمل، وتحديدًا في المناطق الاقتصادية الخاصة المصمّمة للشركات الصينية.

أما في مجالي الطاقة والموارد الطبيعية فإن الصين تولي أهمية كبيرة للقارّة، حيث تعتبر دول مثل أنجولا وليبيا وجمهورية الكونغو من مصدري الطاقة المهمّين، وتزداد أهميتها الاستراتيجية بسبب رغبة بكين في تنويع مواردها النفطية. تبرز أهمية إفريقيا أيضًا من خلال استيراد المعادن النادرة وذات الأهمية الاستراتيجية. فيتم استيراد الكروم من جنوب إفريقيا؛ والتيتانيوم من

الموزمبيق؛ والكوبالت من الكونغو؛ والنيوبيوم والتنتالوم والفاناديوم الخام من نيجيريا؛ واليورانيوم من ناميبيا.

بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية التي تأمل أن تجنيها بكين فإنها تسعى إلى الاستفادة من الأصوات الإفريقية العديدة في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بهدف جعل مؤسسات الحكومة الدولية أكثر استجابة لمصالح بكين. وغالبًا ما تأتي استثمارات الصين في إفريقيا مع قيود سياسية أقل مقارنة بالاستثمارات الأميركية لذا فإن الصين لا تفرض نفس القيود على الاستثمار في الدول ذات السجلات الرديئة في مجال حقوق الإنسان. وقد دعم الشركاء في بعض الأحيان الصين في تفادي الانتقادات لسجلها في مجال حقوق الإنسان وإضعاف المعايير الدولية المتعلقة بحمايتها.

إن استراتيجية الصين في إفريقيا مهددة بعدم الاستقرار، فالصراع لا يعطل التجارة ويعرض للخطر الاستثمارات الصينية والمواطنين الصينيين فحسب، بل يسهل أيضًا نمو المنظمات الإرهابية الدولية كداعش، والتي تثير قلقًا خاصًا لبكين بسبب طموحاتها العالمية وسياساتها. وذلك بسبب احتمال أن ينتشر مقاتلو هذه المنظمات وأفكارها لتصل إلى لدول المحاذية للحدود الصينية وزعزعة الاستقرار فيها، أو حتى لاحتمال اختراقها المناطق الغربية المضطربة في الداخل الصيني.

أما روسيا فإن مصالحها الأساسية في إفريقيا هي مصالح جيواستراتيجية واقتصادية. وتكتسب إفريقيا أهمية جيوسياسية متزايدة بالنسبة لروسيا في سعيها إلى توسيع قوتها العالمية وتنويع حلفائها وشركائها الدوليين، خصوصًا في ظل تدهور علاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة. وهذا التنويع في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية هو وسيلة لتفادي العزلة الدولية المستقبلية، بما في ذلك في مجلس الأمن، ولتعزيز العلاقات التجارية لروسيا في مواجهة العقوبات الدولية وانخفاض أسعار النفط.

وتركز الوثائق الاستراتيجية الروسية على الاستقرار في شمال إفريقيا، الذي يربط إفريقيا بأوروبا والشرق الأوسط، والوصول إلى مواقع البنية التحتية للتأثير على الحدود الجنوبية لحلف شمال الأطلسي. كما تهتم بجنوب المحيط الأطلسي والمحيط الهندي من أجل فرص التواصل والحرية البحرية. وتبرز إفريقيا كمنطقة أخرى تسعى فيها روسيا إلى تقويض النظام العالمي الغربي وإضعاف حلفائه بينما تصوّر نفسها على أنها شريك استراتيجي ووسيط قوة عادل ومسؤول. وبدلاً

من محاولة بيع نموذج حكم محدّد كبديل لنموذج الغرب فإنها تبحث عن الفرص لتقويض نماذج الحكم والأعمال التي تقدّمها الولايات المتحدة والغرب باعتبارها غير عادلة أو فاسدة أخلاقياً.

ولروسيا أيضاً مصالح اقتصادية قوية، وإن كانت غير ناضجة. وتصور الوثائق الاستراتيجية الروسية إفريقيا كمناطق للنمو الاقتصادي المستقبلي، وتأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتتمثل مصلحتها الأساسية في ضمان وصول الشركات الروسية إلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومشاركتها فيها، (بما في ذلك الطاقة النووية)، والموارد المعدنية، والبنية التحتية الحيوية، ومجال الفضاء. وذلك من شأنه أن يساعد في تنويع شركاء روسيا التجاريين وعملاء الشركات الكبرى المرتبطة بالحكومة الروسية.

مشهد المنافسة الإقليمية

المجال الدبلوماسي

يبدو أن التدخل الدبلوماسي للقوى الثلاث يتقارب في الشرق والجنوب الإفريقي، وتحديدًا في كينيا، وإثيوبيا، وجنوب إفريقيا، وتنزانيا (التي تعدّ من أكبر الاقتصادات في إفريقيا) وموزمبيق، وأوغندا وزيمبابوي ونيجيريا. وتعدّ كينيا أولوية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة، وهي حليف استراتيجي ودولة رئيسية للزيارات رفيعة المستوى والمساعدات الخارجية بين الولايات المتحدة والقارة. ومع ذلك، تعدّ كينيا أيضاً دولة رائدة في النشاط الدبلوماسي مع الصين؛ فهي من بين أكبر المستفيدين من المساعدات الخارجية الصينية، وهي شريك نشط أيضاً في الزيارات رفيعة المستوى.

إن مصالح القوى العظمى تتلاقى في بعض البلدان، إلا أنها لا تحظى جميعها بنفس الأولوية من قبل كل قوى. وتعدّ المشاركة الدبلوماسية للولايات المتحدة الأعلى في كينيا وإثيوبيا وتنزانيا، وهي البلدان التي تستقبل أكبر كمّ من المساعدات الخارجية الأميركية. وتتركّز مصالح روسيا على أعلى مستوياتها في موزمبيق، ومدغشقر، وجنوب إفريقيا، في حين تتمركز مصالح الصين في ناميبيا، وسيراليون، وكينيا. وقد حصلت كينيا وجنوب إفريقيا فقط على أعلى الدرجات في السعي وراء النفوذ الدبلوماسي الأميركي. إن التركيز على الأولويات المتقاربة - وتلك التي يمكن أن تلتقطها البيانات المتاحة - يعني أن بعض البلدان التي قد تُعتبر من بين الدول التي لديها أعلى إمكانات المنافسة الدبلوماسية لا تظهر في القمة. على سبيل المثال فإن ليبيا، على الرغم من أنها موقع يجتذب تورط القوى العظمى في صراعها المستمر، تحتل المركز الأوسط في المنافسة

الدبلوماسية المحتملة بسبب النفوذ الصيني المحدود ولأنها لم تجذب الكثير من المساعدات الخارجية من الصين أو الولايات المتحدة.

تشير البيانات إلى أن الصين تعمل بجهد على توسيع نفوذها في إفريقيا. وبينما لا يمكن إجراء مقارنات كمية دقيقة بين القوى الثلاث من حيث الارتباطات الدبلوماسية، تشير الأدلة المتاحة بقوة إلى أن بكين تخصص معظم الموارد لتعزيز العلاقات طويلة الأمد بين النخبة والنخبة، وهو ما يتضح من احتفاظ الصين بجدول اجتماعات منتظم رفيع المستوى، بالإضافة إلى تجاوز عدد الزيارات إلى البلدان الإفريقية سنوياً تلك التي تقوم بها الولايات المتحدة. وقد استثمرت الكثير من الأموال والموارد والوقت اللازمين لتطوير وجودها في جميع أنحاء إفريقيا، وتحديداً في البلدان التي تتواجد فيها مصالح اقتصادية (على سبيل المثال، شركاء تجاريون كبار، بلدان ذات صناعات استخراجية) والبلدان ذات النفوذ الإقليمي الكبير (مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وكينيا والجزائر). وهكذا، على الرغم من أن الولايات المتحدة لديها أكبر شبكة سفارات في جميع أنحاء القارة، بدأت الصين في اللحاق بها وتمكنت من إنشاء سفارات في جميع الدول التي تمت مراجعتها باستثناء إيسواتيني التي تواصل الحفاظ على علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان.

بما يخص المشاركة الدبلوماسية الروسية، فهي أقل من مشاركة الصين والولايات المتحدة، ويرجع ذلك بالمقام الأول إلى تركيزها على التعاون الأمني والاقتصادي. إن أداء روسيا عبر الوسائل الدبلوماسية للسعي للنفوذ ليس موحداً. وقد تفوّقت على الولايات المتحدة في الزيارات رفيعة المستوى منذ عام 2010، وتحافظ على علاقاتها مع جنوب إفريقيا والاتحاد الإفريقي. ومع ذلك، تقدّم روسيا مساعدات خارجية أقل من الولايات المتحدة أو الصين أو الدول الأوروبية. وتعتبر الخبرة الروسية في الشؤون الإفريقية متخلّفة نوعاً ما، والواضح أن روسيا تناضل من أجل مواكبة التغيرات الديناميكية في القارة، وهذا ما يعيق التفكير على المستوى الاستراتيجي.

لا تزال الولايات المتحدة تقدّم مساعدات أجنبية مهمة لإفريقيا. ومع ذلك فهي تتخلف عن القوى الأخرى، وخاصة الصين، من حيث المعايير الدبلوماسية، مما قد يضعف موقفها بشكل عام. فهي تجري عدداً أقل من الزيارات والاجتماعات رفيعة المستوى سنوياً، ولم تحافظ بشكل ثابت على ارتباط دبلوماسي طويل الأمد مع الزعماء الأفارقة. وبدلاً من أن تستغل قدرة كبار المسؤولين على صياغة العلاقات والحفاظ عليها، كثيراً ما تختار ممثلين محليين من مختلف البلدان الإفريقية الشريكة لحضور الاجتماعات متوسطة المستوى.

المجال الإعلامي (المعلوماتي)

على صعيد وسائل التأثير المعلوماتية، تتركز أكبر إمكانات المنافسة في جنوب إفريقيا. ولأن منهجية البحث في المجال اقتصرت على حضور وسائل الإعلام الحكومية، لم تتمكن الدراسة من التقاط الاختلافات في المنافسة المتعلقة بأنواع أخرى من الأنشطة المعلوماتية. ولذلك، فإن العديد من البلدان - غانا وكينيا ونيجيريا - تقع على نفس المستوى، أي أقل بقليل من جنوب إفريقيا. وتعدّ هذه الدول، بالإضافة إلى السنغال وأوغندا، من بين أسرع أسواق الترفيه والإعلام الإفريقية نموًا. ولأن شبكات بث "صوت أميركا والشرق الأوسط"، (الممولة من قبل الحكومة الأميركية) تغطي تقريبًا كل الدول التي تمت مراجعتها، بشكل مباشر أو من خلال الشركات التابعة، لم يساعد قياس وجودها في تحديد الدول التي حظيت باهتمام أكبر من الولايات المتحدة في هذا المجال.

على الرغم من أن وسائل الإعلام في الصين وروسيا لا تتمتع بمساحة جغرافية واسعة مثل إذاعة صوت أميركا، كان كلا البلدين نشطين في السعي للحصول على النفوذ من خلال وسائل الإعلام الحكومية أو المرتبطة بها. وحتى صدور هذا البحث، لوحظ التواجد الإعلامي الصيني في تسع دول إفريقية بهدف التأثير بشكل خاص على المشهد الإعلامي في القارة، إما بشكل مباشر أو من خلال الشركات التابعة وذلك في غانا وكينيا ونيجيريا والسنغال وجنوب إفريقيا وتوغو وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

يتلخص هدف الصين في "سرد رواية الصين بشكل جيد"، وتعزيز الخطاب الصديق للصين، وإظهارها باعتبارها شريكًا إيجابيًا في التعاون الاقتصادي طرفًا فاعلاً حميدًا. وتستند استراتيجيتها الإعلامية إلى الهدف طويل المدى المتمثل في الحصول على الدعم للأهداف الاقتصادية والسياسية الصينية، ويتضمن برامج تدريب الصحفيين والتبادلات الثقافية. وتشهد كينيا العلاقات الإعلامية الصينية الأكثر كثافة. وتشمل الأنشطة الدخول في شراكات مع وسائل الإعلام المحلية، وإنشاء شركات تابعة محلية أو قنوات إعلامية جديدة، وإنشاء محتوى محلي باللغات المحلية. وكانت كينيا محور العلاقات الإعلامية الصينية في الشراكات والشركات التابعة وإنشاء المحتوى. والأهم من ذلك أنها استضافت أول مركز بث أجنبي على الإطلاق للتلفزيون المركزي الصيني بعد إنشاء الشبكة الإفريقية في عام 2012، كما يتم نشر صحيفة "تشاينا ديلي" الحكومية الرائدة باللغة الإنجليزية في كينيا. لكن الوجود الإعلامي في الصين أوسع من كونه مجرد منصات حكومية،

فشركة الإلكترونيات والإعلام التقنية الخاصة "ستار تايمز" أيضاً لديها موطئ قدم في كل من كينيا وجنوب إفريقيا.

تم تحديد التواجد الإعلامي الروسي المرتبط بالدولة في الجزائر وساحل العاج والكونغو وإريتريا والمغرب وجنوب إفريقيا. وتهدف موسكو إلى الحدّ من تهديد ما تعتبره تضليلاً إعلامياً أجنبياً ضد روسيا، وتعزيز الدعم لسياستها الخارجية في إفريقيا وأماكن أخرى، وتعزيز سمعتها في حين تضع نفسها في مكانة رمز "عكس كل شيء سيئ" - الاستعمار والرأسمالية وعدم المساواة - وهي سمعة يخشى الخبراء الروس من زوالها التدريجي بسبب تغيّر الأجيال بين النخب الإفريقية.

مقارنة بالحضور الإعلامي الصيني، يبقى الحضور الروسي أكثر محدودية مع تواجده في عدد أقل من البلدان، وهناك محدودية في حجم وطرق المشاركة، مع تركيز الأنشطة على تبادل المحتوى، وتطوير البرامج المشتركة، وتدريب الصحفيين. ومع ذلك، تمتلك روسيا أيضاً أدوات نفوذ ثقافية إضافية. فالوكالة الفيدرالية لشؤون رابطة الدول المستقلة والمواطنين المقيمين في الخارج والتعاون الدولي - المعروفة بكونها ذراع القوة الناعمة للسياسة الخارجية الروسية وعمليات المعلومات - موجودة في إثيوبيا والمغرب والكونغو وجنوب إفريقيا وتنزانيا وتونس وزامبيا، ومعظمها في شكل مراكز للعلوم والثقافة. هذه المراكز قد تساعد روسيا على إقامة علاقات سياسية أفضل مع الدول المضيفة.

تجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي الجمع بين السعي إلى التأثير والتأثير بحدّ ذاته. فعلى الرغم من المكاسب التي حققتها الصين وروسيا في مجال الإعلام، يبدو أن الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بقدر كبير من النفوذ استناداً إلى استطلاعات الرأي العام. وتظهر هذه الاستطلاعات أن السكان الأفارقة يفضلون الديمقراطية والحكم الخاضع للمساءلة، وهم يميلون أكثر بقليل إلى نموذج التنمية الأميركي بدلاً من النموذج الصيني في معظم البلدان الإفريقية، وخاصة على صعيد جيل الشباب.

المجال العسكري

في جميع أنحاء المنطقة، يبدو أن التدخل العسكري للقوى الثلاث يتقارب في السودان، ونيجيريا وجنوب إفريقيا. مع حصول السودان على مرتبة عالية نظراً لأهميته بالنسبة للصين وروسيا. ويتجلى ذلك في الاتفاقيات العسكرية الثنائية، ووجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وصادرات المعدات العسكرية، والمشاركة في بعثات الأمم المتحدة. وترتكز البصمة العسكرية

الصينية في السودان في المقام الأول على المصالح النفطية، في حين تكمن مصلحة روسيا في موقع السودان الجيوستراتيجي للوصول إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي. أما مشاركة الولايات المتحدة في السودان فاقترنت على الوسائل الدبلوماسية، ولكن قد تنشأ فرص تعاون جديدة بعد إزالة السودان من قائمة وزارة الخارجية للدول الراحية للإرهاب في عام 2020. وبالرغم من أن نيجيريا وجنوب إفريقيا مهمتان بالنسبة لروسيا والصين، فهما تحتلان مرتبة متدنية بالنسبة للولايات المتحدة.

في الواقع، يلاحظ أن هناك تطابقاً أعلى بين الدول التي تحتل مرتبة عالية لكل من الصين وروسيا مقارنة بالصين أو روسيا والولايات المتحدة. لم تكن أي من الدول الخمس التي لديها أعلى درجات المنافسة بالنسبة للولايات المتحدة من بين الدول العشر التي حصلت على أعلى الدرجات بالنسبة للقوى الأخرى، كما أن دولة واحدة فقط (السودان) بالنسبة للصين وروسيا هي من بين الدول العشر التي لديها أعلى الدرجات في السعي الأميركي للنفوذ العسكري.

الصين هي أكبر مساهم بالقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا، ولها ثاني أكبر وجود عسكري بعد الولايات المتحدة. وتشارك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الصينية في ضمان سلامة الشركات الخاصة وموظفيها في إفريقيا. رغم أن الصين تبدو ملتزمة، على الأقل خطابياً، بسياسة عدم التدخل، ورغم أنها تريد فرض رقابة مشددة على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتجنب تورطها في صراعات محلية، فقد اتهم بعضها بتوفير تدريب عسكري غير قانوني لشركة أمنية محلية في زامبيا، وإدارة شركة أمنية غير قانونية في كينيا.

رغم هذه الجهود، تتفوق الولايات المتحدة وروسيا على النفوذ العسكري الصيني والسعي للتأثير، حيث تسعيان إلى التعامل مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وإضعاف الاعتماد على الميليشيات المحلية. وعلى الرغم من سعي الصين الحثيث إلى سوق المعدات العسكرية، فليست سوى رابع أكبر مورد للأسلحة إلى إفريقيا بعد روسيا وفرنسا والولايات المتحدة. وتبيع الصين الأسلحة إلى نطاق أوسع من المستفيدين، بما في ذلك مناطق الصراع في ساحل العاج والكونغو والصومال والسودان. ومع أنها تشارك في عدد أقل من التدريبات العسكرية. فقد زادت من عدد الدول التي أبرمت معها اتفاقيات عسكرية أو استراتيجية. وبينما لا تزال التفاصيل غير معروفة، يُتوقع أن لديها نوعاً من الاتفاقيات مع 18 دولة على الأقل، والعامل الموحد هو احتواء هذه الدول كميات كبيرة من الموارد الطبيعية ذات الأهمية. وقد سعت الصين إلى تحسين الوصول ليس من خلال الاتفاقيات فقط بل أيضاً من خلال مشاريع تمويل البنية التحتية العسكرية، ويقال إنها سعت

إلى إنشاء شبكة من المحطات الأرضية الفضائية ومحطات التتبع عبر الأقمار الصناعية في ناميبيا وكينيا.

بالنسبة لمؤشرات المنافسة الروسية المحتملة، سجّلت السودان وجنوب إفريقيا وجمهورية إفريقيا الوسطى أعلى المعدّلات، ويرجع ذلك إلى واردات المعدّات العسكرية، ووجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الروسية، والقوات العسكرية الروسية الرسمية، أو المشاركة في التدريبات مع روسيا. ويُعتبر الوجود العسكري الروسي في إفريقيا أمراً بالغ الأهمية حيث يهيمن إلى حد كبير على الأنشطة الدبلوماسية والحضور الإعلامي وحتى التأثير الاقتصادي. ويهدف التعاون العسكري التقني للحفاظ على سوق تصدير الأسلحة وتوسيعه، وضمان وجود الخبراء العسكريين الروس، واكتساب الخبرة في مكافحة الإرهاب، وتحسين الوصول إلى المواقع الاستراتيجية، وإنشاء قواعد الدعم، وتحسين أنظمة النشر. وتعتمد روسيا على الخبرة السوفياتية في توفير المعدّات العسكرية والتدريب لمساعدة الحركات الثورية في إفريقيا.

روسيا هي المورد الرئيسي للأسلحة، والجزائر هي أكبر متلق، ومن المشتريين المهمين الآخرين أنغولا ونيجيريا والسودان وجنوب السودان. على الرغم من أن العقوبات الأميركية والدولية يمكن نظرياً أن تعرقل قدرة الدول الإفريقية على شراء الأسلحة الروسية وتدفعها لمواصلة التعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، عمد المسؤولون الروس إلى مواجهة العقوبات من خلال تقديم طرق دفع وشروط شراء تسهيلية مخصصة.

وفيما يتعلّق بالعوامل العسكرية الأخرى، لدى روسيا أصغر حضور للأفراد النظاميين الرسميين في القارة، ويشاركون بشكل رئيسي في بعثات الأمم المتحدة. كما شاركت روسيا في أقل عدد من التدريبات العسكرية بين عامي 2016 و2020. وفي الوقت نفسه فإن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الروسية منتشرة في جميع أنحاء المنطقة. فقد تم تسجيل وجودها في 25 دولة من الدول التي تمّت مراجعتها، وتشير البيانات إلى أن النطاق الجغرافي لهذه الشركات قد توسّع منذ عام 2015 تقريباً. على الرغم من أن الولايات المتحدة لديها التوزيع الأوسع للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في جميع أنحاء القارة، فقد تكون الشركات العسكرية والأمنية الروسية بمثابة ذراع غير رسمية لسياسات الكرملين ووسيلة لدعم القادة والأنظمة الصديقة. هذا الترتيب يساعد في حماية المصالح الاقتصادية لروسيا على الحدّ من التكاليف المالية والسياسية المحليّة والخارجية.

وقد أعرب الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة عن قلقهما بشأن عدم وضوح الخط الفاصل بين العمليات المدنية والعسكرية، بما في ذلك الترابط بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الروسية وشركة استخراج المعادن التابعة للحكومة الروسية ومقرها جمهورية إفريقيا الوسطى. يضاف إلى ذلك أن فاغنر تمكنت من تولي القيادة والإشراف على وحدات القوات المسلحة لإفريقيا الوسطى واكتساب النفوذ على المؤسسات الحكومية. وقد وقعت روسيا اتفاقيات تعاون عسكري مع 33 دولة إفريقية، من ضمنها موزمبيق والسودان، لتحسين الوصول إلى البنية التحتية البحرية والجوية. هكذا تخسر روسيا بوجه الولايات المتحدة في هذه الفئة فقط من حيث تغطية الاتفاقيات. بشكل عام، يبدو أن روسيا تفضل نهجاً أكثر تحفظاً من الناحية المالية لإنشاء موطئ قدم في القارة، وتفضل التفاوض على الوصول إلى البنية التحتية القائمة بدلاً من بناء مرافقها الخاصة. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تحسين الاستخدام الاستراتيجي والعملياتي، وإنشاء قواعد الدعم، وتحسين نشر القوات المسلحة وقواعدها. وتهتم شركة الفضاء الحكومية الروسية، روسكوزموس، أيضاً بوضع محطات أرضية في إفريقيا لدعم نظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية. ولا يُترجم هذا الوجود العسكري بالضرورة إلى انخراط عشوائي في العمليات العسكرية والصراع بالوكالة. ففي الآونة الأخيرة، كانت روسيا انتقائية فيما يتعلق بالتورط في الصراعات الإفريقية، وكانت مشاركتها أقل من مشاركة الولايات المتحدة، وإن كانت أكثر من الصين. وتستمر الولايات المتحدة في قيادة الوجود العسكري في إفريقيا، حيث تشير البيانات والمقابلات مع الخبراء إلى أنها أكثر حضوراً اليوم مما كانت عليه خلال الحرب الباردة. فقد تزايدت المصالح العسكرية الأميركية في المقام الأول لمكافحة المنظمات المتطرفة من خلال عمليات صغيرة مثل قوات العمليات الخاصة، والمساعدة الأمنية، والدعم الاستخباراتي واللوجستي للدول الشريكة. وتقود الولايات المتحدة القوى العظمى في جميع المتغيرات العسكرية تقريباً، ولديها أكبر حضور عسكري، وأكبر شبكة من الاتفاقيات العسكرية، وقد نفذت معظم التدريبات مع الدول الإفريقية خلال فترة جمع بيانات هذه الدراسة. وبالرغم من أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأميركية موجودة في جميع أنحاء القارة، على عكس الشركات الروسية، فإنها تميل إلى المشاركة في ضمان سلامة وأمن شركات القطاع الخاص وموظفيها أو تنفيذ عقود الحكومة الأميركية التي تهدف إلى تدريب أو دعم الشركاء المحليين.

المجال الاقتصادي

وفي المجال الاقتصادي، فإن احتمال المنافسة بين القوى الثلاث هو الأكبر في الجزائر وجنوب إفريقيا ونيجيريا. يتجلى هذا الاهتمام الاقتصادي للقوى العظمى بأكبر ثلاث اقتصادات إفريقية من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وكبار منتجي النفط (نيجيريا والجزائر)، ومنتجي المعادن الكبار أو مواقع تواجد الرواسب المعدنية. فتظهر هذه الدول في قمة المشاركة الاقتصادية عبر القوى الثلاث. وتحتل أنجولا ونيجيريا وجنوب إفريقيا المرتبة الأولى من حيث سعي الصين إلى النفوذ الاقتصادي. وتعمل الشركات الصينية في قطاعات البنية التحتية الرئيسية في هذه البلدان. ومن بين القوى الثلاث، تعدّ الصين أكبر شريك اقتصادي للقارة، مع زيادة في حجم التجارة والاستثمارات الكبيرة، ولا تتخلف عن الولايات المتحدة إلا في الاستثمار الأجنبي المباشر. فالصين هي أكبر شريك تجاري دولي، كما أن حجم التجارة بين الصين وإفريقيا زاد أكبر بكثير من الضعف بين عامي 2007 و2019.

يشير التحليل إلى أنه بالإضافة إلى التواجد في قطاعات البنية التحتية الرئيسية، تتواجد الشركات الصينية أيضا في قطاعات الموارد في 33 دولة على الأقل، وتنشط بشكل خاص في البنية التحتية للموانئ والمطارات، والبنية التحتية للسكك الحديدية، والطاقة، والاستخراج والتعدين والتصنيع (مثل مصانع الأسمنت). وتتواجد أيضا في قطاع صيد الأسماك وتشجع ممارسات الصيد في مناطق مثل خليج غينيا. وكانت ممارسات الصيد الصينية في أميركا الجنوبية قد تسببت في توترات دبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين. وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة كانت تساعد البلدان الإفريقية في تأمين حقوقها في صيد الأسماك، فإن التوترات بين الولايات المتحدة والصين بشأن هذا المسألة يمكن أن تستمر. مع ذلك، تعاونت الشركات الصينية والأميركية في العديد من مشاريع البنية التحتية. ورغم أن الصين تفضل عموماً تمويل شركاتها الخاصة، فقد تلجأ إلى استخدام المزايا التقنية التي تتمتع بها الشركات الأميركية في بعض الأحيان، وخاصة على صعيد التعاون بين الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات في قطاع الطاقة.

لكن الغموض يكتنف الخط الفاصل بين الشركات الصينية والدولة، إذا غالباً ما تُستخدم الشركات المرتبطة بالدولة وأجهزة استخباراتها لكسب النفوذ وكأداة لبناء القوة الاقتصادية الصينية. وتشير التقارير إلى زيادة في عدد أفراد المخابرات الصينية في إفريقيا وذلك تحت قيادة عسكرية واقتصادية استخباراتية منظمّة.

تحتل الجزائر والمغرب وجنوب إفريقيا المرتبة الأولى في أنشطة روسيا الاقتصادية الساعية للنفوذ. ولوحظ وجود شركات روسية في قطاعات البنية التحتية والاقتصادية الرئيسية، بالإضافة إلى بعض الاستثمار الأجنبي المباشر على الأقل في عامي 2018 و2019 في هذه البلدان. وتهتم روسيا بتنويع علاقاتها التجارية والاقتصادية من أجل التصدي لتأثير العقوبات وهبوط أسعار النفط وتعزيز قاعدة العملاء من الشركات الحكومية. ويتجاوز حجم التجارة بين روسيا والجزائر حجم التجارة الروسية مع أي دولة أخرى في إفريقيا، تليها المغرب وجنوب إفريقيا وتونس، ما يدل على وجود العلاقات التجارية الروسية الأكثر تطوراً في شمال إفريقيا. وعلى الرغم من تواضع ميزانها التجاري مقارنة بالصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، يرى المسؤولون الروس في إفريقيا سوقاً واعدة لمنتجاتهم ومورداً للخدمات الاستخراجية.

الدول الثلاث الأولى من حيث حجم التجارة بين الولايات المتحدة وإفريقيا في عام 2018 هي جنوب إفريقيا ونيجيريا والجزائر. وتحتل هذه الدول الثلاث أيضاً المرتبة الأولى في عمليات الولايات المتحدة الساعية للنفوذ. لكن بالمقارنة مع الصين، فإن الولايات المتحدة أقل حضوراً. ومن حيث الواردات إلى إفريقيا في عام 2019، جاءت الولايات المتحدة في المركز الثالث، بعد الصين والهند فقط، بينما جاءت روسيا في المركز 14.

شهدت التجارة بين الولايات المتحدة وإفريقيا تراجعاً في المصالح الاقتصادية مقارنة بالمناطق الأخرى. كما أن واردات الطاقة والمعادن من إفريقيا صغيرة أيضاً، مع انخفاض منتجات النفط الخام بمقدار الثلث بين عامي 2006 و2021. ولا تعدّ إفريقيا الشريك التجاري الرئيسي لأي من القوى العظمى الثلاث، حيث إن تجارتها مع بعضها البعض أو مع بعض المناطق الأخرى تتجاوز تجارتها مع إفريقيا. ولتغيير هذا الواقع كانت إدارة ترامب قد أطلقت خلال قمة الأعمال الأميركية الإفريقية عام 2019، مبادرة ازدهار إفريقيا وهدفها مضاعفة التجارة مع إفريقيا من خلال مساعدة الشركات الأميركية هناك؛ وقد تمّ إحياء هذا الجهد لاحقاً من قبل إدارة بايدن ويبقى أن ثرى ما هي النتائج التي ستحققها المبادرة. ولكن يشير المراقبون إلى أن تعهدا بتقديم دعم بقيمة 50 مليون دولار لا يمكن أن ينافس استثمارات الصين التي تصل إلى المليارات.

إمكانات المنافسة الشاملة في إفريقيا

الدولة التي تتمتع بأكبر إمكانات المنافسة في جميع المجالات الأربعة الساعية إلى النفوذ وفي جميع القوى العظمى هي جنوب إفريقيا، تليها مباشرة نيجيريا والسودان وكينيا. ويظهر التحليل

أن كينيا ونيجيريا والسنغال وجنوب إفريقيا تحتل المرتبة الأعلى بشكل عام والنسبة للولايات المتحدة. وبالنسبة للصين فأن الدول الأعلى تصنيفاً هي نيجيريا وجنوب إفريقيا وتنزانيا. أما روسيا فهي منخرطة بشكل أكبر في جنوب إفريقيا والسودان والجزائر. على الرغم من هذا، ينبغي النظر إلى القائمة في سياق المنهجية التي استخدمتها هذه الدراسة، فهي تظهر تقارب اهتمام القوى الثلاث بأكبر الاقتصادات في إفريقيا: نيجيريا وجنوب إفريقيا وبدرجة أقل المغرب. بالإضافة إلى ذلك، تعدّ البلدان رفيعة المستوى من بين أكبر منتجي الطاقة أو المعادن أو تمتلك موارد طبيعية مهمة أخرى (مثل الجزائر، نيجيريا، جنوب إفريقيا)، أو هي بلدان ذات أهمية استراتيجية (كوصول السودان إلى البحر الأحمر وخليج عدن، ووصول دول شمال إفريقيا إلى البحر الأبيض المتوسط، وأهمية تنزانيا وكينيا بالنسبة للمحيط الهندي. وبسبب التركيز على الأولويات المتقاربة - وتحديدًا تلك التي تم الحصول عليها من خلال البيانات المتاحة - فأن بعض البلدان التي يُتوقع أن تظهر معدلاً مرتفعاً من النشاط الدبلوماسي أو العسكري الساعي إلى النفوذ، مثل ليبيا وجيبوتي، ليس لديها مستوى مرتفع من النشاط الدبلوماسي أو العسكري في السعي إلى النفوذ، ولا تتمتع بمؤشرات إجمالية عالية محتملة للمنافسة.

الإمكانات الإقليمية للصراع الداخلي

تشير كثافة السعي إلى النفوذ في إفريقيا إلى دوافع متعددة للصراع، مع إمكانية تورط القوى العظمى في الصراعات، سواء من خلال الدعم بالوكالة أو التدخلات العسكرية المحدودة.

تشير التقييمات إلى أن نيجيريا و الكونغو والصومال ومالي والكاميرون وبوركينا فاسو وجنوب السودان وموزمبيق لديها أعلى احتمال للعنف السياسي المميت، مع احتمال نشوب صراع بنسبة 90٪ أو أكثر. يتم أيضاً تقييم احتمالية الصراع بأن تكون بنسبة 60 ٪ أو أكثر في مالي والكاميرون وبوركينا فاسو وجنوب السودان وموزمبيق. ويتسم المشهد الأخير للصراع في إفريقيا بانخفاض شديد في حدوث الصراعات بين الدول ومعدّل أعلى بكثير من الصراعات الداخلية.

تحديد نقاط اشتعال المنافسة

من خلال النظر في التداخل بين الدوافع والفرص المحتملة، تم تحديد بلدين يمكن أن تشتدّ فيهما منافسة القوى العظمى. من بين ثلث البلدان الإفريقية التي لديها أعلى احتمالات الصراع، سجّلت نيجيريا والسودان وكينيا وموزمبيق الإمكانات الأكبر لمنافسة القوى العظمى. وتصدّرت نيجيريا بشكل واضح جداً تصنيفات الصراع والمنافسة المحتملة. لم يتمّ اختيار كينيا ذات التصنيف الأعلى

لأن احتمالات الصراع فيها كانت منخفضة بشكل غير عادي بالنسبة لدولة في أعلى التصنيفات المجمعة؛ لأنها كانت أسفل قائمة الدول الست عشرة التي تم تصنيفها من حيث احتمالية الصراع. وكان يمكن أن يكون تحديد سيناريوهات الصراع المعقولة في كينيا تخمينياً مقارنة بالبلدان الثلاثة الأخرى.

كان كل من السودان وموزمبيق مرشحاً جيداً من الناحية النوعية لإجراء دراسات أوثق كنقطة اشتعال ثانية بعد نيجيريا. وتم اختيار موزمبيق بسبب احتمال الصراع، وطبيعة مشاركة القوة العظمى، والإمكانات التي توفرها للحصول على رؤى ثاقبة للتحديات العسكرية المرتبطة بالعمل في ذلك الجزء من القارة؛ على وجه الخصوص، بدت الاعتبارات التشغيلية، بما في ذلك متطلبات موارد القوات الجوية الأميركية، أكثر اختلافاً عن تلك التي كانت موجودة في نيجيريا.

سيناريوهات الصراع مع مشاركة القوى العظمى: نيجيريا

من المتوقع أن تصبح نيجيريا ثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان بحلول عام 2050. وهي على الرغم من اقتصادها الضخم تعاني من الفساد المنهجي واسع النطاق، وعدم الاستقرار السياسي، وانعدام المساءلة، وقضايا الحكم، والنشاط الإجرامي، مما يعيق تنميتها الوطنية واستقرارها على المدى الطويل. كما أنها تواجه تحديات أمنية قومية متزايدة بسبب تصاعد التوترات العرقية والدينية والتطرف العنيف والتمرد. وتقاتل البلاد بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا منذ عام 2009. وقد أدى عجز الجيش عن هزيمة هذه الجماعات وانتهاكات عدة لحقوق الإنسان إلى خلق بيئة خطيرة للسكان المحليين.

علاوة على ذلك، تواجه التنمية والأمن في نيجيريا تحديات إضافية بسبب أزمة المناخ المستمرة وما يترتب عليها من نقص المياه والتلوث في دلتا النيجر، أهم منطقة منتجة للنفط في البلاد. إن احتمالية تحول هذا البلد إلى ساحة صراع بين الولايات المتحدة والصين أو روسيا، من المرجح أن تكون محدودة وذلك لأن كلا البلدين يعطيان الأولوية للاستقرار والمصالح الاقتصادية، وقد تجد القوى العظمى نفسها في مواقف تتطلب عدم التعارض أو التشابك العملياتي. وبشكل عام فإن العنف الذي ترتكبه المنظمات المتطرفة، وتحديدًا بوكو حرام، قد اجتذب أكبر قدر من الاهتمام الدولي وهو مصدر القلق الأكبر للمجتمع الدولي، وذلك بسبب ولاء بوكو حرام لتنظيم الدولة الإسلامية، والطبيعة العابرة للحدود للتهديد في المنطقة، واحتمال أن يمتد العنف إلى بلدان ومناطق أخرى.

التحليل المقارن لمصالح القوى العظمى وأهدافها

تعكس الأهداف الجيوسياسية والأمنية للقوى الثلاث في نيجيريا إلى حد كبير مصالحها في إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، على الرغم من أن نيجيريا تحظى باهتمام خاص نظراً لوضعها كأكبر اقتصاد والدولة الأكثر سكاناً في إفريقيا. تشمل المواضيع المشتركة مكافحة المنظّمات المتطرفة، ودعم جهود التنمية، والسعي لتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال الاستثمار في قطاع الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى.

تهدف الولايات المتحدة إلى تحقيق الاستقرار من خلال المساعدات الخارجية ومكافحة المنظمات المتطرفة، مع الحفاظ على المصالح الاقتصادية في التجارة وصناعة النفط. ويتمثل الهدف الأمني الرئيسي بمواجهة جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا – والتهديد الذي يشكّلونه على مصالح الولايات المتحدة وشركائها وحلفائها وذلك من خلال "نهج الدبلوماسية والتنمية والدفاع" الذي حدّته قيادة المنطقة المركزية في إفريقيا، والذي يهدف إلى توظيف جميع أدوات الحكومة الأميركية لمواجهة دوافع الصراع والتطرف وتخفيف حدّتها لتعزيز الأمن البحري وأمن الحدود، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود (بما في ذلك الإتجار بالبشر والإتجار بالمخدرات وتجنيّد الأطفال) ومكافحة الجرائم السيبرانية المتفشية.

كما تسعى الولايات المتحدة إلى بناء قدرات الشركاء، لا سيّما في مجالات حفظ السلام ومكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون المدني. وفي هذا السياق، تتلقّى نيجيريا مساعدات أمنية من خلال وزارة الخارجية الأميركية، بما في ذلك تمويل التعليم والتدريب العسكري الدولي. وتبرّعت الولايات المتحدة بمعدّات عسكرية لمحاربة بوكو حرام وعرضت المساعدة الفنية. ومع ذلك، فإن التعاون الأعمق مقيّد بمخاوف أميركية بشأن الفساد الحكومي وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن النيجيرية، ما يخلق معضلة سياسية للولايات المتحدة.

اقتصادياً، أصبحت نيجيريا مركزاً للتكنولوجيا، حيث اختارت شركات مثل أوبر وغوغل وفيسبوك نيجيريا لتكون مقرّها الرئيسي في إفريقيا، ولكن أدّى عدم الاستقرار والفساد إلى فشل بعض المشاريع الأخرى. وحتى لو ظلّ التوسّع في قطاعات الأعمال الأخرى مقيّداً بهذه المخاوف فإن الولايات المتحدة لديها مصلحة واضحة في الحفاظ على علاقات تجارية قوية والوصول إلى الموارد الطبيعية. ومع ذلك، أشار متحدثون إلى أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى تحقيق الوصول الحصري إلى موارد الطاقة وهي في الواقع تخفّف تواجدتها في هذا القطاع.

مصالح الصين وأهدافها

وعلى نحو مماثل لأهداف الولايات المتحدة، فإن الهدف الجيوستراتيجي الأساسي للصين في نيجيريا هو الحفاظ على الاستقرار لضمان أمن وربحية النشاط الاقتصادي الصيني والحفاظ على نيجيريا كشريك في المنتديات الإقليمية والدولية، مثل الأمم المتحدة. وقد وُصفت المصالح الاقتصادية بأنها أساس الأهداف الصينية في نيجيريا، ومن الواضح أنها القوة الدافعة وراء انخراط الصين الكبير فيها. وتعدّ نيجيريا مصدرًا رئيسيًا للنفط والصين هي المستورد الأكبر في العالم. ومع أن الصين لا تستورد جزءًا كبيرًا من نفطها من نيجيريا فإنها تحاول تنويع مورديها بعيدًا عن الخليج العربي، وبالتالي فإن إمدادات النفط في نيجيريا لها أهمية استراتيجية أكبر مما تشير إليه مجرد أحجام الواردات، وكذلك الأمر في ما يخص الموارد الطبيعية.

تتوقع بكين أن تصبح إفريقيا ونيجيريا تحديدًا اقتصادًا ديناميكيًا على مدى السنوات العشرين المقبلة، وتهدف لتسهيل هذا النمو من خلال زيادة التجارة، وعمليات الشركات الصينية الفعالة، وتمويل البنية التحتية. وتتطلع الصين إلى خلق معجزة اقتصادية إفريقية، والحصول على التعويضات، والتمتع بفوائد استراتيجية كبيرة من صداقتها مع نيجيريا.

تتمثل المخاوف الأمنية الأساسية للصين، كما للولايات المتحدة، في مواجهة المنظمات المتطرفة وحماية المواطنين الصينيين ومصالحهم المشروعة. وقد أعلنت الصين أنها تهدف إلى تحقيق الاستقرار في نيجيريا وتعزيز السلطات لمحاربة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، ومع ذلك لا توجد أمثلة محددة لهذه المساعدة حتى الآن. إن ارتفاع النشاط الإرهابي، وخاصة في أعقاب ولاء بوكو حرام لتنظيم الدولة الإسلامية، يثير المخاوف بشأن زعزعة استقرار الدول الإفريقية الأخرى ونشر الإيديولوجيات المتطرفة على حدود الصين أو لدى الأقليات المسلمة.

مصالح روسيا وأهدافها

ترتكز الأهداف الأساسية لروسيا على مصالحها الاقتصادية في تأمين الموارد الطبيعية وفي البحث عن عملاء للشركات الحكومية، وعلى مصالح جيوسياسية لوضع روسيا كرائد عالمي بديل للولايات المتحدة ولتخفيف العزلة الدولية المتزايدة للبلاد، وتسعى لمواجهة العقوبات من خلال كسب نيجيريا كشريك سياسي. وتماشياً مع السياسة الشاملة تجاه إفريقيا، تسعى روسيا إلى الترويج لنفسها كشريك أممي يمكن الاعتماد عليه يدعم الاستقرار العالمي ومستعدّ للتعاون مع أي نظام ضد تهديد مشترك. ويؤكد المسؤولون الروس على أن علاقة روسيا مع نيجيريا تقوم على الصداقة

والاحترام المتبادل و"التعاون المفيد عندما تتطابق المصالح"، بينما تستكشف موسكو الفرص لتطوير هذه العلاقة. تجارياً، تعدّ نيجيريا أكبر شريك لروسيا في غرب إفريقيا. وكانت الشركات الروسية قد بدأت الاهتمام بنيجيريا منذ عام 2007 لتنويع التجارة والحصول على مصادر الطاقة البديلة وتطوير قطاع الطاقة النووية فيها.

كيف يمكن أن يتكشف الصراع؟

مع استمرار التوترات العرقية، وارتفاع مستويات الفساد في الحكومة والقطاع الأمني، ومع زيادة المنافسة على الموارد، من السهل معرفة كيف يمكن للصراعات المنخفضة المستوى أن تتصاعد إلى صراع أوسع أو أعلى حدّة. ولكنّ ما ليس واضحاً هو إلى أي مرحلة من الخطورة يجب أن يصل الصراع لتحفيز أي مشاركة كبيرة من جانب القوى الثلاث. وكما نوقش سابقاً، ليس لدى الولايات المتحدة أي مصالح جيوسياسية أو أمنية أو اقتصادية أساسية قد تتأثر باندلاع الصراع في نيجيريا. وعلى الرغم من أن الصين وروسيا أظهرتا مصالح أعمق من مصالح الولايات المتحدة في نيجيريا وفي إفريقيا على نطاق أوسع، لا يبدو أن لدى أيٍّ من القوتين مصالح مهمّة بما فيه الكفاية من شأنها أن تجبرها على المشاركة عسكرياً وبشكل مباشر. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة لديها سبب للشعور بالقلق إزاء تصاعد النفوذ الصيني والروسي في جميع أنحاء القارّة في سياق المنافسة الأوسع بين القوى العظمى. ولأن نيجيريا هي واحدة من أكبر الدول، فإن رغبة الولايات المتحدة في التخفيف من النفوذ الصيني والروسي على وجه الخصوص حادّة هناك.

وبالنظر إلى هذه الديناميكيات بين القوى العظمى والجهات الفاعلة المحليّة فإن الأمر الأكثر ترجيحاً لنشوب صراع واسع النطاق، وبحسب الظروف الحالية، هو الصراع بين المنظمات المتطرّفة والجيش النيجيري في ولاية بورنو الشمالية الشرقية. ومن بين الأسباب الأكثر احتمالاً للصراع الداخلي، يبدو أن هذا المسار لديه القدرة الأكبر على جذب مشاركة الولايات المتحدة والصين وروسيا. وقد يؤثّر هذا التصعيد في أعمال العنف على استقرار المصالح الاقتصادية للصين وإمكانية الوصول إلى استثماراتها في الموارد الطبيعية. بالنسبة لروسيا، فإن مثل هذا الصراع قد يسمح لها بمواصلة بناء علاقاتها مع الحكومة النيجيرية من خلال تطبيق سياسة التنازلات مقابل الحماية. ويمكن للولايات المتحدة، من جانبها، أن تشعر بالدافع للمشاركة بسبب التزامها بمكافحة المنظمات المتطرّفة ومنع بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية من أن يصبحا تهديداً مباشراً للولايات المتحدة.

كما تواجه نيجيريا صراعات محتملة أخرى بسبب عدم الرضا العرقي عن الحكم المركزي، والنزاعات على الأراضي في منطقة الحزام الأوسط، والصراعات العرقية الطائفية بين شعوب الهوسا والفولاني، والنزاعات على المياه في دلتا النيجر. وسوف تؤدي الطفرة السكانية المتوقعة في البلاد من الآن وحتى عام 2050 إلى زيادة المنافسة على الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى زيادة الفقر. ولكن مكافحة الإرهاب هي حالة الطوارئ الوحيدة التي قد تدفع الولايات المتحدة والصين وروسيا إلى المشاركة العسكرية.

سيناريوهات الصراع ومشاركة القوى العظمى: موزمبيق

نظراً لتصنيفها العالي العام لكل من المنافسة واحتمالات الصراع، قد تصبح موزمبيق منطقة لمنافسة القوى العظمى لعدة أسباب. فهذا البلد على الرغم من احتياطياته الكبيرة من الغاز الطبيعي ونمو الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2010، لا يزال واحداً من أفقر البلدان في إفريقيا. وتواجه موزمبيق، مثل نيجيريا، تحديات تتمثل في ازدياد المنظمات المتطرفة وسوء الإدارة والفقر وتغير المناخ. ومع ذلك، فإن الإمكانيات المعدنية والهيدروكربونية الهائلة التي تتمتع بها يمكن أن تجتذب منافسة القوى العظمى.

أحد المخاوف الأمنية الرئيسية هو الهجمات العنيفة على السكان المحليين والعمال الأجانب، ومنشآت معالجة الطاقة في كابو ديلجادو من قبل ميليشيا الأنصار الإسلامية المعروفة أيضاً باسم أنصار السنة، وحركة الشباب الموزمبيقية وحركة السنة والجماعة. وتبين أن سيناريو الصراع الأكثر ترجيحاً بمشاركة القوى العظمى من خلال الوسائل العسكرية ينطوي على مواجهة هذه المجموعة، على الرغم من تقديم المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من الحرب. كما أن الأعاصير والعواصف ستجذب المساعدة الإنسانية من القوى الثلاث. وسيكون دعم العمليات الإنسانية ومكافحة الجماعات المتطرفة هي الدوافع الأساسية للولايات المتحدة للانخراط في موزمبيق، لكن مصالح الصين وروسيا أكثر تنوعاً، ولكل منهما مصالح جيوسياسية واقتصادية، وهما مهتمتان بالحفاظ على وجودهما بشكل أكبر بسبب مواردها الطبيعية وموقعها الجغرافي.

وكما هو الحال بشأن مصالح القوى الثلاث في نيجيريا، يمكن النظر إلى مصالح هذه القوى في موزمبيق على أنها استراتيجية وجيوسياسية، وأمنية، واقتصادية؛ ومع ذلك، فإن أولوية هذه المصالح يمكن أن تختلف لدى الدول الثلاث. وفي الوقت نفسه، أدت اكتشافات الطاقة في موزمبيق إلى ظهور أعمال عنيفة وازدياد نشاط في الجماعات المتطرفة، ما أدى إلى زيادة اهتمام القوى

الثلاث بها. وفي حين أن الدافع الرئيسي للولايات المتحدة للتدخل العسكري قد يكون مساعدة موزمبيق في مكافحة المنظمات المتطرفة، فمصالح الصين الرئيسية اقتصادية، ومصالح روسيا استراتيجية.

كيف يمكن أن يتكشف الصراع؟

من الممكن أن يؤدي تزايد "الإرهاب الإسلامي"، والهجمات على العمال الأجانب، وتهريب المخدرات على المستوى الدولي، إلى زيادة المشاركة الأجنبية. وقد تؤدي احتياطات الغاز الضخمة القابلة للاستغلال وزعزعة الاستقرار أيضاً إلى تحفيز الاهتمام الدولي لاستعادة الاستقرار. ومع ذلك فإن انخراط القوى العظمى بالوسائل العسكرية يبقى أقل احتمالاً.

من المحتمل أن تتورط الولايات المتحدة والصين وروسيا في الصراع بسبب "الإرهاب الإسلامي"، خاصة إذا اكتسبت حركة أهل السنة والجماعة طابعاً دولياً وأثرت على مصالحها الاقتصادية. ومع ذلك، من غير المرجح أن تدعم هذه القوى الجهات الفاعلة غير الحكومية المحلية. إن حصص الولايات المتحدة في موزمبيق ليست كافية للاستثمار بكثافة في الصراع، لكنها يمكن أن تفكر في المشاركة لأسباب أمنية وإنسانية. كما أن نشر المزيد من القوات المسلحة سيكون تحدياً لجوئياً. أما الصين، على الرغم من أهميتها الاقتصادية والجيوسياسية بالنسبة لموزمبيق، فليس لديها دافع قوي للانخراط في صراع من خلال العمليات العسكرية وإذا شاركت فقد تدعم الاستقرار لضمان مصالحها الاقتصادية أو مواجهة نفوذ الهند. ومن الممكن أن يتم تنفيذ عمليات واسعة النطاق إذا تدهور الوضع الأمني، ومن الممكن أيضاً أن يشارك جيش التحرير الشعبي مباشرة بشكل أكبر إذا فتحت الأمم المتحدة عملية رسمية لحفظ السلام.

إن مصالح روسيا هي مصالح جيوسياسية واقتصادية على حدٍ سواء. وتتمتع روسيا بإمكانية الوصول إلى البنية التحتية والموانئ في موزمبيق والتي قد تكون بمثابة محطات استراحة محتملة أو ملاذات آمنة للقوات البحرية الروسية في غرب إفريقيا، مما يوفر لروسيا إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الاستراتيجية في جنوب شرق إفريقيا والمحيط الهندي، وقد يسهل أيضاً تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية في المستقبل. وقد تدعم موسكو ردّاً متعدد الجنسيات لمكافحة الإرهاب في إطار مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي، بقيادة قوات الأمن والدفاع الموزمبيقية. وقد تستخدم مستشارين عسكريين، ووحدات أصغر، وشركات عسكرية وأمنية خاصة، فضلاً عن صادرات الأسلحة وخدمات الصيانة مقابل الوصول إلى الموارد الطبيعية. ويمكن

لروسيا أيضًا أن تستخدم أساليب الحرب السورية لتحدي الدور الأميركي وتصبح قوة سياسية في المنطقة.

من الناحية النظرية، يمكن أن تتعرض القوات الأميركية لهجوم روسي أو صيني إذا ما استمرت الولايات المتحدة في تدريب القوات في موزمبيق. وقد تواجه القوات الأميركية أنشطة مضايقة من القوات الروسية أو الصينية أو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة - كما حدث في سوريا وليبيا وجيبوتي - أو قد تتصادم حول الوصول إلى البنية التحتية للمطار عند تقديم المساعدات الإنسانية أو غيرها. علاوة على ذلك، قد تصبح الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الروسية أو الصينية نفسها مصدرًا للأعمال القمعية وتساهم في انتهاكات حقوق الإنسان، الأمر الذي قد يستدعي ردًا غربيًا. وأخيرًا، يمكن أن تلتقي مصالح القوى الثلاث في قناة موزمبيق، التي من المتوقع أن تصبح نقطة ساخنة جديدة للأمن البحري. ثم إن الدول الثلاث وحلفاء الولايات المتحدة وربما بعض الشركاء، مهتمون جميعًا بالحد من تهديد التهريب والقرصنة، مما يؤثر على مصالحهم في حقول الغاز البحرية في موزمبيق وقناة موزمبيق. ومع ذلك، قد تواجه الولايات المتحدة صعوبات مماثلة من حيث المضايقات، وصعوبة التفاوض بشأن الوصول إلى الموانئ، وصعوبة ضمان عمليات الدوريات الجوية الآمنة.

الخاتمة

تتلاقى القوى الكبرى في أكبر الاقتصادات في إفريقيا، كما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. وتُعطي الأولوية للدول ذات الأهمية الاستراتيجية بسبب موقعها الجغرافي. وبسبب الرغبة المنخفضة نسبيًا في المشاركة بشكل كبير، فإن الأشكال الأكثر ترجيحًا لتدخل القوى العظمى تستلزم أشكالًا غير مباشرة من الدعم. إن سيناريوهات الصراع التي حُدِّت في نيجيريا وموزمبيق سوف تستلزم تدخلات لمكافحة العنف أو التدريب أو عمليات إجلاء السكان أو الدعم من خلال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أو من خلال توفير المساعدات الإنسانية.

وقد لا تكون المنافسة بين القوى العظمى في إفريقيا لعبة محصلتها صفرية. بينما المنافسة تشتد، فهي ليست في نفس الوتيرة التي كانت عليها أثناء الحرب الباردة. فالقوى الثلاث تتوحد الحذر بشأن تواجد ونشاط بعضها البعض، كما تهتم بزيادة نفوذها في إفريقيا لتعزيز مكانتها

الدولية، وصورتها أمام المجتمع الدولي. وبينما اكتسبت الدول الإفريقية زعامة سياسية أقوى وقوة اقتصادية ملحوظة فإنه لا يُنظر إلى وجود المنافسين الآخرين باعتباره تهديدًا وجوديًا.

وفي حين أن القوى العظمى الثلاث قد يكون لها مصالح في حالة البلدين المعنيتين، فإن مصالحها لا تتعارض بالضرورة بشكل مباشر. وتشير سوابق العمل التعاوني بين المشاريع التجارية والمخاوف الأمنية إلى أن أنشطة القوى العظمى لا تتضارب بالضرورة أو تشكل تهديدًا متبادلًا.

في بعض سيناريوهات الصراع الأكثر ترجيحًا، من المحتمل أن تدعم القوى الثلاث نفس الجهات الفاعلة بدلًا من دعم الأطراف المتعارضة، حيث تميل المصالح التي تحفز مشاركة القوى العظمى إلى تفضيل دعم الحكومة على الجهات الفاعلة. ولهذه القوى مصالح مشتركة كمكافحة الإرهاب الدولي، والمصالح الاقتصادية، وأسباب خارجية مثل الوصول الاستراتيجي أو زيادة النفوذ. في هذه السيناريوهات، من المرجح أن تواجه الولايات المتحدة والصين وروسيا نفس الخصوم.

ومن المرجح أن تنطوي تحديات تجنب الصراع والمضايقات والمنافسات السياسية في الخفاء على مشاركة القوى العظمى. وحتى لو انخرطت القوى الثلاث في صراعات على الجانب نفسه نظريًا، فهذا لا يعني أنها سوف تتعاون مع بعضها البعض. والتحديات المهيمنة التي من المرجح أن تواجهها الولايات المتحدة هي عدم التضارب والمضايقة المتبادلة والتنافس الخفي على النفوذ السياسي.

وكما ظهر مؤخرًا من خلال التفاعلات في سوريا، تمثل عمليات فضّ النزاع بين الولايات المتحدة وروسيا تحديات تشغيلية، بما في ذلك الاحتكاكات المحتملة مع القوات الصينية والروسية، والمضايقات المتبادلة المحتملة. بالإضافة إلى إن المشاركة المتزايدة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، المعروفة باسم "الحروب بالوكالة المزدوجة"، تؤدي إلى تعقيد هذه القضايا. إن جوانب القيادة والسيطرة الخاصة بالشركات الروسية غير واضحة، وقد يؤدي تورط الولايات المتحدة في الصراعات الأجنبية إلى جانب روسيا إلى صراع حركي مباشر منخفض المستوى.

التوصيات

إن تركيز الولايات المتحدة المتجدد على المسارح الثانوية الأخرى لا يعني أن الحكومة الأميركية يجب أن تقلل من أهمية إفريقيا وسط التخطيط الاستراتيجي لمنافسة القوى العظمى. فالولايات المتحدة تفتقر إلى رؤية شاملة طويلة المدى للمنطقة، فالرؤية الشاملة للأهداف التي تريد الولايات المتحدة تحقيقها في علاقتها مع إفريقيا، بغض النظر عن منافستها مع الصين وروسيا،

ستساعد الولايات المتحدة على تبني سياسات أكثر استباقية بدلاً من أن تكون في الغالب كردّ فعل على تصرّفات الصين أو روسيا. يمكن لهذه الرؤية أن توجّه صنّاع القرار في الحكومة لمنع أي مواجهات عسكرية مع المنافسين، والاستعداد للمضايقات العملية وتجنب التضارب، وتحسين التعاون مع الشركاء الذين يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان وتحديات مساءلة الحكومة.

رغم أن الولايات المتحدة تتمتع بشراكات قوية، فقد تبدو أقل نشاطاً في جهودها للحفاظ على علاقاتها مع الدول الإفريقية مقارنة بالأنشطة المتزايدة للصين وروسيا لفرض النفوذ. وللحفاظ على هذه العلاقات يتعيّن على الولايات المتحدة أن تحدّد الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين وأن تحافظ على الاهتمام الدبلوماسي، وذلك للتقليل من تأثير نفوذ الصين أو روسيا. ومن الممكن أن يساعد تحليل وجهات نظر الزعماء الأفارقة بشأن ديناميكيات القوى العظمى الولايات المتحدة أيضاً في الحفاظ على علاقات جيدة مع الشركاء الأفارقة وتطوير شراكات محلية أقوى. لقد تمّ تحديد الحاجة إلى تحليل آراء القادة والسكان الأفارقة حول ديناميكيات القوى العظمى في المنطقة، لكن هذا الموضوع كان خارج نطاق هذه الدراسة. إن أخذ هذه الآراء في الاعتبار لن يساعد حكومة الولايات المتحدة في الحفاظ على علاقات جيدة مع الشركاء وحسب، ولكن قد يزوّدها أيضاً بفرص مبتكرة ومصمّمة خصيصاً لتطوير علاقات أقوى مع شركائها المحليين.

توصيات للقوة المشتركة

على الرغم من أن الولايات المتحدة قد لا تشارك في عمليات عسكرية واسعة النطاق في إفريقيا، فقد تنوّط في صراعات مع الصين أو روسيا. وتهدف التوصيات التالية إلى تزويد القوة المشتركة ببعض ملامح الاتجاه الاستراتيجي لمثل هذا الاستعداد وفقاً للتحليلات.

تواجه الولايات المتحدة تحديات لوجستية، وتحديات تتعلّق بالوقت والمسافة في سيناريوهات الصراع المحتملة، بما في ذلك تلك التي تنطوي على مواقع صراع بالوكالة خارج النطاق التشغيلي للطائرات ذات الأجنحة الدوّارة. من المرجّح أن تقتصر التدخلات العسكرية المستقبلية في إفريقيا على القوة الجوية نظراً لحجم القارّة والمسافات الكبيرة ونقص الاتصالات البرية وقلة الموانئ.

إن إنشاء قواعد أميركية في إفريقيا من شأنه أن يعزز العمليات الأميركية، ولكنه يكشف أيضاً عن أهداف جديدة للمنظمات المتطرّفة والمنافسين. لذلك قد تفضّل وزارة الدفاع الحفاظ على الوصول إلى البنية التحتية للدول المضيّفة أو الدول الشريكة أو الشركات متعدّدة الجنسيات

للحصول على مورد أكثر مرونة وقدرة على الصمود. ويمكن دعم هذه الإستراتيجية من خلال الحفاظ على اتفاقيات الوصول ومعالجة قضايا التنقل الجوي في جنوب الصحراء الكبرى.

توصيات لإدارة القوات الجوية

تظلّ القوّة الجوية حاسمة في مواجهة المنظمات المتطرّفة، وربما يتزايد دورها نظراً إلى أن عدداً قليلاً من الدول الإفريقية يمتلك أصولاً جوية كبيرة. تتوافق الحملات الجوية مع السياسة العامة المتمثلة في المشاركة العسكرية غير المباشرة. ويجب على القوّة الجوية التأكّد من أن هذه الأصول قادرة على تلبية متطلّبات المنافسة بين القوّة العظمى. وسوف تحتاج الولايات المتحدة إلى التأكّد من أن الأصول التي يتم نشرها لمواجهة المنظمات المتطرّفة يمكنها أيضاً المراقبة؛ والتعارض؛ وإذا لزم الأمر، التصدي لأي مواجهة يمكن أن تحصل مع القوّة العظمى المنافسة. يجب على القوة الجوية الاستعداد لمواجهة التحدّيات التشغيلية متعدّدة الأوجه، بما في ذلك تفادي التضارب والتورّط في الصراعات المستقبلية التي قد تشمل الصين وروسيا.

أفكار أخيرة

يشير التحليل إلى أن الحرب بالوكالة على غرار الحرب الباردة أو الصراعات المحدودة مع الجهات الفاعلة الإفريقية المتحالفة مع الولايات المتحدة أو روسيا أو الصين غير محتملة في البلدان قيد النظر. ومع ذلك، فإن نفوذ الصين وروسيا المتزايد في إفريقيا يمكن أن يكون بمثابة حافز أو ذريعة للتدخلات المستقبلية، حتى في السيناريوهات التي قد تتعاون فيها القوّة ضد المنظمات المتطرّفة. حتى في السيناريوهات الأكثر منطقية للانخراط في الصراع، من المرجّح أن تدعم القوّة العظمى نفس الجهات في المعركة ضد المنظمات الإرهابية، بينما ستواجه بعضها البعض في حوادث المضايقات أو المواقف التي تتطلب تفادي التضارب.

تحديات ورؤى وأهداف وتحولات السياسة الخارجية التركية

في مطلع "قرن تركيا"¹

حقّان فيدان وزير الخارجية، تركيا مجلة إنسايت تركيا، أيلول 2023

تدخل تركيا في "القرن التركي" في وقتٍ تتغيّر فيه الديناميكيات الجيوسياسية بسرعة مقرونة بالتحديات العالمية المتزايدة باستمرار، وبلغت ذروتها في عصر معقد تحدّده أزمات مختلفة. إزاء هذه الخلفية، تظهر تركيا كجهة فاعلة إقليمية بناة وعنصر فعّال في تحويل النظام يسعى إلى إحداث نظام دولي شامل وفعّال ومسؤول عن مواجهة التحديات العالمية والإقليمية الحالية. وستواصل تركيا تأمين مصالحها الوطنية في بيئة إقليمية وعالمية متقلّبة، في الوقت الذي تعمل فيه على تشكيل الظروف لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في جوارها وفي الخارج. كما ستعمل على تأسيس علاقاتها الخارجية على أساس هيكليّ، وتطوير بيئة من الرّخاء، والنهوض بأهدافها العالمية. وستكون وزارة الخارجية هي القوّة الدافعة في كل هذه الجهود، بناءً على تقاليد الممتدة لقرون طويلة والخوض في تحويل تنظيمي لضمان التنفيذ السريع والكامل لرؤية القرن التركي.

الكلمات المفتاحية: القرن التركي، السياسة الخارجية التركية، رؤى وأهداف السياسة الخارجية التركية.

* تعريب: بتول حمود

¹ Fidan, Hakan. Turkish Foreign Policy at the Turn of the 'Century of Türkiye': Challenges, Vision, Objectives, and Transformation. Insight Turkey 2023, 25(3 / pp. 11-25).

<https://doi.org/10.25253/99.2023253.1>

المقدمة

لقد تسلّمت مهامى كوزير للخارجية فى الجمهورية التركية فى لحظة تحوّل فى التاريخ التركى، عندما بدأ "القرن التركى" فى الذكرى المئوية لقيام جمهوريتنا. لقد ظهرت رؤية "القرن التركى" التى وضعها الرئيس رجب الطيب أردوغان كمفهوم يهدف إلى دفع تركيا نحو مستقبل يتميّز بالتقدّم والتنمية والمشاركة العالمية مع تنشيط إنجازات القرن الماضى بقوة وحماس متجدّدين. ستكون هذه الرؤية الرئيسية منارة ضوء لتركيا فى كل مجالات السياسة بما فى ذلك السياسة الخارجية. وفى الحقيقة، انعكس ذلك بشكل جيد فى أهداف السياسة الخارجية التركية وإجراءاتها لإنشاء منطقة سلام واستقرار وازدهار فى الجوار وفى الخارج. إنّ وزارة خارجيتنا، التى تحتفل بالذكرى المئوية الخامسة لتأسيسها، مجهزة بشكل جيّد بتقاليدها العريقة ومواردها البشرية البارزة وشبكة واسعة من الحضور الدبلوماسى العالمى لضمان التنفيذ السريع والكامل لهذه الرؤية.

التحديات فى عصر معقّد من الأزمات المتعدّدة

لقد نجح النظام الليبرالى الدولى الذى نشأ بعد العام 1945 فى منع اندلاع حرب عالمية جديدة إلّا أنّه عجز عن توفير السلام والأمن المستدامين للجميع. وبعد سقوط جدار برلين أصبحت مناقشات النظام العالمى الجديد، الذى تحوّل من الأحادية القطبية إلى الثنائية القطبية وأخيراً إلى التعددية القطبية، دليلاً لمشكلة آليات الحكومة العالمية الحالية. وتوكّد هذه المناقشات أنّ آليات الحكومة العالمية الحالية غير قادرة على مواجهة التحديات العالمية فى الوقت المناسب وبطريقة عادلة وفعّالة.

وقد صرّح أمين عام الأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، مؤخراً بهذه الحقيقة مؤكّداً أنّ المؤسسات المتعدّدة الأطراف اليوم والتى أنشأت بعد الحرب العالمية الثانية تعكس القوة والديناميكيات الاقتصادية فى ذلك الوقت، وبالتالى فهى بحاجة إلى الإصلاح². وتتوافق هذه الرؤية مع دعوة تركيا طويلة الأمد لإصلاح الأمم المتحدة والمنظّمات المتعدّدة الأطراف الأخرى بهدف خلق نظام جديد عادل ومنصف.

² "Press Conference by Secretary-General António Guterres at United Nations Headquarters," United Nations, (September 13, 2023), retrieved September 26, 2023.

<https://press.un.org/en/2023/sgsm21938.doc.htm>

كانت هذه الدعوة مناسبة خصوصاً في الوقت الذي تؤدي فيه المنافسة المتزايدة بين القوى العظمى إلى تفاقم التوترات العالمية وتعزيز الاستقطاب على نطاق عالمي. ويمكن للمرء أن يرى آثار هذه المنافسة في جميع أنحاء العالم. ويؤدي تآكل التعددية والنظام القائم على القواعد إلى تفاقم هذا الاستقطاب المتزايد باستمرار. ومن الضروري ضمان احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ومع ذلك فإنّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي تقع على عاتقه المسؤولية الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين، فشل في أداء مهمته. وهذا بدوره يجعل النظام العالمي في حالة عدم توازن بشكل متزايد، ويخفي تطورات لا يمكن التنبؤ بها ويؤدي إلى مزيد من الضعف.

وفي الوقت نفسه، يعاني النظام العالمي تحديات متعددة على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي والبيئي والتكنولوجي والاجتماعي. وتزيد التحديات الحالية مثل الصراعات المسلحة، والإرهاب، والهجرة غير القانونية، ورهاب الأجانب، ورهاب الإسلام، وأزمات المناخ، ونقص الغذاء، والتهديدات السيبرانية من حدة بعضها البعض. هذه التحديات لم تقتصر على الحدود الوطنية ولم تستطع أي دولة التصدي لها بمفردها. وفي ظل غياب آليات الحكومة العالمية الكفوءة يتشكل الوضع الدولي بفعل الهشاشة التي تتزايد على مستوى العالم وبشكل خاص في منطقتنا.

وفي الوقت الذي يعاني فيه المجتمع الدولي من مخاوف أمنية كبيرة بشأن الحرب المستمرة بين روسيا وأوكرانيا في المنطقة المجاورة لتركيا مباشرة، فإن هذا المجتمع يتعامل مع الآثار غير المباشرة للحرب مثل التضخم العالمي، والركود الاقتصادي، وأزمة الطاقة، وانعدام الأمن الغذائي. ويبدو أنّ المنظّمات المكلفة بتقديم الحلول الأكثر حاجة غير قادرة على معالجة الأزمة التي نشأت في قلب أوروبا لكتها تؤثر على العالم كله.

وفي الوقت نفسه، بدلاً من تحقيق العولمة على أساس عادل، تبتعد بعض الدول عن منافعها من خلال تبني الحماية في المجال الاقتصادي. ولا يتم توزيع الثروة العالمية المتزايدة بشكل عادل على نطاق دولي، حيث لا تزال الكثير من الدول تكافح للوصول إلى الاحتياجات الأساسية. وتتجاوز القيمة السوقية لبعض الشركات المتعددة الجنسيات المجموع الإجمالي للنواتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة لعام 2022 "لا يزال 9.2 في المئة من سكان العالم يعانون من الجوع المزمن ويواجه 2.4 مليار شخص انعدام الأمن الغذائي المعتدل

والشديد³. وفي حين يُصوّر الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة على أنه "القضاء على الجوع في العام 2030"، إلّا أنّ المسار المُقْلِق يشير إلى أننا نتحرّك في الاتجاه المعاكس.

وتتناقض هذه الصورة القاتمة بشكل كامل مع التقنيات المتطوّرة مثل البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمومية التي تقدّم فرصاً هائلة في مختلف المجالات بما في ذلك الاقتصاد والأمن والتنمية والنقل والرعاية الصحية.

ونتيجةً لكل هذه التطوّرات المتزامنة، يعاني النظام العالمي من عصر معقّد من الأزمات المتعدّدة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة التغيير وحتميته. وأصبح من الواضح الآن أنّ النظام الدولي يجب أن يخضع لتحوّل حقيقي.

رؤية تركيا كجهة إقليمية بناءة وعنصر فاعل في تحويل النظام

إزاء هذه الخلفية، تظهر تركيا مرة أخرى كقوة من أجل الخير تتمتع بإدراك متزايد للمسؤولية على الساحة الدولية. وتبرز باعتبارها حلّاً للمشاكل، ومحسّناً للنظام وممثلاً تحويلياً في المنطقة والشؤون الخارجية، في مطلع القرن التركي.

يتطوّر النظام الدولي، كما تصوّره تركيا، إلى ما هو أبعد من المفهوم التقليدي للنظام الدولي الذي تحدّده القطبية سواء أكان أحادي القطب أم ثنائي القطب أم متعدد الأقطاب. وتسعى تركيا إلى خلق نظام عالمي أكثر شمولاً وفعاليةً وعدالةً وأماناً قادر على مواجهة التحديات الحالية العالمية والإقليمية؛ نظام قوي قائم على الترابط أكثر منه على القطبية.

وتعدّ هذه المهمة صعبة تتطلّب صبراً استراتيجياً وقراراً صارماً. ومن المؤكّد أنّ تركيا ستكون، بفضل إرادتها السياسية الصلبة وقدراتها المرتفعة، في وضع جيّد يسمح لها بأن تكون واحدة من مهندسي مثل هذا النظام الدولي الجديد. إنّ سعي تركيا لنظام عالمي أكثر شمولاً وعدالةً وأماناً ستستمر في استيحائه من مفاهيم العدالة والضمير المرسّخة في ثقافة الشعب التركي وهويته التي تعود إلى قرون مضت والتي تنعكس بالتالي في سياستنا الخارجية الوطنية.

³ "UN Sustainable Development Goals No. 2: Zero Hunger," United Nations, retrieved September 25, 2023.

<https://www.un.org/sustainabledevelopment/hunger/>

إنّ تركيا جاهزة للتعاون مع الدول الأخرى للدفاع عن قيمنا المشتركة والوفاء بمسؤولياتنا المشتركة في إنشاء نظام دولي شامل وفَعّال، يعطي الأولوية لرفاهية الإنسان، ويعالج التفاوتات الاقتصادية، ويعزز السلام، والأمن، والاستقرار، والازدهار العالمي.

الهدف الأساسي للسياسة الخارجية التركية في مطلع القرن التركي

إنّ حماية مصالح تركيا في بيئة إقليمية وعالمية متقلّبة، مع تشكيل الظروف لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في جوارنا الأوسع، تشكّل أهدافاً متكاملة تتطلّب استراتيجية شاملة ومتكاملة. وإن إرساء السلام والأمن في منطقتنا، بالإضافة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على علاقاتنا الخارجية على أساس هيكلي، وتطوير بيئة من الرخاء، والنهوض بأهدافنا العالمية، هي المبادئ الأساسية لهذه الاستراتيجية.

المساهمة في السلام والأمن في المنطقة وخلف نماذج تعاون جديدة

إنّ المساهمة في إقامة السلام والأمن في المنطقة هي هدف ثنائي يتألف من الجهود للقضاء على التهديدات ومعالجة التحديات، واستكشاف الفرص لتطوير نماذج التعاون الاقتصادي والسياسي الإقليمي.

ويعتبر الإرهاب التهديد الأكبر للسلام والأمن الإقليميين في جوارنا الأوسع. وعلى الرغم من أنّ الإرهاب يشكّل جريمة ضد الإنسانية إلّا أنّه لا يزال يُستخدم كأداة للحروب بالوكالة في سوريا وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل وأماكن أخرى. وباعتبار طبيعة الإرهاب العابرة للحدود الوطنية، فإنّه من الضروري التأكيد مراراً وتكراراً على ضرورة التعاون الدولي الفَعّال والحقيقي في مواجهة هذه الكارثة. إنّ التزام تركيا بهذه المعركة يتجاوز مجرد الكلام. إنّنا الحليف الوحيد لحلف شمال الأطلسي الذي يملك قوات على الأرض للحرب ضد داعش. وفي الوقت نفسه، نحارب الأجندة الانفصالية لكل من حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية الإرهابيين وفروعهما، التي لا تحصد أرواح الأبرياء فحسب بل تهدّد سيادة جيراننا وسلامتهم الإقليمية. إنّنا نواصل جهودنا الحثيثة ضد المنظمة الإرهابية الانقلابية (FETÖ). وتتمتع تركيا بالإصرار والقدرة على خوض هذه المعارك في وقتٍ واحد. وإنّنا نحافظ على التزامنا القوي لمحاربة الإرهاب وسنواصل الاضطلاع بدور رائد في المبادرات الدولية في هذا المجال. ولكنّ عزمنا لا يعفي الآخرين من مسؤولياتهم.

ويشكّل الدعم الصريح للمنظمات الإرهابية من القوى التي تملك مخططات في سوريا التهديد الأكبر لسلامة أراضيها ووحدتها السياسية. إننا مصمّمون على منع أي تهديد من المنظمات الإرهابية بالقرب من حدودنا، ليس فقط بالنسبة إلى بلدنا بل بالنسبة إلى الاستقرار الإقليمي أيضاً.

يُعتبر تشجيع العملية السياسية القائمة على أساس سلامة الأراضي السورية أمراً مهماً لحلّ النزاع والقضاء على الملاجئ الآمنة للإرهابيين. وعلى الشعب السوري وحده أن يقرّر حلّ الصراع ومستقبل بلده. وبالتالي على المعارضة السورية، للتوصّل إلى حلّ مستدام، أن تشارك بشكل كامل في هذه العملية السياسية وفقاً لمخطّط نصّ عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 والذي يحدّد إطار الانتقال السياسي في البلد. وإثّه لأمر عاجل تسريع الجهود للتوصّل إلى حلّ شامل ودائم ومستدام يلبي التوقّعات المشروعة للشعب السوري.

إنّ التسريع في هذه العملية قد يسهّل العودة الآمنة والطوعية والكريمة للسوريين إلى منازلهم. ويُعتبر تحقيق الاستقرار في أسرع وقت ممكن شرطاً أساسياً لهذه العودة. وبفضل جهود تركيا، استطاع مئات الآلاف من السوريين العودة إلى منازلهم. وفي الوقت الذي نستضيف فيه السوريين تحت الحماية المؤقتة ونلبي احتياجاتهم اليومية فإننا سنواصل تشجيع عودتهم إلى وطنهم في ظل الظروف المذكورة أعلاه.

وتعتبر تركيا المدافع الرئيسي لسلامة الأراضي والاستقرار السياسي للعراق. ولتحقيق هذه الغاية تواصل دعمها الثابت للمبادرات التي تهدف إلى القضاء على الجماعات الإرهابية من العراق، مع التركيز بشكل أساسي على مواجهة حزب العمال الكردستاني.

مرّ الشرق الأوسط بفترة من التغيير والتحوّل في السنوات القليلة الماضية، وهناك توازن جديد ذاتي للقوى قيد التشكيل. وشكّل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية علامةً فارقةً على صعيد التقارب والتطبيع في المنطقة. مثل هذه الخطوات، التي قد تتبعها خطوات أخرى، تعزز الأمن والازدهار والاستقرار بشكل عام. وكانت تركيا قد شاركت بالفعل في هذه العملية عبر تطوير علاقاتها مع دول المنطقة على أساس الرغبات والمصالح المتبادلة. ونتيجةً لذلك تسود بيئة مناسبة نسبياً في الشرق الأوسط، على الرغم من استمرار التحديات الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية. وهناك حاجة لإصلاحات هيكلية قوية وللتعاون من أجل التغلّب على هذه التحديات وتوفير مستقبل واعد للشباب الذين يشكّلون أكبر مجموعة ديمغرافية في الشرق

الأوسط. هذه التحدّيات الضاغطة والتهديدات من قبل المنظمات الإرهابية تُجبر الدول في المنطقة على تضافر جهودها. وعلى هذا النحو فقط، يمكنها تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها، والتغلّب على التفاوت في الدخل، والتركيز على الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة والنظيفة، والتطوير والابتكار والتحوّل الرقمي. باختصار، إنّ التعاون بين دول المنطقة هو شرط أساسي لتنفيذه لشعوبها.

ومن ناحية أخرى فإنّ السلام الدائم في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلّا من خلال حلّ عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يشكّل واحدًا من أكبر المظالم العالمية في وقتنا. ولهذا السبب سنستمرّ في دعم الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه المشروعة على أساس القانون الدولي. إنّ حلّ الدولتين، مع دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة الأراضي، وفقًا لحدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، سيوفّر لـ "إسرائيل" أيضًا السلام والأمن الذي تسعى إليه.

تشكّل الحرب بين روسيا وأوكرانيا تحديًا ملحًا يجب التغلّب عليه من أجل تحقيق الأمن الأوروبي والعالمي، فنتائجها المؤذية لا تؤثر على الأطراف المتحاربة والمنطقة فحسب بل يتردّد صداها عالميًا أيضًا. ولقد وصلنا جهود التيسير / الوساطة التي نبذلها منذ اندلاع الحرب. وبعد مرور عام ونصف لا يزال من الضروري إعطاء الأولوية للدبلوماسية والحوار لوضع حدّ للمعاناة الإنسانية. وسنكثّف جهودنا لإنهاء الحرب من خلال الدبلوماسية والحوار، بناءً على استقلال أوكرانيا وسلامة أراضيها.

في هذه الأثناء، سنكثّف أيضًا جهودنا لإنعاش مبادرة البحر الأسود. وقد تمّ نقل ما يقارب 33 مليون طن من منتجات الحبوب، في إطار هذه المبادرة، والتي ساهمت بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، ووصلت إلى المناطق التي لا يزال فيها خطر الجوع العالمي قائمًا. إنّ إحياء هذه المبادرة مرتبط أيضًا بأمن حوض البحر الأسود.

إنّ سياسة الشراكة الإفريقية التي ننتهجها هي بمثابة عرض لسياستنا الخارجية متعدّدة الأبعاد، والمغامرة والإنسانية. وهي قائمة على أساس الشراكة الكاملة والشاملة والعادلة وعلى الاحترام المتبادل. وتتخذ تركيا خطوات حثيثة للوقوف إلى جانب القارة الإفريقية في مواجهة التحدّيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الكبيرة. وتركّز هذه الخطوات على المنفعة المتبادلة فقط ودعمًا لمبدأ "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية". وتعتقد تركيا أنّ القارة تحتاج إلى أن

يكون لها كلمتها الجديرة في الحوكمة العالمية، ولهذا السبب دعمنا بقوة عضوية المجموعة العشرين الأخيرة في الاتحاد الإفريقي.

يعتمد إرساء السلام والأمن العالميين على استقرار إفريقيا، وخاصةً أن الانقلابات والصراعات المسلحة والإرهاب وتغيّر المناخ والأمن الغذائي والهجرة تزيد من هشاشة منطقة الساحل.

ولتحقيق سلام دائم في ليبيا فإنّه من الضروري إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية شفافة وعادلة وحرّة، مدعومة بتوافق واسع النطاق ومن دون أي تأخير إضافي. في حدود هذا التفاهم، ستواصل تركيا جهودها المخلصة لتحقيق السلام المستدام والاستقرار، مع الحفاظ على الوحدة الاجتماعية للبلاد وسلامة أراضيها.

لقد أطلقنا عملية مع أرمينيا تهدف إلى علاقات حُسن الجوار والتطبيع الكامل. وفي الوقت نفسه نعمل تحت شعار "شعب واحد، دولتان" على تعميق علاقاتنا مع أذربيجان في جميع المجالات، موجهين بإعلان شوشا الذي وقّعه الرئيسان في تموز/يوليو 2021. ومنذ البداية دعمنا المفاوضات بين أذربيجان وأرمينيا. ونأمل أن تستفيد أرمينيا من هذه الفرصة التاريخية قبلنا وبالتالي سيُفتح عهد جديد من السلام والرفاهية والتعاون في هذه المنطقة.

لقد عانى جنوب القوقاز لفترة طويلة من الصراعات والتخلف، في عالم اليوم الذي تحكمه العولمة، في تحقيق إمكاناته غير المستغلّة. لقد حان الوقت منذ زمن طويل لتغيير هذه النظرة إلى المنطقة. ولا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به بدءاً من إزالة الألغام وصولاً إلى إعادة البناء بطريقة حديثة. في هذا الخصوص، فإنّ تركيا جاهزة للاستثمار في إعادة بناء المنطقة من خلال مشاريع البنية التحتية والربط المختلفة، وذلك عندما تتناسب الظروف. ونظراً للمكانة الرائدة للشركات التركية في سوق البناء العالمي فإنّ تركيا لا تمتلك الإرادة فحسب، بل تمتلك أيضاً القدرة على القيام بذلك. وعندما تكون البنية التحتية مجهزة بشكل جيّد، والمنطقة مرتبطة بشكل جيّد ببقية العالم، سيحصل كل فرد في المنطقة على أرباحه من مجال التجارة إلى أمن الطاقة، ومن السياحة إلى الاستثمارات الجديدة وفرص العمل. وسيكون الافتتاح السريع لممرّ زانجيزور أمراً حيويّاً في هذا المجال. وعندما يتم تشغيل هذا الطريق بالكامل سيؤدي إلى المزيد من الرخاء للجميع.

وتتمتع تركيا بعلاقات تاريخية وثقافية عميقة مع إيران، وتعيشان جنباً إلى جنب في سلام منذ عدّة قرون. وباعتبارنا دولتين رائدتين في المنطقة، فإننا على استعداد لتعزيز تعاوننا الثنائي

والإقليمي مع إيران خصوصاً في الحرب ضد الإرهاب على مستوى جغرافيتنا. وسيكون الاجتماع الثامن لمجلس التعاون التركي الإيراني عالي المستوى المقرر عقده خلال الزيارة المقبلة للرئيس رئيسي حاسماً ليس فقط من أجل تعزيز أمن حدودنا ومحاربة الإرهاب بل أيضاً من أجل ما يتعلق بالقضايا المدرجة على جدول أعمالنا الإيجابي مثل التجارة والطاقة والنقل والتعليم العالي.

إنّ الأفغانيين، الذين عانوا من أوقات صعبة منذ نصف قرن بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية والدعم، بغضّ النظر عن الدوافع السياسية. إنّ تركيا ملتزمة بالوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني الذي عانى طويلاً لسنوات من الصراع وعدم الاستقرار. وكان هذا الدافع وراء إبقاء البعثات الدبلوماسية التركية عاملة في البلاد. ويجب منع عودة الكفاح المسلّح بأي شكل كان وإشراك المعارضة في حكم البلاد. إنّ إنشاء حكومة شاملة تتمثّل فيها شرائح المجتمع كلّها، مع الاحترام الكامل للإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات ومشاركتهم المتساوية والهادفة في المجتمع، من المتطلّبات الأساسية للتنمية الاقتصادية والسياسية المستدامة وللتماسك الاجتماعي والاستقرار والسلام في البلاد.

تواصل تركيا جهودها على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي لتعزيز السلام والاستقرار في البلقان وحلّ النزاعات القائمة من خلال الحوار. وباعتبار تركيا دولة تمثل جزءاً لا يتجزأ من المنطقة وتحظى بثقة الدول الأخرى فيها، فإنها تلعب دوراً بناءً في المبادرات التي تساهم في تحقيق السلام والازدهار في البلقان، وتعتمد على توازن دقيق. وتؤكد تركيا في كل فرصة دعمها القوي لسلامة أراضي البوسنة والهرسك وسيادتها ووحدتها السياسية، وهو أمر ذو أهمية حيوية للسلام في المنطقة كلّها ويدعم بنشاط عمليات تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا.

إنّ تركيا في كل هذه الجغرافيات مستعدة للعمل مع جيرانها وأصدقائها وشركائها، ليس فقط للقضاء على الإرهاب بل أيضاً للعمل بشكل مشترك كمحرّكات إقليمية للاستقرار والنمو. بمعنى آخر، نحن نأمل تطوير علاقاتنا مع دول منطقتنا كلّها من خلال جدول أعمال إيجابي. وسيكون لهذا أيضاً تأثير إيجابي لصالح المنطقة كلّها وبالتالي يتحوّل إلى صيغة "مربحة لكل الأطراف".

إنّ علاقتنا مع اليونان ليست استثنائية ويقدم الوضع الإيجابي الحالي فرصة ثمينة لإيجاد حلول للقضايا المعقّدة ولاستكشاف سبل ووسائل للتعاون قائمة على أجندة إيجابية. وهناك إمكانات كبيرة في مختلف المجالات، تمتد من الاقتصاد والتجارة إلى التواصل بين الناس، والحماية المدنية، وجهود الإغاثة. ومن دون المساس بحقوقها ومصالحها المشروعة، فإنّ تركيا صادقة في هذا

المسعى شرط أن تردّ اليونان بنفس الصراحة. وعلى هذا النحو يمكننا تعزيز الثقة المتبادلة وتحويل هذا المناخ السياسي الإيجابي الحالي إلى مناخ مستدام.

ومن العوامل الأخرى التي ستغيّر قواعد اللعبة في شرق البحر الأبيض المتوسط حلّ قضية قبرص بعد 60 عاماً، وذلك من خلال إعادة تأكيد الحقوق الأساسية، والمساواة في السيادة، والوضع الدولي المتساوي للقبارصة الأتراك، والاعتراف باستقلال جمهورية شمال قبرص التركية.

مزيد من إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الخارجية

هدفنا الثاني هو زيادة إضفاء الطابع المؤسسي على علاقاتنا الخارجية على أساس هيكلي. ويحمل هذا الهدف شقين أيضاً هما تعزيز علاقاتنا الاستراتيجية الحالية وإقامة علاقات جديدة.

ولتركيا شراكة استراتيجية طويلة المدى مع الولايات المتحدة الأميركية كحليف في حلف الشمال الأطلسي. وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر، فإنّ مصالحنا ومقارباتنا تتداخل في العديد من القضايا الإقليمية والعالمية. وفي الفترة المقبلة سنسعى جاهدين لتعزيز تعاوننا مع الولايات المتحدة على نطاق واسع وعلى أساس المصالح المشتركة لأن هذا أمر مهم في الحفاظ على السلام والأمن في جوارنا وخارجه. ومع ذلك، فإنّ الشرط الذي لا غنى عنه في هذا التعاون هو روح التضامن بين الحلفاء. وهذا يتطلب تعزيز الأمن القومي لبعضنا البعض وليس تقويضه.

وتعتبر تركيا أنّ الرابط عبر الأطلسي أساسيٌّ للأمن والاستقرار في أوروبا. وتساهم تركيا، باعتبارها عضواً بارزاً في حلف شمال الأطلسي، بشكل أساسي في مبدأ "عدم تجزئة الأمن". وسنحافظ على منظورنا الشامل فيما يتعلّق بالتحديات التي تواجه الحلف. ويشكّل الإرهاب، في كلّ أشكاله ومظاهره، التهديد الأساسي لحلف شمال الأطلسي. وفي هذا السياق، سنبقى مكافحة الإرهاب على رأس جدول أعمال الحلف بما يتناسب مع المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي الذي تمّ تبنيه خلال قمة مدريد والذي ينصّ على أنّ "مكافحة الإرهاب أمر ضروري لدفاعنا الجماعي"⁴.

وتظلّ العضوية في الاتحاد الأوروبي أولوية استراتيجية. وإنّ الطبيعة المتزايدة التعقيد للتحديات الإقليمية والعالمية ثملي اليوم أكثر من أي وقت مضى تعزيز عملية انضمام تركيا. فإذا كانت

⁴ "NATO 2022 Strategic Concept, "NATO, (June 29, 2022), retrieved September 26, 2023.

<https://www.nato.int/strategic-concept/>

مفاوضات الانضمام تقنية بحتة، كما يفترض أن تكون، فإنها تحتاج إلى إحراز تقدّم وفقاً لمزاياها الخاصة، وعدم اختطافها من قبل الدوافع السياسية لبعض الأعضاء. لقد اكتسبت عملية التوسعة زخماً مرة أخرى بسبب العوامل الجغرافية السياسية، وبالتالي فإن ترك تركيا في الخلف لن يكون سوى خطأ استراتيجي. لقد أثارت السنوات الطويلة من المفاوضات مع نظرائنا في الاتحاد الأوروبي سؤال ما إذا كانت مفاوضات انضمام تركيا لا تتقدّم وفقاً لمنهجية قائمة على الجدارة وما إذا كانت سياسات الهوية أو حجم سكان تركيا هي التي تشكّل تناقض الاتحاد تجاه تركيا. يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى الالتزام بمبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" والمحافظة على عملية انضمام قائمة على الجدارة نحو مستقبل مشترك بدلاً من النظر إلى تركيا على أنها منافس في مختلف المجالات وشريك في المعاملات في أعقاب التحديات التي لا يستطيع مواجهتها بمفرده. ونتوقع أن يتبنى الاتحاد الأوروبي أخيراً نهجاً نموذجياً وأن يبدأ سريعاً في الوفاء بالتزاماته التي أهدمت لفترة طويلة تجاه بلدنا. ومن جهة أخرى، فإننا بدأنا في تعزيز جهودنا الإصلاحية.

تعتبر منظمة الدول التركية (OTS)، وهي مشروع تطلّعي وواعد يحتضن التراث الثقافي الحضاري للحضارة التركية، مثالاً رئيسياً لجهودنا التي تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسّساتي بشكل أقوى على العلاقات الخارجية. وهذه المنظمة تضطلع بدور أساسي في تعزيز الوحدة والتضامن في العالم التركي من خلال تعزيز الثقة المتبادلة، وتكثيف التضامن السياسي، وتسريع فرص التعاون الاقتصادي والفني في العالم التركي بالإضافة إلى تعزيز تراثنا التاريخي والثقافي المشترك. تشكّل رغبة عدة دول ومنظمات إقليمية للتعامل في إطار منظمة الدول التركية شهادة على نجاحها بالإضافة إلى إمكاناتها. فهناك إمكانات ضخمة غير مستغلّة بالنسبة إلى منظمة الدول التركية، وتدعو "الرؤية العالمية التركية 2040" التي تم تبنيها في قمة إسطنبول الثامنة في العالم 2021 إلى مزيد من التعاون المؤسّسي. وتماشياً مع هذه الدعوة، ستواصل تركيا تحسين هذه المنظمة في سعيها إلى تحقيق مستويات أعمق من التكامل. وفي هذا الصدد، ستكون منطقة توران الاقتصادية الخاصة علامة بارزة في جهود التعاون والتكامل بيننا.

إنّ تطوير التعاون مع الدول الإسلامية يقع ضمن أولوياتنا. وتتمتع منظمة التعاون الإسلامي (OIC) بإمكانات هائلة على كافة المستويات لتعزيز التنمية الإقليمية. وعلى الرغم من أنّ منظمة الدول الثماني تركّز على التنمية الاقتصادية في المنطقة إلّا أنها محصورة بثمان دول. وسيكون من الأفضل توسيع منظمة التعاون الإسلامي عبر إضفاء الطابع المؤسّسي عليها لتصبح منظمة

مؤسسية للتكامل الاقتصادي والتطور. وهذا سيعزز اقتصاد المنطقة وسيؤدي في النهاية إلى تحسين الحكم الرشيد والأمن الإقليمي.

تطوير بيئة الرخاء

هدفنا الثالث هو تطوير بيئة من الرخاء. إن الاقتصاد التركي القوي والمستدام ذاتيًا مع إمكانية الوصول إلى الفرص العالمية سيعزز الرخاء الاقتصادي ليس للأتراك فحسب بل أيضًا لجيرانهم وأصدقائهم وشركائهم في العالم كله. ولذلك فإنّ العنصر الاقتصادي في السياسة الخارجية سيحظى باهتمام خاص في الفترة المقبلة.

ستنوع تركيا وتعمق علاقاتها التجارية والاقتصادية مع كل أجزاء العالم وذلك بما يتماشى مع هدفها لتصبح واحدة من أكبر عشرة اقتصادات في العالم. وستشكل التكنولوجيات العليا والخطيرة بما فيها صناعة الدفاع مجالات ذات أولوية في عملية التعميق والتنويع هذه. وتساعد هذه القدرة، التي نشترك بها مع حلفائنا، في تقليل التوترات، وتخفيض الصراعات والمساعدة في جهود مكافحة الإرهاب، وبالتالي يخدم هذا الاستقرار الإقليمي.

وستكون الحريات الأساسية الأربع، وهي حرية حركة السلع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال مجالاً آخرًا ذا أولوية. وفي هذا الصدد، سنكثف جهودنا لتحديث الاتحاد الجمركي لاستكمال عملية تحرير التأشيرات. وبما أنّ الاستثمار في مشاريع الاتصال في مجالات الطاقة والنقل واللوجستيات يعني الاستثمار في مستقبل مشترك مزدهر، فإنّ هذه الشبكات تساهم أيضًا في بناء الثقة وتحسين التفاهم المتبادل من خلال التعاون. وتدعم تركيا مثل هذه المشاريع الاتصالية وتشارك فيها. وفي الفترة المقبلة سوف نعزز مكانتنا كمركز في ممرات الطاقة والنقل وسنزيد من قدرتنا الاتصالية. وسنعطي الأولوية لمشاريع مثل خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول (TANAP) والممر الأوسط الشرقي الغربي مع بحر قزوين اللذين يشكّان الطرق الأكثر مناسبة وموثوقية في مجالات الطاقة والنقل. وفي هذا المجال سنقدّم مساهمات ملموسة في أمن الطاقة وسلسلة التوريد لجميع شعوب المنطقة.

في هذا الصدد، نحن ملتزمون بالمساهمة في جهود التواصل، بما في ذلك مشروع تطوير الطريق مع جهود العراق وشركائنا في منطقة الخليج، وهو مشروع شامل مع منافع استراتيجية طويلة الأمد في المنطقة وخارجها. وسيكون لمشاركة تركيا عدّة تأثيرات مضاعفة فيما يتعلّق بأي مشروع يهدف إلى التواصل الإقليمي.

النهوض بالأهداف العالمية

هدفنا الرابع هو المزيد من تعزيز سياساتنا تجاه مختلف المناطق الجغرافية مع تقديم الحلول للمشاكل العالمية.

تعدّ أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المناطق التي نحشد فيها عناصر سياستنا الإنسانية الخارجية، والمكان الذي تتعرّز فيه علاقات الصداقة بيننا يوماً بعد يوم. وفي الفترة المقبلة، نهدف إلى تحويل هذه الصداقة إلى سياسة شراكة بين تركيا وأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أصبحت مبادرتنا "آسيا الجديدة" التي أعلنّا عنها في العام 2019 رمزاً لإرادتنا في مواصلة تعزيز علاقتنا مع آسيا على أساس المنفعة المتبادلة والأهداف المشتركة. وباعتبارنا دولة تقع في أقصى شرق أوروبا وأقصى غرب آسيا، فإننا نرى إمكانات هائلة وسنستمر في استكشاف الفرص في مجموعة واسعة من مجالات التعاون مثل التجارة والاستثمارات والنقل واللوجستيات والبنية التحتية في إطار المبادرة بهدف المساهمة في تنمية وازدهار المنطقة.

يتطابق موضوع الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان "إعادة بناء الثقة وإعادة إحياء التضامن العالمي"⁵ بشكل كامل مع أهداف تركيا العالمية. وقد اغتмна فرصة هذه الدورة لتجديد دعوتنا لجميع الدول لإظهار إرادة قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، يجب علينا أن نتضامن كمجتمع دولي لمعالجة التحديات التي نواجهها والعمل على مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً. ويحتاج بناء هذا المستقبل إلى ضمان عدم تخلف أحد عن الركب في عالم شامل ومتربط. وتحافظ تركيا على إيمانها بإمكانية وجود عالم أكثر عدالة وتسعى لتحقيق هذه الغاية باعتبارها واحدة من أكثر الدول سخاءً في العالم فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية.

وسنواصل دعمنا للدول الأقلّ نمواً في كل الجوانب. وفي الوقت الذي ندعم فيه المساعدات الإنسانية للمنطقة، فإنّ المطالب والأفق السياسي لعالم الجنوب يتجاوز بكثير الاحتياجات العاجلة. ويتعلّق الأمر أيضاً بأنظمة الحكم العالمية الظالمة وغير العادلة. ولذلك، فإننا نعلّق أهمية كبرى على مبادرات إعادة تنظيم عالم الجنوب. مثل هذه المبادرات لن تحسّن قدرة بلدان المنطقة

⁵ "Rebuilding Trust and Reigniting Global Solidarity: Accelerating Action on the 2030 Agenda and Its Sustainable Development Goals towards Peace, Prosperity, Progress and the Sustainability for All," United Nations General Assembly, (September 22, 2023), retrieved.

https://gadebate.un.org/sites/default/files/gastatements/75Bvariable/3Acurrent_session/5D/tv_en.pdf.

فحسب بل إنها تؤمن أيضاً تنمية مستدامة، وتعالج الفقر وتضمن الأمن الغذائي. وتتفق سياساتنا في أميركا اللاتينية وإفريقيا مع هذه النظرة.

تشكل مبادرة صفر نفايات التي أطلقت تحت رعاية السيدة الأولى أمينة أردوغان مساهمة هامة أخرى في جهود التنمية المستدامة ومكافحة التغير المناخي. وسنواصل متابعة هذه المبادرة التي تمّ احتضانها عالمياً من خلال قرار الجمعية العامة لمجلس الأمن المعتمدة عام 2022.

والهدف العالمي الآخر الذي يتطلّب اهتماماً أكبر هو انتشار العنصرية ورُهاب الأجانب والإسلاموفوبيا خاصة في الدول الغربية. ومن المؤكد أنّ هذه الاتجاهات المثيرة للقلق التي تظهر في جرائم الكراهية هي من بين أكبر التهديدات للسلام والوئام الاجتماعي والقيم الديمقراطية العالمية. ومن غير المقبول أن نرى التقاعس تجاه حرق القرآن الكريم لدين بدأ بالآية الأولى "اقرأ!" ومن المخيف أنّ هذه الاتجاهات والممارسات، التي تنتهك جوهر حقوق الإنسان والحريات الأساسية مستمرة في القرن الواحد والعشرين. إلّا أننا لا ولن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذه الاتجاهات الخطيرة. وستواصل تركيا دعم المبادرات التي تهدف إلى مكافحة الإسلاموفوبيا على جميع الصعد وخاصة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة التعاون الإسلامي.

تحول وزارة الخارجية وصناعة القرار

كل هذه المهام التي تنتظرنا هائلة وتتطلّب التكيف المستمر. ولهذا السبب كان التسريع في التحول المؤسسي لوزارة الشؤون الخارجية أولوية منذ اليوم الأول لي في الوزارة. يشمل هذا التحول المؤسسي المستمر إعادة هيكلة مختلف الأقسام والاستثمار في التكنولوجيات الحديثة من أجل تعزيز الكفاءة في صنع السياسات الخارجية وتنفيذها، لتصبح أكثر مرونة واستباقية في مواجهة الديناميكيات.

لم تعد تقتصر اليوم الشؤون الدولية على الدبلوماسية بمعناها الكلاسيكي. فالأمن والدفاع والاستخبارات والاقتصاد والتجارة والمالية والطاقة والبيئة والثقافة والاتصالات والصحة كلّها جزء لا يتجزأ من شبكة علاقات دولية مكثفة ومعقدة. وبالتوازي مع انتشار هذه المجالات المتشابكة، تظهر أيضاً جهات فاعلة وأصحاب مصلحة جدد في المقدمة. وقد أدّت كل هذه التطورات إلى توسيع حقيبة وزارات الخارجية على المستوى العالمي. كما أنّها أجبرت وزراء الخارجية على القيام بدور أكثر نشاطاً في تنسيق المواقف الوطنية مع الوزارات التنفيذية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة.

إن وزارة الخارجية التركية ليست استثناءً. وهي مكلفة، في جملة أمور، بالتنسيق الفعّال لجميع العلاقات الخارجية. وبالتالي سيواصل وزير الشؤون الخارجية، في الفترة المقبلة، تنفيذ هذه المهمة بهدف ضمان أن تركيا تتحدّث وتتصرّف بصوت واحد في العلاقات الخارجية. وهذا يؤدي إلى نهج أكثر شمولاً وتماسكاً وتنسيقاً للدبلوماسية والشؤون الداخلية، ويضمن أيضاً تنفيذ قرارات السياسات الخارجية المتخذة في مجالات السياسة المختلفة بسرعة وبشكل متماسك.

تسمح التكنولوجيات الجديدة بتطوير الأدوات الثورية لتنفيذ الدبلوماسية وتشكيل السياسة الخارجية. ومنذ إطلاق مبادرة الدبلوماسية الرقمية تستفيد الوزارة من الإمكانيات الهائلة للتقنيات الرقمية، سواء أكانت استشرافاً استراتيجياً أو إنذاراً مبكراً أو دبلوماسية عامة أو خدمات قنصلية. وسنُعطي الأولوية لمزيد من تطوير المهارات الرقمية لدبلوماسيينا على مختلف المستويات.

يتطلّب التكيف مع التغيّر والابتكار التعلّم طوال الحياة المهنية. وستضطلع أكاديمية الدبلوماسية الخاصة بنا بدور أساسي في هذا الصدد. وستساعد في تحويل الوزارة من خلال تقديم التدريب أثناء الخدمة للدبلوماسيين، وتزويدهم بالمهارات والأدوات الرقمية وغير الرقمية الضرورية لمواجهة التحديات المعقّدة بشكل فعّال.

ومن أجل تعزيز قدرة الدبلوماسية لتجاوز التعقيدات على المستوى العالمي في القرن الواحد والعشرين فإنه من الضروري تقوية القدرات التحليلية وتوسيع آفاقها نحو الاستبصار الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، فإن تبادل المعلومات مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومراكز البحث يُغني العمل اليومي للدبلوماسيين والعكس صحيح.

ولهذا السبب ستظل إقامة علاقات وثيقة مع أصحاب المصالح المناسبين والبارزين والحفاظ عليها أولوية. وسيستمر مركز الوزارة للبحوث الاستراتيجية (سام) في القيام بدور وسيط بين مراكز الأبحاث والأوساط الأكاديمية، وفي الوقت نفسه يضطلع بدور في بناء قدرات مراكز الأبحاث.

في الخلاصة، يعكس التغيير التنظيمي والتطوّرات الأخيرة في وزارة الشؤون الخارجية نهجاً استباقياً من خلال كونها "مؤسسة ذكية" وتكييف نفسها مع المشهد المتغيّر باستمرار للشؤون العالمية، مع الحفاظ على الولاء للمعرفة التي اكتسبتها خلال القرون.

الخلاصة

مع دخول تركيا القرن التركي، سيُعاد تشكيل سياستها الخارجية لمواجهة التحديات المعقدة في القرن الواحد والعشرين بشكل أكثر فعالية. وفي مواجهة التحديات الضاغطة، تدرك تركيا أهمية تحمّل المسؤولية باعتبارها جهة فاعلة في بناء النظام على الساحة الدولية وستواصل العمل وفقاً لذلك. وستكون في طليعة الجهود الرامية إلى إقامة نظام دولي أكثر شمولاً وفعالية بناءً على قيمها الوطنية المتأصلة.

إنّ تحوّل وزارة الشؤون الخارجية لتحقيق هذه الغاية يدلّ على الالتزام بالتكيف مع الديناميكيات العالمية المتغيّرة، وتحسين الكفاءة التنظيمية، ومواصلة تعزيز القدرات الدبلوماسية. ومن خلال تحسين التنسيق والتعاون، تسعى تركيا إلى تقديم أجندة موحّدة ومتماسكة للسياسة الخارجية على الساحة العالمية، وتطمح لأن تكون منارةً للاستقرار والازدهار والعدالة وتساهم في نظام عالمي أكثر إنصافاً وأماناً، وتستعد للاضطلاع بدور أكثر تأثيراً واستباقية في تشكيل المشهد العالمي بتصميم وتفان.

مجتمع عالمي ذو مستقبل مشترك:

مقترحات الصين وإجراءاتها¹

المكتب الإعلامي لمجلس الدولة جمهورية الصين الشعبية

أيلول/سبتمبر 2023

مقدمة

من المؤسف أن هذا الكوكب الذي نعتمد عليه في معيشتنا يواجه أزمات هائلة وغير مسبقة. المهمة الأكثر إلحاحًا هي إيجاد منارة للتنمية المستدامة للحضارة الإنسانية. من أجل بناء مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك، يجب على جميع الشعوب وجميع البلدان وجميع الأفراد أن يقفوا معًا في السراء والضراء، ويبحرون نحو مزيد من الوئام على هذا الكوكب. أثار الرئيس شي جين بينج لأول مرة رؤية مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك عندما ألقى كلمة في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية في عام 2013. وعلى مدى العقد الماضي تم إثراؤها بشكل مطرد. وقد بلورها باقتراح من خمس نقاط في خطابه في المناقشة العامة للدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015 اعتبر فيها أنه يتعين:

- بناء شراكات تتعامل فيها البلدان مع بعضها البعض على قدم المساواة وتنخرط في مشاورات مكثفة وتعزز التفاهم المتبادل.
- إرساء بيئة أمنية تتميز بالإنصاف والعدالة والجهود المشتركة والمصالح المشتركة.
- تعزيز التنمية المفتوحة والمبتكرة والشاملة التي تعود بالنفع على الجميع.
- زيادة التبادلات بين الحضارات لتعزيز الوئام والشمولية واحترام الاختلافات.
- العمل لبناء نظام بيئي يضع الطبيعة الأم والتنمية الخضراء في المقام الأول.

* تعريب: ايمن حلاوي

¹ كتاب أبيض: الصين مساهمة قوية في بناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية. (2023).

<https://arabic.news.cn/20230926/f9b41830a04949a58cc46a328593b788/c.html>

كما اقترح الرئيس شي خمسة أهداف للعالم في خطابه الذي ألقاه في مكتب الأمم المتحدة في جنيف عام 2017 في ما يعكس تطور الرؤية ونطاقها وتشمل الأهداف الخمسة:

- بناء عالم ينعم بالسلام الدائم من خلال الحوار والتشاور.
 - بناء عالم يتمتع بالأمن المشترك للجميع من خلال الجهود المشتركة.
 - بناء عالم من الرخاء المشترك من خلال التعاون المربح للجانبين.
 - بناء عالم مفتوح وشامل من خلال التبادلات والتعلم المتبادل.
 - جعل العالم نظيفاً وجميلاً من خلال السعي إلى التنمية الخضراء وخفض نسبة الكربون.
- لقد شهد العقد الماضي تقدماً مطرداً في تنفيذ الرؤية. ومن الأبعاد الثنائية إلى المتعددة الأطراف ومن الإقليمية إلى العالمية، تم تحقيق نتائج رائدة على كل الجبهات. إن مبادرة الحزام والطريق، ومبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمي، ومبادرة الحضارة العالمية قد ترسخت وأثمرت، وجلبت الرخاء والاستقرار للعالم وخلقت فوائد جوهرية للشعوب.

على مدى العقد الماضي، اكتسبت رؤية مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك دعماً أوسع. إن رؤية الصين لمسار التنمية البشرية تواجه فكر الهيمنة لدى بعض البلدان التي تسعى إلى التفوق. ولذلك، من الأهمية بمكان تعزيز التضامن والتعاون بين جميع البلدان وخلق مستقبل أفضل للبشرية.

تنشر الحكومة الصينية هذا الكتاب الأبيض لتقديم القاعدة النظرية والممارسة والتنمية لمجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تحسين التفاهم وتوسيع الإجماع في المجتمع الدولي، وتعزيز الجهود العالمية لتحقيق هذه الرؤية.

أولاً: الإنسانية على مفترق الطرق

علينا أن نختار بين الوحدة والانقسام، بين الانفتاح والانغلاق، بين التعاون والمواجهة. ومع تعرض المصالح العامة للبشرية للخطر، فإن هذا الاختيار يختبر حكمة جميع البلدان.

1. الاعتماد المتبادل هو الاتجاه السائد عبر التاريخ

لقد تقدّمت البشرية عبر تاريخها من المجتمع البدائي إلى الثورة الزراعية والثورة الصناعية فيما نشهد الآن ثورة المعلومات. تتحمّل جميع البلدان المسؤولية عن سلامة هذا الكوكب

ومستقبل البشرية. وإذا تصاعد السَّعي وراء السُّلطة والرَّبح إلى منافسة شرسة أو حتى صراع مسلَّح، فإن تدمير الذات سيكون النتيجة المؤكدة.

على مر التاريخ، تطلَّعت البشريَّة إلى السلام والتنمية. إن فكرة "نحن جميعا أسرة إنسانية واحدة" تكتسب المزيد من الاهتمام، كما أصبحت الرغبة في إنشاء مجتمع عالمي أقوى من أي وقت مضى.

لقد أدَّت العولمة إلى تحسين توزيع عوامل الإنتاج في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك رأس المال والمعلومات والتكنولوجيا والعمالة والإدارة. لقد أخرجت الدول من العزلة مبتعدةً عن النموذج العتيق للاعتماد على الذات، وساهمت في دمج الأسواق المحلية بالأسواق العالمية.

مع تقدم تكنولوجيا المعلومات لا سيَّما في مجالات الإنترنت والبيانات الضخمة والحوسبة الكمومية والذكاء الاصطناعي، أصبحت التبادلات البشرية أعمق وأوسع وأكثر اتساعاً من أي وقت مضى، وأصبحت البلدان أكثر ترابطاً من أي وقت مضى. إن العولمة ليست خياراً؛ إنها الحقيقة وطريقة الحياة ومن يدير ظهره لها، فلن يكون له مكان في العالم. لن يتسنى تحقيق رغبات كل بلد وشعب وفرد إلا عندما يتمَّ إيلاء الاهتمام المناسب للمستقبل الجماعي للبشرية والخيار الصحيح الوحيد هو العمل معاً من أجل مصلحة الجميع.

2. التحديات العالمية تتطلَّب استجابة عالمية

المشاكل المختلفة القديمة والجديدة والمعقَّدة تتقارب وتتفاقم مع بعضها البعض ممَّا يشكِّل تحدّيات غير مسبوقة للمجتمع البشري. لقد أصبح عدم الاستقرار وعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ هو القاعدة الآن.

على الرغم من أن المجتمع البشري حافظ إلى حد كبير على السلام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن التهديدات التي يتعرض لها السلام العالمي لا تزال تتراكم. لقد عادت الحرب إلى القارة الأوراسية، وتتصاعد التوترات وتظهر سلسلة من بؤر التوتر ولا يزال سباق التسلَّح قائماً ويبقى التهديد باندلاع حرب نووية قائماً. إن عالمنا معرض لخطر الانزلاق إلى المواجهة وحتى الحرب.

العجز التنموي يتضخم. فالانتعاش الاقتصادي العالمي يتسم بالبطء وتتفشى الأحادية والحمائية. وتحول بعض البلدان إلى نهج "ساحة صغيرة ذات سياج مرتفع" لعزل نفسها عن بعضها البعض. إنهم يضغطون من أجل فصل سلاسل التوريد وقطعها و"التخلص من المخاطر" وقد أدّى كل هذا إلى انتكاسات للعولمة. وفي الوقت نفسه، أدت جائحة كوفيد-19 إلى عكس مسار التنمية العالمية، مما أدى إلى تفاقم الفجوة بين الشمال والجنوب.

ونظرًا للمنافسة الاستراتيجية العالمية الأكثر حدّة والافتقار إلى الثقة المتبادلة بين الدول الكبرى، عادت عقلية الحرب الباردة إلى الظهور من جديد، وعادت الدعوات إلى المواجهة الإيديولوجية إلى الظهور. إن تصرفات الهيمنة والتعدي والعدوانية التي تمارسها بعض البلدان ضدّ الآخرين، في هيئة الخداع والتّهب والقمع ولعبة المحصّلة الصفريّة، تتسبّب في ضرر جسيم. فالتحديات الأمنيّة غير التقليدية آخذة في الارتفاع، بما في ذلك الإرهاب، والهجمات السيبرانية، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، والتحديات البيولوجية.

يواجه العالم أزمات حوكمة متعدّدة وتتفاقم أزمات الطاقة والغذاء والديون. هناك حاجة ماسّة إلى إدارة المناخ العالمي، ويتطلّب الانتقال إلى التنمية الخضراء المنخفضة الكربون جهودًا مضيئة وتستمرّ الفجوة الرقمية في الاتساع ولا توجد حوكمة سليمة للذكاء الاصطناعي.

في مواجهة الأزمات العالمية، تقف جميع دول العالم التي يزيد عددها عن 190 دولة في القارب الكبير نفسه. القوارب الكبيرة فقط هي التي يمكنها تحمّل الرّياح العاتية والأمواج المتلاطمة. ولا يمكن لأيّ دولة، مهما بلغت قوتها، أن تفعل كلّ شيء بمفردها.

3. العصر الجديد يدعو إلى أفكار جديدة

لم يعد بوسعنا تفسير الواقع الذي نعيشه أو إيجاد حلول مرضية للمعضلات التي نواجهها عن طريق النهج التقليدي في العلاقات الدولية. لقد أصبح من الواضح أن فكرة "كلّ الدول القوية تسعى إلى الهيمنة" والهوس بالقوّة المتفوقة وعقلية المحصلة الصّفرية، تتعارض مع احتياجات عصرنا. إن الإنسانية في حاجة ماسّة إلى أفكار جديدة تولّد تطوّرات إيجابية وتتوافق مع الاتجاهات التاريخية الإيجابية.

لا يوجد قانون حديدي يفرض على القوة الصاعدة أن تسعى حتمًا إلى الهيمنة. لم تتقبل الصين قط حقيقة مفادها أنه بمجرد أن تصبح أي دولة قويّة بالقدر الكافي، فإنها سوف تسعى حتمًا إلى الهيمنة. لقد أدركت الصين الدرس المستفاد من التاريخ - وهو أن الهيمنة تبشر بالانحدار. نحن نسعى إلى التطوير والتنشيط من خلال جهودنا الخاصة، بدلًا من الغزو أو التوسّع. وكل ما نقوم به هو لغرض توفير حياة أفضل لشعبنا، مع خلق المزيد من فرص التنمية للعالم بأسره، وليس من أجل استبدال الآخرين أو إخضاعهم.

إذا سيطرت فكرة "القوة تصنع الحق"، فإن مبدأ المساواة في السيادة سوف يتقوّض بشكل أساسي، وسوف يتعرّض السّلام والاستقرار العالميّان لخطر شديد. لقد دافعت الصين باستمرار عن المساواة والعدالة، وتظل ملتزمة بالتعاون الودّي مع الدول الأخرى، على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السّلمي من أجل تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية.

إن اللعبة ذات المحصلة الصفرية، والتي يفوز فيها شخص ما عن طريق التسبّب في خسارة الآخرين، محكوم عليها بالفشل. ومع ذلك، لا تزال بعض الدول تتمسك بهذه العقلية، وتسعى بشكل أعمى إلى تحقيق الأمن المطلق والمزايا الاحتكارية. وهذا لن يفيد تطوّرهم على المدى الطويل بل سيخلق ببساطة تهديدًا كبيرًا للسلام والرخاء العالميّين. إن الصين تعمل باستمرار على مواءمة تنميتها مع التنمية العالمية، ومواءمة مصالح الشعب الصيني مع المصالح المشتركة لجميع الشعوب في جميع أنحاء العالم. فعندما يزدهر العالم، تزدهر الصين، والعكس صحيح.

ثانيًا: الرد على نداء العصر ومخطط للمستقبل

تقف البشرية على مفترق طرق، وتواجه خيارين متعارضين. الأول هو العودة إلى عقلية الحرب الباردة والآخر هو العمل من أجل الرّفاهية المشتركة للبشرية. إن رؤية مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك تقف على الجانب الصحيح من التاريخ وعلى جانب التقدّم البشري. فهي تقدّم نهجًا جديدًا للعلاقات الدولية، وتقدّم أفكارًا جديدة للحوكمة العالمية، وتفتح آفاقًا جديدة للتبادلات الدولية، وترسم مخططًا جديدًا للعالم أفضل.

1. إدخال نهج جديد في العلاقات الدولية

يواجه النظام الدولي الحالي عدداً لا يحصى من التحديات. إنّ الممارسة الانعزالية والحصرية للمواجهة القائمة على التحالف تتعارض مع الاتجاه نحو التعددية القطبية وتطور العلاقات الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. مع صعود عدد كبير من الأسواق الناشئة والبلدان النامية، فإن النظام الدولي الحالي أصبح على نحو متزايد غير مواكب للأزمة المتغيرة. لقد أصبح "أي نوع من العالم نحتاج إليه وكيف نبني مثل هذا العالم" سؤالاً حيوياً.

إن إجابة الصين على سؤال العصر هذا تتلخص في بناء مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك. تستند الفكرة الصينية إلى تصميم معقول للعلاقات بين دولة ودولة وتعكس الإجماع العام والتوقعات المشتركة للمجتمع الدولي، ونظهر إحساس الصين بالواجب كدولة كبرى مسؤولة. رؤية "مجتمع ذي مستقبل مشترك" ترتفع فوق القواعد الحصرية لسياسة الكتلة ومفهوم القوة تصنع الحق، و"القيم العالمية" التي تحددها حفنة من الدول الغربية. تكرر هذه الرؤية الدعوة إلى التعاون العالمي وتساهم في إقامة نظام دولي أكثر عدلاً وإنصافاً.

2. تسليط الضوء على السمات الجديدة للحكومة العالمية

وفق الرؤية الصينية، جميع البلدان تشترك في مستقبل مشترك في عالم يتسم بالانفتاح والشمول والإنصاف والعدالة والتعايش المتناغم والتنوع والتعلم المتبادل والوحدة والتعاون.

- الانفتاح والشمولية: يجب تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية للتأكد من أن مستقبل العالم يحدده الجميع وأن القواعد الدولية يكتبها الجميع.
- الإنصاف والعدالة: لا يحق لأي دولة أن تهيمن على الشؤون العالمية أو تملّي مستقبل الآخرين أو تحتكر مزايا التنمية ويجب حماية النظام الدولي القائم على القانون الدولي وضمن التطبيق المتساوي له.
- التعايش المتناغم: على الرغم من اختلافاتها وتنوعها، يمكن للبلدان أن تتطور معاً وهذا التنوع على وجه التحديد هو الذي يعطي القوة للتنمية العالمية.
- التنوع والتعلم المتبادل: التعلم المتبادل بين الحضارات يوفر قوة دافعة هامة للتقدم البشري.

- الوحدة والتعاون: السعي إلى تحقيق التنمية من منظور "الدولة أولاً" يجعل العالم صغيراً ومزدهجاً ويولد "منافسة شرسة" في حين أن العالم يبدو من منظور المستقبل المشترك واسعاً ومليئاً بفرص التعاون.

3. فتح آفاق جديدة للتبادلات الدولية

قدّمت الصين اقتراحاً من خمس نقاط لبناء مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك في مجالات الشراكة والبيئة الأمنية والتنمية والتبادلات بين الحضارات والنظام البيئي. وقد فتح هذا آفاقاً جديدة للتبادلات الدولية.

علينا بناء شراكات تتعامل فيها البلدان مع بعضها البعض على قدم المساواة. يسري مبدأ المساواة في السيادة من خلال ميثاق الأمم المتحدة حيث تكون جميع البلدان متساوية ولا ينبغي للكبير والأقوياء والأغنياء أن يتنمروا على الصغار والضعفاء والفقراء. ينبغي لنا أن نتمسك بالتعددية ونرفض الأحادية وأن نستبدل العقلية التي عفا عليها الزمن والتي ترى أن الفائز يأخذ كل شيء برؤية جديدة تسعى إلى تحقيق نتائج مربحة للجميع. كما ينبغي العمل على صياغة شراكات عالمية على المستويين الدولي والإقليمي وتبني نهج جديد في التعامل مع العلاقات بين الدول يقوم على الحوار بدلاً من المواجهة ويسعى إلى الشراكة بدلاً من التحالف. بالنسبة للدول الكبرى، فيجب عليها أن تتبع مبادئ عدم الصراع وعدم المواجهة والاحترام المتبادل والتعاون المربح للجانبين.

كما ينبغي خلق بيئة أمنية تتميز بالإنصاف والعدالة والجهود المشتركة والمصالح المشتركة. في عصر العولمة الاقتصادية، أصبح أمن البلدان مترابطاً ولا تستطيع أي دولة أن تحافظ على الأمن المطلق بمفردها، ولا تستطيع أي دولة أن تحقق الاستقرار من خلال زعزعة استقرار الآخرين.

علينا أن نعزز التنمية المفتوحة والمبتكرة والشاملة التي تعود بالنفع على الجميع من خلال الانفتاح والمساعدة والعلاقات متبادلة المنفعة. ينبغي وضع التنمية على رأس جدول الأعمال الدولي وبذل الجهود للحد من عدم المساواة وعدم التوازن في التنمية العالمية.

يبد زيادة التبادلات بين الحضارات لتعزيز الوئام والشمولية واحترام الاختلافات. فالتنوع يولد التبادلات، والتبادلات تؤدي إلى التكامل، والتكامل يبلب التقدف.

كما ينبغي العمل على اعتماد نظام بيئي يضر الطبيعة الأم والتنمية الخضراء في المقام الأول. يبد التوفيق بين التنمية الصناعية والطبيعة، والسعي لتحقيق الانسجام بين الإنسانية والطبيعة لتحقيق التنمية العالمية المستدامة والتنمية البشرية الشاملة.

4. رسم رؤية جديدة لبناء عالم أفضل

ف "اقتراح النقاط الخمس" إلى "الأهداف الخمسة"، اكتسب مفهوم مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك منظوراً تاريخياً أوسع ومعنى أعمق وحدد هدفاً أكثر وضوحاً ورسم مخططاً أوضح لمستقبل البشرية.

ينبغي بناء عالم ينعم بالسلام الدائم من خلال الحوار والتشاور. على الدول أن تحترم سيادة بعضها البعض ووحدة أراضيها، وتحترم المصالح الأساسية والاهتمامات الرئيسية لبعضها البعض، وتحترم مسار التنمية والنظام الاجتماعي الذي تختاره الشعوب الأخرى.

علينا بناء عالم يتمتع بالأمن المشترك للجميع من خلال الجهود المشتركة إذ لا يمكن لدولة أن تبني أمنها على اضطرابات الآخرين. من الأهمية بمكان أن تتعاون البلدان من أجل تحويل الضغوط إلى حوافز والأزمات إلى فرص. إن العمل الانفرادي أو الإيمان الأعمى باستخدام القوة لا يمكن أن يعالج التهديدات الأمنية الدولية المعقدة. من الطبيعي أن تكون هناك خلافات بين الدول، ويجب معالجتها بشكل صحيح من خلال الحوار والتشاور.

يبد السعي لتحقيق الرخاء المشترك من خلال التعاون المربح للجانبين. يبد الحفاظ على الاتجاه الصحيح للعولمة الاقتصادية، ومعارضة أي محاولة لإقامة حصار تكنولوجي أو إحداث انقسامات تكنولوجية أو السعي إلى فصل التنمية. وبينما يتعين علينا أن نجعل كعكة الاقتصاد العالمي أكبر، فمن الأهمية بمكان أن نقوم بتقسيمها بشكل جيد حتى يتسنى لإنجازات التنمية أن تعود بالنفع على شعوب جميع البلدان.

يجب توديع العقلية القائلة بأن حضارة ما تتفوق على أخرى والبدء في تقدير نقاط القوة التي تتمتع بها الحضارات الأخرى. ينبغي للدول والأمم أن تحترم اختلافاتها وتسعى إلى تحقيق الوئام دون التماثل، وينبغي للحضارات أن تستمد القوة من بعضها البعض وتحرز التقدم معاً. يتعين جعل عالمنا نظيفاً وجميلاً من خلال السعي إلى التنمية الخضراء منخفضة الكربون والحد من الاستغلال المدمر للموارد والحفاظ على الجبال الخضراء والمياه الصافية والاستمتاع بها.

ثالثاً: الجذور العميقة في التاريخ وتقاليد ثقافية

لمفهوم "مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك" جذور عميقة في التراث الثقافي العميق للصين وتجربتها الفريدة في التحديث.

1. وراثته أفضل ما في الثقافة الصينية التقليدية

تجسد الثقافة التقليدية الصينية الجميلة جوهر الحضارة الصينية. يعتبر "الوئام" المفهوم الأساسي لهذه الثقافة التي تقدر أولوية التناغم والانسجام في إطار التنوع. تدعو الأمة الصينية إلى الأخوة بين جميع الشعوب والسلام لجميع البلدان وتسعى إلى عالم من السلام. العدالة والإنصاف من أجل الصالح العام.

تدافع الأمة الصينية عن الخير العالمي وتؤمن بأن الفاضلين لا يتركون بمفردهم أبداً وتؤيد حسن الجوار وتسعى إلى الصداقة وتلتزم بقاعدة مفادها أنه "لتحقيق النجاح، يجب على المرء أن يساعد الآخرين على النجاح أولاً"، فمساعدة الآخرين هي مساعدة للنفس. كما أنها تتمسك بمبدأ "لا تفعل بالآخرين ما لا تريد أن يفعل بنفسك" ولا تفرض إرادتها أبداً على الدول الأخرى.

2. عرض الرؤية العالمية للحزب الشيوعي الصيني

على مدار الأعوام المئة الماضية وأكثر، سعى الحزب الشيوعي الصيني دائماً إلى تحقيق السعادة للشعب الصيني وتجديد شباب الأمة الصينية بينما يسعى لتحقيق التقدم للبشرية جمعاء والصالح العام للعالم. لقد نجح الحزب في قيادة الشعب الصيني نحو التحديث وتطوير شكل جديد من التقدم البشري. ورسم التقرير المقدم إلى المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني في عام 2022 مخططاً عظيماً لتجديد شباب الأمة الصينية وأشار إلى أن

السعي لبناء مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك هو أحد المتطلبات الجوهرية للتحديث الصيني.

3. تعزيز التقاليد الدبلوماسية الرفيعة للصين الجديدة

تعتمد مبادرة بناء مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك على الفلسفات الدبلوماسية والتفكير الاستراتيجي وتقاليد جمهورية الصين الشعبية وتفتح آفاقاً جديدة لدبلوماسية الدولة الكبرى ذات الخصائص الصينية.

بعد تأسيسها في عام 1949، دعت جمهورية الصين الشعبية إلى التعددية القطبية والمزيد من الديمقراطية في العلاقات الدولية وعززت عالماً متناغماً وحققت تقدماً كبيراً في دبلوماسية الصين في جميع أنحاء العالم.

في العصر الجديد، نجحت الصين في تطوير دبلوماسيتها مع الدول الكبرى على كافة الجبهات وشكلت استراتيجية دبلوماسية متعددة الأوجه والمستويات والأبعاد. لقد أطلقت الصين مجموعة من المبادرات الحكيمة، بما في ذلك "مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك" و "نوع جديد من العلاقات الدولية" و "القيم المشتركة للإنسانية" ومبادرة "الحزام والطريق" ومبادرة "التنمية العالمية" ومبادرة "الأمن العالمي" و "الحضارة العالمية" وعززت مجموعة من المناهج للحكومة العالمية، والصداقة والمصالح، والأمن، والتنمية، والتعاون.

4. دمج الإنجازات البارزة للحضارات الأخرى

في بناء مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك، يتعين على جميع البلدان مراعاة معايير العلاقات الدولية المعترف بها على نطاق واسع. منذ ظهور العصر الحديث، ظلّ النظام الدولي العادل والمنصف هو الهدف الطويل الأمد للبشرية جمعاء. فمن مبدأ الإنصاف والسيادة الذي أرساه صلح "وست فاليا" عام 1648، إلى الإنسانية الدولية التي أرستها اتفاقيات جنيف عام 1864، ثم إلى المقاصد الأربعة والمبادئ السبعة التي حددها ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 وإلى المبادئ الخمسة للتعيش السلمي التي تم اقتراحها في مؤتمر باندونج عام 1955، تطوّرت معايير العلاقات الدولية هذه إلى مبادئ معترف بها على نطاق واسع وأصبحت الأسس الأساسية لمجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك.

رابعاً: الاتجاه والمسار

ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون لتحويل المخطط الصيني الكبير إلى خارطة طريق والرؤية الجميلة إلى واقع.

1. الماضي قدماً في نوع جديد من العولمة الاقتصادية

إن العولمة الاقتصادية هي اتجاه لا رجعة فيه للتنمية الاقتصادية العالمية، وهي تتماشى مع الرغبة في التنمية والتعاون التي تتحلّى بها جميع الشعوب. لكنّ المشاكل والعيوب تراكمت وهناك محاولات للتراجع عنها. إن النموذج الحالي للعولمة الاقتصادية لا يعكس مطالب البلدان النامية أو يمثل مصالحها. فالترويج لنوع جديد من العولمة الاقتصادية أمر ضروري لبناء مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك. يتعيّن على البلدان أن تنتهج سياسة الانفتاح وأن تعارض صراحة تدابير الحماية وإقامة الأسوار والحواجز والعقوبات الأحادية وتكتيكات الضغط الأقصى من أجل ربط الاقتصادات وبناء اقتصاد عالمي مفتوح بشكل مشترك. يجب على الدول أن تسعى جاهدة لبناء نظام من القواعد الاقتصادية والتجارية الدولية العادلة والمعقولة والشفافة، والماضي قدماً في تحرير وتسهيل التجارة والاستثمار، وتعزيز المزيد من الانفتاح والتبادل والتكامل الاقتصادي العالمي من أجل تشكيل عولمة اقتصادية عادلة.

إن الثورة الحالية في العلوم والتكنولوجيا التي تتميز بالذكاء الاصطناعي سيكون لها تأثير عميق على الجولة الجديدة من العولمة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. وينبغي وضع القواعد والمعايير ذات الصلة لدعم الابتكار العلمي والتكنولوجي وحماية الخط الأحمر للأمن البشري.

2. اتباع طريق التنمية السلمية

لفترة طويلة في الماضي، كانت الصين واحدة من أقوى الدول في العالم، لكن ليس لديها أي سجل من الاستعمار أو العدوان على الدول الأخرى. إن تمسك الصين بطريق التنمية السلمية هو امتداد للتقاليد الثقافية القديمة للأمة الصينية المحبة للسلام منذ آلاف السنين.

تلتزم الصين دائماً بسياسة خارجية مستقلة سلمية، وتؤكد دائماً أن هدف السياسة الخارجية للصين هو الحفاظ على السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة. وتعارض الصين كافة

أشكال الهيمنة وسياسات القوة، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ولن تسعى أبداً إلى الهيمنة أو التوسع.

3. تعزيز نوع جديد من العلاقات الدولية

ينبغي بناء نوع جديد من العلاقات الدولية على مبادئ الاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون متبادل المنفعة. يتعين على البلدان أن تتخلى عن المادية المتطرفة والمبالغة في التركيز على المنافسة وأن تضمن حصول جميع البلدان على حقوق وفرص متساوية للتنمية.

إن أسس بناء نوع جديد من العلاقات الدولية تكمن في شراكات عالمية أوسع وأعمق تقوم على المساواة والانفتاح والتعاون. تلتزم الصين بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وتسعى جاهدة إلى زيادة العلاقات الودية والثقة المتبادلة وتقارب المصالح مع الدول المجاورة لها وتجهد لتعزيز التضامن والتعاون مع البلدان النامية الأخرى وحماية المصالح المشتركة للعالم النامي.

تعتبر الدول الكبرى جهات فاعلة رئيسية في بناء نوع جديد من العلاقات الدولية. تقاس المكانة الدولية لأي بلد بمدى انفتاحه العقلي واتساع رؤيته وإحساسه بالمسؤولية وليس بحجمه أو قوته. يتعين على الدول الكبرى أن توجه جهودها الأساسية نحو مستقبل البشرية وأن تتحمل مسؤولية أكبر عن السلام والتنمية في العالم، بدلا من استخدام قوتها سعياً إلى احتكار الشؤون الدولية والإقليمية.

4. ممارسة التعددية الحقيقية

تعارض الصين جميع أشكال الأحادية وتشكيل المعسكرات والمجموعات الحصرية التي تستهدف بلدانا محددة، وتعارض الإجراءات التي تقوّض النظام الدولي، أو تخلق حرباً باردة جديدة أو تؤجج المواجهة الإيديولوجية باسم ما يسمى بالنظام القائم على القواعد.

وتتمسك الصين بقوة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن سلطة الأمم المتحدة ومكانتها. ترى الصين أنه بالنسبة للعالم، لا يوجد سوى نظام واحد وهو النظام الدولي وفي قلبه الأمم المتحدة.

تشارك الصين بنشاط في إصلاح نظام الحوكمة العالمية وتقوده وهي تتبع رؤية الحوكمة العالمية التي تتميز بالتشاور المكثف والمساهمة المشتركة لتحقيق المنافع المشتركة.

5. تعزيز القيم الإنسانية المشتركة

تدافع الصين عن السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية، وهي القيم المشتركة للإنسانية. وبمعقل متفتح، تدرك الصين أن الحضارات المختلفة لديها فهم مختلف لطبيعة هذه القيم، وتحترم جهود الناس في مختلف البلدان لاستكشاف مسارات التنمية الخاصة بهم.

إن الديمقراطية والحرية هما الهدفان المشتركان للإنسانية. لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية يمكن تطبيقه عالمياً واعتبار هذا النموذج متفوقاً. إن محاولات احتكار "براءة" الديمقراطية، وتحديد "معايير" الديمقراطية بشكل تعسفي، وتلفيق رواية كاذبة عن "الديمقراطية في مواجهة الاستبداد" لإثارة المواجهة بين الأنظمة السياسية والأيديولوجيات هي ممارسات ديمقراطية مزيفة.

إن تعزيز القيم المشتركة للإنسانية لا يعني تقديس قيم أي بلد معين، بل يتعلق بالبحث عن أرضية مشتركة مع تنحية الاختلافات والوئام دون التماثل والاحترام الكامل لتنوع الحضارات وحق جميع البلدان في اختيار أنظمتها الاجتماعية ونظمها الاجتماعية بشكل مستقل.

خامساً: عمل الصين ومساهمتها

على مدى العقد الماضي، ساهمت الصين بقوّتها في بناء "مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك".

1. تعزيز التعاون عالي الجودة في إطار الحزام والطريق

تعدّ مبادرة الحزام والطريق مثلاً حياً على بناء مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك، ومنصة عالمية للصالح العام والتعاون تقدّمها الصين للعالم. منذ طرح المبادرة قبل عشر سنوات، اتبعت الصين تعاوناً مفتوحاً وأخضر ونظيفاً وعالي المستوى لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين حياة الناس. لقد حقق التعاون في إطار الحزام والطريق نتائج ملموسة وتقدّماً مستداماً. لقد عمل المشاركون في المبادرة معاً على تطوير "الاتصال الصلب" و "الاتصال

الناعم" و "الاتصال بين الناس" وإنشاء منصة مهمة مكّنت من بناء توافق دولي في الآراء وجمعت نقاط القوة لدى جميع الأطراف.

بحلول تموز / يوليو 2023، وقّعت أكثر من ثلاثة أرباع دول العالم وأكثر من 30 منظمة دولية اتفاقيات بشأن تعاون الحزام والطريق مع الصين. وقد استضافت الصين بنجاح منتدى الحزام والطريق الأول للتعاون الدولي في عام 2017 والثاني في عام 2019 وستستضيف المنتدى الثالث هذا العام مما يزيد من التأزر من أجل تعزيز التعاون عالي الجودة في الحزام والطريق.

يستمرّ التخطيط العام للاتصالات البرية والبحرية والجوية والفضاء الإلكتروني في التحسن، مع التركيز على الممرات الاقتصادية مثل الجسر البري الأوراسي الجديد، مدعوماً بطرق مثل السكك الحديدية السريعة بين الصين وأوروبا وممرّ التجارة البرية والبحري الدولي الجديد وتدعمه الطرق السريعة والسكك الحديدية الرئيسية والموانئ وخطوط الأنابيب. وفقاً لتقرير اقتصاديات الحزام والطريق، وهو تقرير أصدره البنك الدولي، فإن مبادرة الحزام والطريق عند تنفيذها بالكامل ستؤدي إلى زيادة التجارة البينية للدول المشاركة بنسبة 4.1٪. وبحلول عام 2030، ستولد المبادرة 1.6 تريليون دولار أميركي من الإيرادات العالمية السنوية. على صعيد الاتصال المالي، تمّ إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وصندوق طريق الحرير لتوفير الدعم المالي لمئات المشاريع.

لقد نشأت مبادرة الحزام والطريق في الصين، لكنّ الفرص والإنجازات التي تخلقها تنتمي إلى العالم أجمع. أعطى الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني منذ إنطلاقه قبل عشر سنوات زخماً قوياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في باكستان. لقد حقّق خطّ السكة الحديدية بين الصين ولاوس الرغبة التي طال انتظارها لشعب لاوس في تحويل بلدهم من دولة غير ساحلية إلى مركز متّصل باليابسة. أصبح خط السكك الحديدية فائق السرعة بين جاكارتا وباندونغ أول خط سكة حديد في جنوب شرق آسيا تصل سرعته إلى 350 كيلومتراً في الساعة. وأضاف خط سكة حديد مومباسا - نيروبي أكثر من نقطتين مؤيتين إلى النمو الاقتصادي المحلي. لقد أصبحت الآبار الستمّة التي تم بناؤها في ملاوي بمساعدة صينية "آبار السعادة" التي تخدم 150 ألف شخص محلي. ويُعدّ خط السكك الحديدية السريع بين الصين وأوروبا بمثابة "أسطول الجمال الفولاذي" بين الصين وأوروبا. وتساعد ورش عمل لوبان الشباب في طاجيكستان

وبلدان أخرى على اكتساب المهارات المهنية ويزدهر التعاون في مجالات الصحة والتنمية الخضراء والاقتصاد الرقمي والابتكار.

إن مبادرة الحزام والطريق هي مبادرة للتعاون الاقتصادي وليست للتحالفات الجيوسياسية أو العسكرية. إنها عملية مفتوحة وشاملة لا تستهدف ولا تستبعد أي طرف وبدلاً من تشكيل زمر إقصائية أو "نادي الصين" فإنها تهدف إلى مساعدة الصين وبقية العالم على اغتنام الفرص وملاحقة التنمية المشتركة. وبدلاً من أن يكون المشروع طريقاً خاصاً لطرف واحد، فهو طريق واسع يمكن لجميع البلدان المهتمة أن تنضم إليه للعمل معاً من أجل تحقيق المنافع المشتركة. ولا يشيد المجتمع الدولي بمبادرة الحزام والطريق باعتبارها مجرد طريق عشوائي أو حزام اقتصادي، بل باعتبارها مبادرة لتحقيق التقدم المشترك للبشرية وهي مبادرة فتحت مسارات جديدة للتنمية المشتركة لجميع البلدان وسهّلت حملة التحديث في البلدان النامية.

2. تنفيذ المبادرات العالمية الثلاث

إن مبادرة التنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي ومبادرة الحضارة العالمية التي اقترحتها الصين تعمل على توجيه تقدّم المجتمع البشري. هذه المبادرات الثلاثة يتردّد صداها ويكمل بعضها بعضاً وقد تطوّرت لتصبح حجر الزاوية الحاسم لبناء مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك.

من خلال مبادرة التنمية العالمية، تهدف الصين إلى تسريع تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. المطلب الأساسي للمبادرة هو اتباع نهج يركّز على الناس وفلسفتها الأولى هي بناء شراكات إنمائية عالمية موحدة ومتساوية ومتوازنة وشاملة. وقد استضافت الصين الحوار الرفيع المستوى بشأن التنمية العالمية وقدمت 32 تدبيراً رئيسياً لتنفيذ المبادرة مثل إنشاء صندوق التنمية العالمية والتعاون بين بلدان الجنوب بقيمة إجمالية تبلغ 4 مليارات دولار أمريكي وإطلاق الصندوق الائتماني للتعاون بين بلدان الجنوب بين الصين ومنظمة الأغذية والزراعة وتعزيز الدعم لصندوق الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية. على مدى العامين الماضيين، استجاب المجتمع الدولي على نطاق واسع للمبادرة وتناول بشكل مشترك القضايا البارزة بما في ذلك الأمن الغذائي والحدّ من الفقر وأمن الطاقة. يعمل مركز تعزيز التنمية العالمية بسلاسة ومكتبة مشاريع مبادرة التنمية العالمية آخذة في التوسع حيث حقّق

أكثر من 200 مشروع منبثق عنها نتائج جيدة. في الوقت نفسه، أصدرت الصين تقرير التنمية العالمية وأنشأت شبكة المعرفة العالمية للتنمية مما ساهم بالاستفادة من الحكمة الصينية في حلّ التحديات التنموية. في الوقت الحالي، أعربت أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية عن دعمها لمبادرة التنمية العالمية مع مشاركة أكثر من 70 دولة في مجموعة أصدقاء مبادرة التنمية العالمية التي تم تأسيسها في الأمم المتحدة.

تلتزم الصين بدفع التنمية العالمية من خلال تنميتها الخاصة. إن تحديث أكثر من 1.4 مليار صيني من شأنه أن يخلق سوقاً تنافس الحجم الإجمالي لكلّ الدول المتقدّمة وهذا سيفتح المزيد من الفرص لجميع البلدان وأصحاب المصلحة للمشاركة في السوق الصينية الضخمة. لقد شجّعت الصين جميع البلدان وأصحاب المصلحة على تقاسم الفرص التي يتيحها الانفتاح المؤسسي في الصين والانفتاح المؤسسي الموسّع بشكل مطّرد فيما يتعلّق بالقواعد واللوائح والإدارة والمعايير. ونفّذت الصين قانون الاستثمار الأجنبي والقواعد واللوائح الداعمة له ونفّذت الدفتر الجديد لتشجيع الاستثمار الأجنبي وواصلت إزالة بنود من القائمة السلبية لوصول الاستثمار الأجنبي إلى الأسواق وطوّرت تنمية عالية الجودة لمناطق التجارة الحرة التجريبية وقامت بتسريع تطوير ميناء هاينان للتجارة الحرة.

تلتزم الصين بالتعاون المربح للجانبين والتنمية المشتركة باعتبارها أكبر دولة نامية في العالم وعضواً في الجنوب العالمي حيث بذلت كلّ جهد لمساعدة الدول النامية الأخرى على توسيع قدرتها على التنمية. وتشارك الصين بنشاط في التبادلات والتعاون الدولي وقد تعاونت مع ما يقرب من 20 منظمة دولية بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ووكالة الأمم المتحدة للاجئين ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ونفّذت أكثر من 130 مشروعاً في ما يقرب من 60 دولة بما في ذلك إثيوبيا وباكستان ونيجيريا وقد استفاد منها أكثر من 30 مليون شخص في العالم. لقد عملت الصين بنشاط من أجل اعتماد مبادرة تعليق خدمة الديون لمجموعة العشرين وعملت بشكل شامل على تنفيذها، وساهمت أكثر من أي عضو آخر في مجموعة العشرين في تنفيذها ووقعت اتفاقيات أو توصلت إلى تفاهات بشأن تعليق سداد الديون مع 19 دولة أفريقية مما ساعد أفريقيا على تخفيف ضغط الديون.

لقد أصبحت الصين الشريك التجاري الرئيسي لأكثر من 140 دولة ومنطقة ووقّعت 21 اتفاقية تجارة حرة مع 28 دولة ومنطقة وقد عملت من أجل تنفيذ عالي الجودة للشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة وعملت بنشاط للانضمام إلى الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ واتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي ووسّعت شبكتها ذات التوجّه العالمي من مناطق التجارة الحرة عالية المستوى. كما عزّزت تدويل الرمينبي وعزّزت المعايير المالية ومستوى تدويله وبالتالي تقرب مصالحها مع الدول الأخرى.

من خلال مبادرة الأمن العالمي، تسعى الصين إلى العمل مع المجتمع الدولي في دعم روح ميثاق الأمم المتحدة وتدعو إلى التكيف مع التغيّرات العميقة في المشهد الدولي من خلال التضامن ومعالجة المخاطر والتحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية مع عقلية الفوز للجميع وخلق مسار جديد للأمن يتميّز بالحوار بدلاً من المواجهة والشراكة بدلاً من التحالف والنتائج المربحة للجانبين على لعبة محصلتها صفرية.

ست مقترحات لمبادرة التنمية العالمية
الالتزام بالتنمية كأولوية أولى للمبادرة
الالتزام بالنهج الذي يركز على الناس
الالتزام بالشمولية والمنافع للجميع
الالتزام بالتنمية القائمة على الابتكار
الالتزام بالانسجام بين الإنسانية والطبيعة
الالتزام بالإجراءات الموجهة نحو النتائج (الإيجابية)

في شباط / فبراير 2023، أصدرت الصين رسميًا مبادرة الأمن العالمي التي تتناول المفاهيم والمبادئ الأساسية للمبادرة وتوضّح السبل الرئيسية للتعاون وتقدّم توصيات وأفكارًا بشأن منصات وآليات التعاون الخاصة بها.

ست مقترحات لمبادرة الأمن العالمي
الالتزام برؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام
احترام سيادة جميع البلدان ووحدة أراضيها ودعم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين
الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ورفض عقلية الحرب الباردة ومعارضة الأحادية ومعارضة التكتلات السياسية والمواجهة العسكرية
أخذ المخاوف الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد والتمسك بمبدأ الأمن غير القابل للتجزئة
الالتزام بحل الخلافات والنزاعات بين الدول سلمياً من خلال الحوار والتشاور والتسوية السلمية للأزمات
الحفاظ على الأمن في المجالات التقليدية وغير التقليدية والعمل معاً لمعالجة التحديات العالمية مثل الإرهاب وتغير المناخ والأمن السيبراني والأمن البيولوجي

الصين ملتزمة بمعالجة النزاعات مع الدول المعنية بشأن السيادة الإقليمية والحقوق والمصالح البحرية من خلال التفاوض والتشاور. وقد قامت بتسوية قضايا الحدود البرية سلمياً مع 12 من جيرانها الـ 14 على طول حدودها البرية من خلال المفاوضات والتشاور ورسمت الحدود البحرية في خليج بيبو مع فيتنام. لقد أوفت الصين بإخلاص بمسؤولياتها ومهامها كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي وهي ثاني أكبر مساهم في الميزانية العادية للأمم المتحدة وأنشطة حفظ السلام وأكبر مساهم بقوات حفظ السلام بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. على مدى العقود الثلاثة الماضية وأكثر، وبعد أن أرسلت أكثر من 50 ألف فرد إلى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أكثر من 20 دولة ومنطقة، أصبحت الصين قوة رئيسية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. كما أرسلت الصين أكثر من 100 سفينة بحرية ضمن 45 قوة عمل إلى خليج عدن والمياه قبالة سواحل الصومال لتوفير حراسة أكثر من 7000 سفينة صينية وأجنبية.

في مواجهة التصعيد المستمر للقضايا الساخنة، التزمت الصين بالوفاء بدورها كدولة كبرى مسؤولة ودفعت من أجل حل القضايا الساخنة الدولية والإقليمية مثل شبه الجزيرة الكورية وفلسطين والقضية النووية الإيرانية وسوريا وأفغانستان. وفيما يتعلق بالقضية الأوكرانية، عززت الصين بنشاط المحادثات من أجل السلام وطرحت أربعة مبادئ رئيسية وأربعة أمور ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعلها معاً وثلاث ملاحظات كما أصدرت موقفها بشأن التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية. أرسلت الصين الممثل الخاص للحكومة الصينية للشؤون

الأوراسية للمشاركة في تفاعلات وتبادلات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة بشأن التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية.

من خلال وساطة الصين، حققت السعودية وإيران مصالحاً تاريخية شكّلت مثلاً جيداً لدول المنطقة في حلّ النزاعات والخلافات وتحقيق علاقات حسن الجوار من خلال الحوار والتشاور وحفّزت موجة من المصالحة في الشرق الأوسط.

وقد تعاونت الصين بنشاط مع الأطراف الأخرى في مجالات الأمن غير التقليدية مثل مكافحة الإرهاب، والأمن البيولوجي والأمن الغذائي. واقترحت مبادرة التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي العالمي في إطار مجموعة العشرين ودفعت من أجل اعتماد استراتيجية التعاون في مجال الأمن الغذائي لدول البريكس. كما أطلقت رسمياً مركز التعاون بين الصين ودول جزر المحيط الهادئ في مجال الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها.

من خلال مبادرة الحضارة العالمية، تدعو الصين إلى احترام تنوع الحضارات والعمل بالقيم المشتركة للإنسانية والحفاظ على استمرارية وتطور الحضارات وعلى تبادلات دولية أوثق بين الشعوب. استضافت الصين تجمعات من بينها الاجتماع الرفيع المستوى للحزب الشيوعي الصيني في حوار مع الأحزاب السياسية العالمية وقمة الحزب الشيوعي الصيني والأحزاب السياسية العالمية ومؤتمر حوار الحضارات الآسيوية. وقد انخرطت في أنشطة ثنائية ومتعددة الأطراف للتبادل والتعاون بين الأحزاب السياسية وعززت أشكالاً متنوعة من الدبلوماسية وواصلت تعميق التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة وبات لديها 43 مادة مدرجة في قوائم التراث الثقافي غير المادي لليونسكو.

احتفلت الصين بأكثر من 30 "عاماً" ثقافياً وسياحياً واسع النطاق وعززت التنمية المطردة لـ 16 آلية للتبادل والتعاون متعدد الأطراف مثل اجتماع وزراء ثقافة البريكس بالإضافة إلى 25 آلية للتعاون الثنائي. وقد استضافت الصين على أراضيها ونظمت نشاطات في أكثر من 130 دولة في عام 2017 وطوّرت التبادلات الثقافية والسياحية في إطار مبادرة الحزام والطريق ونفذت برنامج طريق الحرير الثقافي وأنشأت ما يقرب من 3000 توأمة مع المدن أو المقاطعات الشقيقة في بلدان مختلفة وأطلقت مبادرة "نيهاو! الصين" للترويج للسياحة الداخلية.

أربع مقترحات لمبادرة الحضارة العالمية
الدعوة إلى احترام تنوع الحضارات ودعم المساواة والتعلم المتبادل والحوار بين الحضارات.
الدفاع بشكل مشترك عن القيم المشتركة للإنسانية كالسلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية
الحفاظ على استمرارية وتطور الحضارات ودفع التحوّل الإبداعي والتنمية المبتكرة لثقافاتها التقليدية الجميلة في سياق التحديث
تحقيق تبادلات وتعاون دولي أوثق بين الشعوب عبر بناء شبكة عالمية للحوار والتعاون بين الحضارات

لقد أشاد المجتمع الدولي بهذه المبادرات العالمية الثلاث، معترفا بأنها تعكس رؤية الصين العالمية ونفوذها الدولي المتنامي وتوفّر حلولاً شاملة للتحديات التي تواجه البشرية. وتتوافق مبادرة التنمية العالمية إلى حد كبير مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وتتوافق بشكل خاص مع تطلّعات البلدان النامية إلى قدر أكبر من التنمية فيما تتمسك بمبادرة الأمن العالمي بمبدأ الأمن المشترك وتؤكد على التّهج الشّامل وتسعى إلى تحقيق الأمن المستدام من خلال الجهود التعاونية وتقدّم مساهمة قيّمة في التصدي للتحديات الأمنية الدولية بينما تدعو مبادرة الحضارة العالمية جميع البلدان إلى احترام تنوع الحضارات في العالم، الأمر الذي يفضي إلى تسهيل التبادلات والتعلّم المتبادل بين الحضارات المختلفة.

3. العمل مع المزيد من البلدان والمناطق

اقترحت الصين مجموعة من المبادرات الإقليمية والثنائية بشأن بناء مجتمعات ذات مصير مشترك. كان مجتمع المستقبل المشترك الصيني الأفريقي أول اقتراح إقليمي سعى إلى الصداقة والمصالح على حد سواء واعتمد نهجاً موجّهاً نحو الناس. وأحرز مجتمع المستقبل المشترك الصيني العربي ومجتمع الصين وأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ذو المستقبل المشترك ومجتمع مصير مشترك بين الصين ودول جزر المحيط الهادئ، تقدّمًا سريعاً أمثلة حيّة على التضامن والتعاون والتقدّم المشترك بين البلدان النامية.

لقد تطوّر التعاون بين الصين ودول آسيا وبات الأكثر ديناميكية وموضوعية في شرق آسيا. وحقق مجتمع المستقبل المشترك لمنظمة شنغهاي للتعاون نتائج جوهريّة وخطى بناء مجتمع

المستقبل المشترك بين الصين وآسيا الوسطى خطوات ثابتة إلى الأمام. ساهمت هذه الجهود في تحقيق السلام الدائم والرخاء المشترك في المنطقة والعالم الأوسع.

على المستوى الثنائي، تعمل الصين على بناء مجتمعات ذات مستقبل مشترك مع عدد متزايد من الشركاء بأشكال مختلفة. وقد نشرت الصين ودول من بينها لاوس وكمبوديا وميانمار وإندونيسيا وتايلاند وماليزيا وباكستان ومنغوليا وكوبا وجنوب أفريقيا خطط عمل وأصدرت بيانات مشتركة أو توصلت إلى اتفاقيات مهمة بشأن بناء مجتمعات ثنائية ذات مستقبل مشترك. ونفذت الصين هذه الرؤية على المستوى الثنائي مع جميع دول آسيا الوسطى الخمس.

4. تعزيز التعاون الدولي في كافة المجالات

إن رؤية "مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك" تعالج أوجه القصور في السلام والتنمية والأمن والحكم التي تواجه العالم اليوم وهي تقدم حلولاً تمت ترجمتها إلى إجراءات ملموسة في مجالات مثل الصحة وتغير المناخ والأمن السيبراني.

وفي مواجهة تفشي جائحة كوفيد-19، وقفت الصين في الخطوط الأمامية للتعاون الدولي لمكافحة الوباء وقدمت المساعدة والدعم لأكثر من 150 دولة ومنظمة دولية ولعبت دوراً رائداً في التوزيع العادل للقاحات.

ولمعالجة الفوضى في إدارة الفضاء الإلكتروني، اقترحت الصين مفهوم مجتمع المستقبل المشترك في الفضاء الإلكتروني وهي تشارك بنشاط في عمليات الأمن السيبراني للأمم المتحدة وتدعم دورها في إدارة الفضاء السيبراني العالمي.

لتعزيز تطوير مجموعة من القواعد للحكومة الرقمية العالمية، أطلقت الصين مبادرة أمن البيانات العالمية، وأصدرت مبادرة التعاون بين الصين وجامعة الدول العربية بشأن أمن ومبادرة التعاون في مجال أمن البيانات الصينية + آسيا الوسطى مع دول آسيا الوسطى الخمس.

وتقترح الصين بناء مجتمع مصير مشترك في مجال الأمن النووي وهي تحمي بقوة النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية وتعزز الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتتمسك بنهج عقلاني ومنسق ومتوازن للأمن النووي. وفي الرد على الخطر المتزايد للصراع النووي، دفعت الصين نحو التوصل إلى بيان مشترك بين زعماء الدول الخمس الحائزة على أسلحة نووية،

يؤكد أن "الحرب النووية لا يمكن كسبها، ولا ينبغي لنا أن نخوضها أبداً". تدعو الصين بنشاط إلى الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، وهي الدولة النووية الوحيدة التي التزمت علناً بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

كما اقترحت الصين تشكيل مجتمع بحري ذي مصير مشترك، وكانت ملتزمة دائماً بالحل السلمي للنزاعات المتعلقة بالسيادة الإقليمية والحقوق والمصالح البحرية من خلال الحوار والتشاور. لقد وقعت الصين على إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي ونفذته بشكل كامل وفَعَّال مع دول الآسيان، وتواصل دفع المشاورات بشأن مدونة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي.

وفي مواجهة التحدي المناخي العالمي الخطير والمتزايد، اقترحت الصين مفاهيم مهمة مثل بناء مجتمع الحياة للبشرية والطبيعة ومجتمع جميع أشكال الحياة على الأرض. تعمل الصين بنشاط على تعزيز التنمية والتحول الاقتصاديين، وتتعهّد بالسَّعي لتحقيق ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل عام 2030 وحياد الكربون قبل عام 2060.

خاتمة

لقد تطوّر إجماع واسع من التضامن والتعاون في المجتمع الدولي بفضل مفهوم "مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك" لمواجهة التحديات التي تواجه البشرية. وبالنظر إلى المستقبل، فمن المحتم أن تفتح هذه الرؤية آفاقاً جميلة للتنمية المشتركة والاستقرار طويل الأمد والرخاء المستدام للمجتمع البشري.

لا يمكن وقف اتجاه عصرنا نحو السلام والتنمية والتعاون المربح للجانبين. علينا أن نبذل جهوداً حثيثة ونمضي قدماً بالمتابعة. في مواجهة التحديات المشتركة، لا يمكن لأي شخص أو بلد أن يظلّ معزولاً. لن يتسنى لجميع البلدان المضي قدماً نحو مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك إلا من خلال تعزيز التنسيق والتعاون وضمان أن تظل مصالح شعوب كل دولة متوافقة مع مصالح جميع البلدان الأخرى.

ينبغي لجميع البلدان أن تتحلّى بحسّ المسؤولية وتتعامل مع المهمة باعتبارها واجباً ملزماً وتتخذ إجراءات ملموسة بدلاً من الوقوف موقف المتفرّج. علينا تعزيز الحوار وبناء التوافق وتعزيز السّلام والتنمية وتحسين الحكم وتنفيذ الإجراءات العالمية والاستجابات العالمية والتعاون العالمي.

تنتظرنا نجاحات وانتكاسات لكن الآمال كثيرة. عندما تتحد جميع البلدان في السّعي لتحقيق قضية الصالح العام وتخطّط معاً وتعمل معاً يوماً بعد يوم نحو الاتجاه الصحيح لبناء مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك، يمكننا بناء عالم مفتوح وشامل ونظيف وجميل ينعم فيه السّلام الدائم والأمن العالمي والرخاء المشترك والعمل معاً على خلق مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

صعود الذكاء الاصطناعي التوليدي والعصر القادم

للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي¹

مؤسسة راند، مجموعة باحثين، 2023

قد يُذكر عام 2022 باعتباره عام الذكاء الاصطناعي التوليدي، مع ظهور نماذج اللغات الكبيرة مثل جي بي تي-3 ونماذج تحويل النص إلى صورة التي أحدثت ثورة في التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن إمكانية إنشاء محتوى نصي من قبل هذه النماذج.

يمكن للنماذج مفتوحة المصدر إنشاء صور واقعية وقريباً من المرجح أن يصبح هناك قدرة على توليد الصوت والفيديو عالي الجودة والموسيقى بطريقة مماثلة. هذا يعني أن التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي على مستوى الدولة وجهود التأثير عبر الإنترنت لم تعد تتطلب متصيدين بشريين أو "جيش 50 سنناً" كالقوميين الصينيين. وبدلاً من ذلك، بات من الممكن للخصوم إقامة بنية تحتية رقمية لإنشاء محتوى واقعي، ولكن غير أصيل (مزيف)، والذي يمكن أن يغذي واقعية مماثلة، ولكن بشخصيات بشرية مزيفة عبر حسابات على تويتر وريديت (Reddit) أو الفيسبوك والتي تبدو حقيقية ولكنها تركيبات اصطناعية يتم تغذيتها من خلال الذكاء الاصطناعي التوليدي والسرديات المتقدمة التي تخدم مصالح تلك الحكومات المعنية.

أصبح من السهل التفاعل مع الأفراد الذين يتشاركون الاهتمامات عبر الإنترنت، ولكنهم يعبرون أيضاً عن آراء من خلال الشخصيات التي يولدها الذكاء الاصطناعي، وهي محاولات متعمدة للتأثير على الرأي العام من خلال التلاعب بوسائل التواصل على نطاق واسع، وليس مجرد شخص أو

* تعريب: زينب يونس

¹ Marcellino, William, Nathan Beauchamp-Mustafaga, Amanda Kerrigan, Lev Navarre Chao, and Jackson Smith, The Rise of Generative AI and the Coming Era of Social Media Manipulation 3.0: Next-Generation Chinese Astroturfing and Coping with Ubiquitous AI. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2023.

<https://www.rand.org/pubs/perspectives/PEA2679-1.html>.

شخصين. لا شك في أن الذكاء الاصطناعي التوليدي قد يحسّن جوانب متعدّدة من التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي، إلا أننا نهتمّ بشكل خاصّ باحتمالات حدوث تحسّن ثوري في التسويق الماكر، والذي يسعى إلى خلق مظهر من الإجماع الاجتماعي الواسع بشأن قضايا محدّدة. وعلى الرغم من أن روسيا والصين تستخدمان هذا تكتيكياً فمن شأن الذكاء الاصطناعي التوليدي أن يجعل التسويق الماكر أكثر إقناعاً. في نهاية المطاف، يمكن للجيل القادم من التسويق الماكر أن يتحدّى المجتمعات الديمقراطية إذا تلاعبت الجهات الخبيثة بطريقة فهم المستخدمين للسياسة الداخلية، وبالتالي تخريب العملية الديمقراطية. إذا كان التدخل الروسي في الانتخابات الأميركية عام 2016، والذي استهدف التركيبة السكانية الرئيسية والولايات المتأرجحة، يمثل التلاعب المتطوّر بوسائل التواصل الاجتماعي حينها، فإن الذكاء الاصطناعي التوليدي سيوفّر الإمكانيات لاستهداف البلد بأكمله بمحتوى مخصّص بحلول عام 2024.

يمثل الذكاء الاصطناعي التوليدي تقدّماً كبيراً في التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي، مع التركيز على معقوليّة المرسل بدلاً من الرسالة نفسها. وفي حين أنه يمكن أن يولّد رسائل كاذبة أو خادعة عالية الجودة، فإنها تمثّل تحديات تقنيّة خطيرة للكشف عنها والتي قد تزداد خطورتها مع نضوج التكنولوجيا. وهذا يسلّط الضوء على أخطار إنشاء محتوى أصيل بشكل مقنع على نطاق واسع. تناقش هذه الدراسة احتمالية أن يشكّل ظهور وانتشار الذكاء الاصطناعي التوليدي بشكل واسع تهديداً محتملاً للأمن القومي الأميركي. وينبع التهديد من حيث خطر إساءة الاستخدام من قبل خصوم الولايات المتحدة (على وجه الخصوص، للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي)، ولذلك يجب على حكومة الولايات المتحدة ومجتمع التكنولوجيا والسياسات الأوسع أن تتعامل مع هذا التهديد بشكل استباقي.

بينما تركّز الدراسة على الصين وجيش التحرير الشعبي كمثال توضيحي للتهديد المحتمل، هناك مجموعة متنوّعة من الجهات الفاعلة التي يمكنها استخدام الذكاء الاصطناعي للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الجهات غير الحكومية المتطوّرة تقنياً (المحلّية وكذلك الخارجية). ولذلك، من المرجّح أن تكون القدرات والتهديدات التي يطرحها هذا المنظور ذات صلة أيضاً بجهات أخرى، مثل روسيا وإيران، التي انخرطت بالفعل وبشكل كبير في التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي. نحن نرى أن ظهور الذكاء الاصطناعي التوليدي يمثل تحسّناً ثورياً في عملية التلاعب بوسائل التواصل، بما في ذلك إنشاء المحتوى وتقديمه. بينما يبشّر هذا الأمر بعصر تكنولوجي جديد، ليس واضحاً ما إذا كان الذكاء الاصطناعي التوليدي الحالي يتفوّق في مهامّ مثل

تصميم حملات وسائل التواصل الاجتماعي. أولاً، تلقي الدراسة نظرة عامة على التحول بين الأجيال في التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي التي أحدثها الذكاء الاصطناعي التوليدي. ثانياً، يتم معالجة التهديد المحتمل للتلاعب بوسائل التواصل بما في ذلك كيفية تغيير الذكاء الاصطناعي التوليدي (وقد لا يُغيّر) أساليب التلاعب الشائعة وكيف يمكن أن يؤثر هذا الأمر، بوجه خاص، على منهجية الصين الحالية في التعامل مع هذه قضية. نستكشف القدرات الصينية في هذا المجال، والكتابات العسكرية التي تقدّم نظرة ثاقبة إلى كيفية استفادة الصين من هذه القدرات والميزات الجديدة، والنظر في ما قد يعنيه هذا بالنسبة للجهود الصينية المستقبلية ضد تايوان كدراسة حالة توضيحية لهذا الخطر الجديد. يفتح هذا المنظور آفاقاً جديدة في فهمنا للأدلة الملموسة على اهتمام الصين بالاستفادة من نفوذها في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي لتطوير عملية التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي. تُختم الدراسة بتوصيات تقنية وسياسية ودبلوماسية كاستراتيجية للحكومة والصناعة الأميركية للتخفيف من التهديد المحتمل حيث نناقش بأن أي استراتيجية يجب أن تأخذ في الاعتبار عوامل الانتشار السريع وغير المنظم للذكاء الاصطناعي التوليدي على مستوى العالم.

ونظراً للتقدم السريع في هذا المجال، من المؤكّد أن هذه الدراسة لن تكون حديثة تماماً عندما يتم إصدارها. لذلك، نوّكد على أن المخاطر تتفاقم حيث إن تفاصيل الذكاء الاصطناعي التوليدي لا تزال قيد التطوير. يجب أن يكون القراء مستعدين لمستقبل (1) تتقدّم فيه التكنولوجيا الدّاعة التي نناقشها هنا بمعدّل سريع ومتزايد، (2) ويتم فيه ربط نماذج وموارد الذكاء الاصطناعي المختلفة ببيئات تُنتج أنظمة شاملة قويّة تعمل بالذكاء الاصطناعي لمعالجة وسائل التواصل الاجتماعي و(3) التهديدات التي نناقشها تظهر خلال أشهر وليس سنوات.

تطوّر التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي

لقد تطوّر التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي عبر ثلاثة أجيال: التزييف الخام، والتزييف العميق الأكثر تعقيداً، والذكاء الاصطناعي التوليدي. في الجيل الأول 1.0، كانت البرامج المزيفة عبارة عن روبوتات إجرائية منخفضة الجودة ذات مخرجات نصيّة آليّة فقط ومحتوى من إنتاج الإنسان. شهد الجيل الثاني 2.0 روبوتات أكثر تطوراً تتمتع بإمكانيات استخراج البيانات من الإنترنت لدعم محتواها وملفاتها الشخصية، ودورات نهائية ويلية طبيعية أكثر للنشر، وتفاعل محدود مع المستخدمين. 3.0 قام الذكاء الاصطناعي بتحسين كل من المرسل والرسالة، مما سمح بمعلومات مضلّة أكثر تعقيداً، كمقاطع الفيديو المزيفة بعمق والتي قد تُظهر مثلاً زعيماً عالمياً يدعو قواته

إلى الاستسلام، كما حدث للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في بداية الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022. عادةً ما يمكن اكتشاف مثل هذه المزيّفات العميقة بعناية المراقبين البشريين. في الجيل الثاني، أدّى تحسين المعقولية وجودة المحتوى إلى جعل حملات التأثير ربّما أكثر فعاليةً مع صعوبة أكثر في اكتشافها. الذكاء الاصطناعي التوليدي، وهو الجيل الثالث من التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي، يطمس الخطّ الفاصل بين المحتوى الحقيقي والاصطناعي، ويسمح بإنشاء رسائل كاذبة أو خادعة عالية الجودة باستخدام شبكة روبوتات ضخمة تبدو بشرية وتقوم بإنشاء نصوص وصور ومقاطع صوت وفيديو لدعم موثوقيّة برنامج المراسلة.

ما هو التهديد؟

نحن نرى أن ظهور الذكاء الاصطناعي التوليدي وانتشاره بهذه الوتيرة يشكّل تهديداً محتملاً للأمن القومي من خلال التوسّع وتمكين عمليات التأثير الخبيث عبر وسائل التواصل الاجتماعي. من المحتمل أن يجعل الذكاء الاصطناعي التوليدي مثل هذه الجهود أكثر معقولية، ويصعّب اكتشافها، وقد يجعلها أكثر جاذبيةً للجهات العدائية لأن هذه الجهود أرخص وأكثر كفاءة وقد تُلهم تكتيكات وتقنيات عدائية جديدة. وعلى الرغم من أنها قد تحسّن جوانب متعدّدة من التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي، فإن القدرة على إحداث تحسينات ثورية في التسويق الماكر بشكل خاص تشكّل خطراً على المجتمعات الديمقراطية. يتضمّن التسويق الماكر إخفاء هويّات المستخدمين واستخدام ممارسات خادعة لخلق تصوّرات خاطئة عن الدعم الشعبي. ويمكن للجيل القادم من التسويق الماكر أن يستهدف دولاً بأكملها بمحتوى مخصّص، على غرار التدخل الروسي في الانتخابات عام 2016. يتطلّب الذكاء الاصطناعي التوليدي كمّيّات كبيرة من بيانات التدريب حتى يؤدّي عمله بشكل واقعي، وهو ما قد يكون من الصعب الحصول عليه في الدول الاستبدادية مثل الصين. وقد تؤدّي هذه الجهود إلى استهداف التركيبة السكانية الرئيسية والولايات المتأرجحة، مما قد يؤدّي إلى تقويض العملية الديمقراطية في الولايات المتحدة. مع متطلّبات كمّيّات كبيرة من بيانات التدريب، وخاصة النصوص والصور الحقيقية من منصات التواصل الاجتماعي، قد تتمتع الدول الاستبدادية، كالصين، بميّزات تسهّل قدرتها على المراقبة المحلية للوصول إلى البيانات من المنصات التي تمتلكها مثل تيك توك. نحن نعتقد أن العديد من إمكانيات الذكاء الاصطناعي التوليدي يمكن أن تستخدم في عمليات التلاعب بوسائل التواصل على نطاق واسع من قبل الجهات الحكومية المعادية، مثل روسيا وإيران. وعندما تصبح التكنولوجيا أكثر نضجاً وأسهل في التنفيذ قد تحذو دول أخرى حذوها.

بينما هناك جوانب خاصة بالمنصة تؤثر على الوصول إلى الحسابات وتأثيرها ومحتواها، فإن القدرة على إنشاء شبكات ضخمة تبدو بشرية دون الاستثمار الضخم في القوى العاملة البشرية من المحتمل أن تكون نقطة تحويلية في التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي. وهكذا، فإن التكتيكات التي تم الاعتماد عليها، مثل المحتوى الترويجي المدفوع الأجر، قد تتضاءل في جذب الجهات المعادية. ومن ناحية أخرى، وقد تكون بعض الأجزاء من التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي أقل تأثيراً: في مجال الألعاب ربما لا تزال الخوارزميات وتصميم المحتوى تتطلب رؤية بشرية، ولكن يمكن الاستفادة منها عن طريق الذكاء الاصطناعي التوليدي بطريقة ما. يتفوق الذكاء الاصطناعي التوليدي في إنشاء محتوى يمكن تصديقه على نطاق واسع، ولكن ليس هناك ما يضمن أن رسائله ستكون مدوية ومؤثرة على منصات التواصل الاجتماعي.

التطبيقات النظرية للذكاء الاصطناعي التوليدي

سيكون الذكاء الاصطناعي التوليدي عنصراً مفيداً وقد يكون تحويلياً في مجال التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي. بشكل عام، يمكن تقسيم التلاعب بوسائل التواصل بين مرحلة إنشاء المحتوى (كتابة الدعاية) وتسليم المحتوى (إيصال المعلومات للقراء). وقد استخدمت الجهات الروسية والصينية شبكات الروبوت لإيصال المحتوى منذ عامي 2012 و2014، ومع ذلك يبدو أن المحتوى الذي نشرته تلك الشبكات كان من صناعة الإنسان بطريقة ما، وغالباً ما يكون تكرار المحتوى نفسه هو الذي يؤدي إلى التعرف عليه وإزالته.

من المتوقع أن يعمل الذكاء الاصطناعي التوليدي على تحسين جودة وسرعة إنشاء المحتوى، مما قد يؤثر على تسليم المحتوى من خلال عمل نماذج اللغات الكبيرة كوكلاء جدولة مستقلين. بينما ستظل عملية إنشاء الحسابات المزيفة أو الحصول عليها دون تغيير، هذا لم يشكل تحدياً للجهات العدائية. قد يجعل الذكاء الاصطناعي التوليدي للحسابات المزيفة تأثيرات أكبر وانتشاراً أوسع، حيث يخلق المحتوى الأصلي شخصيات ديناميكية يمكن تصديقها، مما قد يزيد من التأثير الإجمالي لحملات التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي. وبينما يعد المحتوى عالي الجودة ضرورياً، ولكنه ليس كافياً للتلاعب الناجح، لأنه يتطلب أيضاً أن يكون المحتوى مرئياً وشبيهاً بالإنسان. إن قدرة الذكاء الاصطناعي التوليدي على إنشاء شبكات ضخمة تبدو بشرية دون استثمار ضخم في العمل البشري ستشكل تحولاً في التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي. يمكن لهذا أن يقلل من انجذاب الجهات العدائية نحو المحتوى الترويجي المدفوع الأجر والمتطلب للعمالة البشرية. ومع

ذلك فإنّ بعض جوانب التلاعب، مثل خوارزميات الألعاب وتصميم المحتوى الجذاب، قد تتطلب رؤية بشرية، لكن يمكن الاستفادة منها بواسطة الذكاء الاصطناعي.

الصين

بالنسبة للصين، يتيح الذكاء الاصطناعي التوليدي إمكانية أكبر لتحقيق طموحات الحزب الشيوعي الصيني طويلة الأمد من خلال عمليات معلوماتية مخصصة وموجهة. ومع ذلك لا يوجد دليل يشير إلى أن بكين تستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي لنشر محتوى مؤيد للصين على وسائل التواصل الاجتماعي. لكن هناك إجماع بين الباحثين المستقلين ومنصات وسائل التواصل، والولايات المتحدة والحكومات الأخرى على أن الحكومة الصينية تقوم بالتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي. ويقال إن بكين استخدمت الذكاء الاصطناعي المبكر لإنشاء صور غير حقيقية لصور الملف الشخصي، كما أنها استخدمت شركة في المملكة المتحدة لإنتاج محتوى فيديو اصطناعي. على الصعيد المحلي، تتمتع الصين بقدرة تقنية متنامية في تطوير نماذج اللغات الكبيرة، والتي يتم تدريبها في المقام الأول على بيانات لغوية صينية، مما يحتمل أن تزود الحكومة الصينية ميزة كبيرة في التلاعب بوسائل التواصل على نطاق واسع للاستخدام المحلي والأجنبي. يقدم هذا القسم نظرة أولية على القدرات الصينية والاهتمام بالذكاء الاصطناعي التوليدي، وفقاً لمراجعة المصادر المفتوحة للقدرات التقنية الصينية ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي التوليدي، بالإضافة إلى الأبحاث باللغة الصينية التي أجراها الجيش الصيني وجهات حكومية أخرى في الصين.

من المهم أن نلاحظ أن جهود الحزب الشيوعي الصيني لتشكيل الرأي العام الأجنبي لا تمتد إلى وسائل التواصل الاجتماعي فقط، بل إلى مجموعة واسعة من وسائل الإعلام، بما في ذلك الوسائل المطبوعة والمسموعة والمرئية. بالنسبة لبعض هذه الوسائط، لقد تبنت الحزب الشيوعي الصيني بالفعل التعتيم والتضليل الإعلامي ونشر المحتوى غير الأصيل، لذلك سيكون الذكاء الاصطناعي التوليدي بمثابة تطوّر طبيعي لهذه الجهود على نطاق واسع.

قدرات الصين التقنية

تتمتع الصين بالقدرة على تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية تشبه التكنولوجيا التي أظهرتها الشركات الأميركية، وذلك بفضل النظام البيئي التكنولوجي الواسع والدعم الحكومي القوي.

اعتباراً من نيسان / أبريل 2023، يعمل ما لا يقل عن 30 شركة وجامعة ومؤسسات بحثية صينية أخرى على تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية، بما في ذلك شركات التكنولوجيا الكبرى مثل علي بابا، وبايدو، وهواوي، وآي فلاي تيك، وسينس تايم. وتشمل هذه النماذج نماذج لغات كبيرة، مثل "إرني" من بايدو و "بانقو" من هواوي. كما قامت بايدو أيضاً بإنشاء نموذج تحويل النص إلى صورة. ويدعي المسؤول عن معالجة اللغة الطبيعية في بايدو أن قدرات الفهم والتوليد لتشات جي بي تي، جميعها موجودة في نموذج إرني. كما أن شركة صينية أخرى تدعى دي بي تكنولوجي طوّرت نموذجاً يسمى "دي بي أي-1" تم تدريبه ليكون "جي بي تي" في مجال العلوم الطبيعية". ومع ذلك، يبدو أن النماذج الصينية لم تصل بعد إلى المستوى التقني الذي يتمتع به تشات جي بي تي، وكان إطلاق الأخير بمثابة دعوة استيقاظ للشركات الصينية لتطوير خدمات مماثلة.

في شباط / فبراير 2023، تعهّدت السلطات الصينية بمساعدة الشركات لبناء نماذج لغات كبيرة مثل جي بي تي-3، وفي الشهر نفسه، أعلنت عشر شركات ذكاء اصطناعي على الأقل أنها تعمل على بناء خدمات مماثلة. حتى في حين تدافع شركات التكنولوجيا الصينية لتسليط الضوء على قدراتها المتطورة في نماذج اللغات الكبيرة، سعى بعضها أيضاً إلى تخفيف توقّعات السوق بشأن قدراتها، حيث ذكرت شركة سكيوريستي تكنولوجي 360، العضو في "الفريق الوطني" للذكاء الاصطناعي، أن هناك "قدرًا كبيرًا من عدم اليقين" بشأن تاريخ إصدار الخدمات الشبيهة بـ تشات جي بي تي.

في آذار / مارس 2023، أطلق الرئيس التنفيذي لشركة بايدو برنامج "إرني بوت" لإظهار قدراته في مهام مختلفة، منها صياغة مجلة عمل وحلّ العمليات الحسابية وإنشاء الفيديو والصوت. على الرغم من الشكوك الأولية حول فعاليته، انتعشت أسهم الشركة بعد أن قامت أكثر من 30 ألف شركة باختبار الأداة. واعترفت الشركة بضعف قدرة الروبوت في اللغة الإنجليزية لكنها وعدت بتدريبه لتحسينه. تستثمر بايدو في أبحاث الذكاء الاصطناعي منذ أكثر من عقد من الزمن، وكانت قد أطلقت أول نسخة من هذا المنتج عام 2019 وتهدف لتطويره لتجعله قابلاً للمقارنة مع مستوى تشات جي بي تي أو حتى جي بي تي-4. وشدد الرئيس التنفيذي على مكانة بايدو كأول شركة من شركات التكنولوجيا الكبرى (مثل مايكروسوفت، وغوغل، وأمازون، وميتا) التي تطلق مثل هذا المنتج.

إن فعالية هذه النماذج التي تركّز على اللغة الصينية والتي أنشأتها الشركات الصينية لا تزال غير مؤكدة حتى الآن، حيث قد يختلف الأداء في العالم الواقعي في مهام محدّدة عن الأداء القياسي، والانتقال من النموذج التأسيسي (مثل جي بي تي-3) إلى نموذج خاص بمهمة محدّدة (مثل تشات جي بي تي) يمثل تحديًا هندسيًا كبيرًا.

نؤكد على أن الصين تعمل على تطوير قدرات الذكاء الاصطناعي التوليدي، بما في ذلك نماذج اللغة الصينية الكبيرة. وكان رئيس مايكروسوفت قد أشاد بأكاديمية بكين للذكاء الاصطناعي، وهي معهد تابع للحكومة، وكانت من بين الأفضل في العالم - إلى جانب أوبن-إيه آي (open AI) ومايكروسوفت وغوغل - وقال إن أيّ ميزة تكنولوجية أميركية سوف تستمرّ "لأشهر، وليس لسنوات". وانه يجب أن نفترض أن الصين - إذا رغبت في ذلك - سوف يكون لديها قريبًا الوسائل التقنية اللازمة لإجراء تلاعب صيني بوسائل التواصل الاجتماعي من الجيل 3.0.

وإذا كانت نماذج اللغة الصينية الكبيرة أقلّ جودة حاليًا، فمن المحتمل جدًا أن تجد الحكومة الصينية طريقة للاستفادة من نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية الأميركية من خلال الاستفادة من القدرات الغربية، على الرغم من غير المرجح أن تفتح الشركات الغربية مثل أوبن إيه آي نماذجها اللغوية عمدًا لعمليات الدعاية الصينية أو الروسية التابعة للدولة. ومع أن تشات جي بي تي غير مدعوم للمستخدمين الذين لديهم عناوين بروتوكول الإنترنت في الصين القارية، سرعان ما وجد المستخدمون الصينيون المقيمون في الصين طرقًا للوصول إلى البرنامج والمشاركة فيه، وتتحرك الحكومة لوقف هذا الوصول. علاوة على ذلك، تمّ تسريب نموذج اللغة الكبير لفيسبوك، عبر الإنترنت بعد أيام من طرحه لمجموعة محدودة من المستخدمين، بحيث يمكن الآن تحميله واستخدامه من قبل أي شخص، كما أنّ هناك العديد من النماذج مفتوحة المصدر المتاحة للاستخدام.

من المرجح أن يؤدي النظام السياسي في الصين أيضًا إلى تعقيد النشر العام لهذه القدرات المحلية. وعلى الرغم من التوجّه الحالي لإنشاء معادلات لتشات جي بي تي في الصين، من المهم ملاحظة أن بناء هذه القدرات قد يكون معقدًا لأن الشركات تواجه الرقابة، والقيود على البيانات التي يمكنها استخدامها، والتكاليف الإضافية المرتبطة بالامتثال للقوانين الحكومية. مثلًا، تفرض إدارة الفضاء السيبراني في الصين إجراء مراجعات أمنية لمنتجات الذكاء الاصطناعي التوليدية، وقد تؤثر هذه البيئة على قدرة الشركات على الابتكار في المستقبل.

اهتمام الحزب الشيوعي الصيني بالذكاء الاصطناعي التوليدي

من المرجح جداً أن يكون لدى الحزب الشيوعي الصيني مستوى عالٍ من الاهتمام لاعتماد الذكاء الاصطناعي التوليدي. حيث يوفر الذكاء الاصطناعي التوليدي للحزب القدرة على تحقيق رغباته الطويلة الأمد في تشكيل المحادثة العالمية حول نفسه وحول الصين على نطاق أوسع، وسيساعد الاستخدامات الخبيثة على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أكد شي جين بينغ على هذا التركيز في تصريحاته حول "تعزيز قدرة الصين على الاتصال الدولي". وشدد على الحاجة إلى خلق بيئة رأي عام مؤاتية للإصلاح والتنمية والاستقرار، مسلطاً الضوء على جهود الرأي العام الدولي المحسنة التي تبذلها بكين منذ عام 2012. وهو مصطلح الحزب الشيوعي الصيني للتأثير والتلاعب بالرأي العام الأجنبي.

وقد أكد جين بينغ على أهمية دراسة تطبيق الذكاء الاصطناعي في جمع الأخبار وإنتاجها وتوزيعها وتوجيه ردود الفعل لتحسين الرأي العام. في حين تحرك جهاز الدعاية للحزب والدولة لعكس هذه الرؤية، بما في ذلك إنشاء أقسام تحريرية تعمل بالذكاء الاصطناعي، لكن يبدو أن هذه الجهود في الممارسة العملية تركز في المقام الأول على التحرير (على سبيل المثال، استخدام التعلم الآلي لتحرير مقاطع الفيديو تلقائياً، مثل برنامج "المقطع الذكي" الخاص بمجموعة تشاينا ميديا)، وعلى عملية الإنتاج (تستخدم وكالة أنباء شينخوا التعلم الآلي وشبكات الخصومة التوليدية لإنتاج فيديو مزيف للمذيعين البشريين). نحن نصنف هذه القدرات على أنها الجيل 2.0 من معالجة وسائل التواصل الاجتماعي، حيث لا يبدو أنها تستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي. وبشكل مماثل لم تروج وسائل الإعلام التابعة للدولة لأي قدرات توليدية للذكاء الاصطناعي حتى الآن (أيار / مايو 2023)، وكانت ضعيفة بشكل عام في تغطيتها لإطلاق تشات جي بي تي.

ومن ناحية أخرى، جعل النجاح الهائل لتشات جي بي تي، وإظهاره لقوة الذكاء الاصطناعي التوليدي، الحزب الشيوعي الصيني قلقاً بشأن الاستخدام المحتمل له في مساعدة الولايات المتحدة في نشر المعلومات المضللة والتلاعب بالسرديات العالمية لتحقيق مصالح جيوسياسية. وكان الحزب الشيوعي الصيني يشعر منذ فترة طويلة بالقلق إزاء المحاولات الأجنبية (الأميركية غالباً) لتقويض حكمه، والتلاعب بالرأي العام الصيني يمثل إحدى الطرق لتحقيق هذه الغاية. وكان اجتماع المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني في نيسان / أبريل 2023 قد شدد على حاجة بكين إلى الاهتمام بتطوير الذكاء الاصطناعي العام، وإنشاء نظام بيئي للابتكار، ولكن الالتفات

في الوقت نفسه إلى توقّي المخاطر المعتبرة، ما يعكس وعي القيادة الصينية بهذه المخاطر واهتمامها بها.

وكان الحزب قد أثار مخاوف محدّدة بشأن تهديد وسائل التواصل الاجتماعي منذ أوائل عام 2010، مدفوعاً إلى حدّ كبير بالرّبيع العربي، حيث تمّ استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي التي تديرها شركات مقرّها الولايات المتحدة - المروّجة للديمقراطية - من قبل الحركات التي أطاحت بالحكومات الاستبدادية. وكانت هذه المخاوف مدفوعة أيضاً بحالات متعدّدة من الاضطرابات الدّاخلية البارزة التي تقودها منصات وسائل التواصل الاجتماعي الصينية والغربية. ومن شبه المؤكّد أن التقارير العامة عن استخدامات الحكومة الأميركية للحسابات غير المنسوبة على وسائل التواصل الاجتماعي تعزّز الاعتقادات الصينية بأن الولايات المتحدة تستخدم بالفعل هذه التكنولوجيا ضدّ الحزب الشيوعي الصيني. في الواقع، فإن محلّلي الاستخبارات الصّينيين الذين يؤيّدون قيام الصّين بالتّدخل في الانتخابات الأجنبية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يصوغون حجّتهم على وجه التحديد بعبارات دفاعية للرّد على استخدامهما من قبل الخصم (الولايات المتحدة) ضدّ الصّين.

دراسة حالة الصّين: الجيش الصيني

كمثال على اهتمام الحزب والدولة الصينية بالذكاء الاصطناعي التوليدي، نشير إلى جيش التحرير الشعبي الصيني الذي يعدّ واحداً من العديد من الجهات الفاعلة في الدولة المشاركة في التأثير على الرّأي العام الأجنبي، ولقد سعى دائماً إلى الاستفادة من التكنولوجيا الناشئة لتحقيق أهداف طويلة الأمد. يتولّى الجيش الصيني هذا الدور لسببين. أولاً، باعتباره الجناح المسلّح للحزب الشيوعي الصيني (وليس جيشاً وطنياً)، فإن مسؤوليته الأولى هي ضمان أمن نظام الحزب وبقائه، لذا فهو يسعى إلى دعم جهد الحزب الشيوعي الصّيني الأوسع للدّفاع عن النظام في الخارج. ثانياً، تشتمل استراتيجية حرب المعلومات التي تنتهجها المؤسّسة العسكرية الصينية (حالياً "الحروب الثلاثة") على حرب الرّأي العام عبر طيف المنافسة في زمن السلم وزمن الحرب. الآن بعد أن أصبح جيش التحرير الشعبي الصيني يتحرّك نحو الحرب التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي فمن المرجّح جدّاً أن يكون الذكاء الاصطناعي التوليدي جزءاً من الجيل التالي من حرب المعلومات العسكرية الصينية في إطار مفهوم عملياتي ناشئ يسمّى "عمليات المجال المعرفي". على نحو مماثل، تسعى الصّين إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتشكيل الرّأي العام الأجنبي، مع تركيز أكبر على التقنيات الناشئة.

من المرجح أن يتبنى باحثو جيش التحرير الشعبي الذكاء الاصطناعي التوليدي لأنهم مهتمون بالفعل بإنشاء محتوى مزيّف. ومنذ عام 2005 على الأقل تبنت باحثون عسكريون هذه الرغبة لإنشاء ما يسمونه بالمعلومات الاصطناعية: على وجه التحديد إنشاء محتوى غير أصيل باستخدام قدر من المعلومات الأصلية التي يُقصد نشرها عبر الإنترنت لأغراض ضارة. وقد سلّط الباحثون الضوء على أهمية هذه المعلومات الاصطناعية لأهداف مختلفة، بما في ذلك مقاطع الفيديو التي تحاكي قيادة الخصم لإعطاء أوامر كاذبة للقوّات، وإنشاء "أخبار سياسية متفجرة" حول قيادة الخصم، وإنشاء محتوى رسائل مموّهة، والتأثير بشكل عام على الإنترنت والرأي العام. ويبيد الباحثون الصينيون اهتماماً شديداً بالاستفادة من هذه القدرات الجديدة. ففي مقال نشر عام 2020، أوضحت المجلة الأكثر موثوقية في جيش التحرير الشعبي، والتي تتناول آثار التكنولوجيا الناشئة في صراع الرأي العام، أهمية الذكاء الاصطناعي: "مقارنة بالتوليف التقليدي للصور والفيديو، تتميز تقنيات التزييف العميق باستخدام الذكاء الاصطناعي بخصائص تكلفة الاستخدام المنخفضة، وعتبة التشغيل المنخفضة". في الوقت الحاضر، هناك العديد من مقاطع الفيديو [التزييف العميق] يتم إنتاجها من قبل هواة بمساعدة تكنولوجيا مفتوحة المصدر.

وقد ربطت أبحاث أخرى لجيش التحرير الشعبي الصيني بشكل مباشر بين الذكاء الاصطناعي والقدرة على التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي الأجنبية. على سبيل المثال، دعت وحدة متخصصة في الجيش إلى "تسريع عملية البحث عن تكنولوجيا الدعاية عبر الإنترنت التي تستهدف الإصدار في الوقت الحقيقي على المنصات الاجتماعية، وتكنولوجيا توليف المعلومات الصوتية باستخدام التعلّم العميق وغيرها من التقنيات، بالإضافة إلى تحليل اتجاهات مشاعر مستخدمي الإنترنت باستخدام تحليلات البيانات الضخمة". من المحتمل جداً أن يكون هذا البحث ساعد جهود الجيش للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي للتدخل في انتخابات عام 2018 في تايوان. علاوة على ذلك، ناقش مقال نشره باحثون في الجيش في عام 2022 ضرورة تبني الروبوتات على وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها المكمل المثالي للذكاء الاصطناعي: "في مواجهة الدول الغربية التي تغتنم الفرصة لتشويه سمعتنا ومهاجمتنا، يجب أن نتحلّى بالشجاعة لاستخدام الروبوتات الاجتماعية لتنفيذ [نضال] الرأي العام، واستخدام الروبوتات الاجتماعية ذات الصلة لتنفيذ قصف معلوماتي ضد الشبكة الاجتماعية للعدوّ من أجل إغراقها".

يهتم جيش التحرير الشعبي بنسخة طويلة المدى وعالية التأثير من التسويق الماكر، بحيث أن مقالاً آخر "لقاعدة 311" في عام 2018، كان من المحتمل أن يكون دليلاً لكيفية التلاعب بفيسبوك،

يقترح أن يكون التهج الموصى به هو الاندماج في المجتمعات الموجودة مسبقاً عبر الإنترنت، والمشاركة في المحادثات غير السياسية، وعدم جذب الكثير من الاهتمام، ثم (في الوقت المناسب) القيام بضخ الروايات السياسية المرغوبة. بالنسبة لنا، نحن قلقون من أن الذكاء الاصطناعي التوليدي سيكون ماهراً بشكل خاص في هذه الاستراتيجية.

يستكشف الجيش الصيني الاستخدام غير المسبوق للذكاء الاصطناعي التوليدي للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي بمحتوى ذي جودة بشرية على نطاق واسع. ويشكو الباحثون العسكريون بشكل روتيني من أن جيش التحرير الشعبي يفتقر إلى العدد اللازم من العاملين ذوي المهارات الكافية في اللغات الأجنبية والفهم بين الثقافات. وبالنظر إلى الأمثلة الأخرى للمحتوى غير الأصلي المنسوب إلى الصين، مثل المحتوى الذي تم إنتاجه خلال احتجاجات هونغ كونج عام 2019، يبدو أن هذا العجز ينطبق على الدولة على نطاق واسع. يمكن لأدوات مفتوحة المصدر مثل ترجمة غوغل أو ترجمة بايدو أن تحلّ هذه المشكلة - إذا كانت الترجمة المباشرة والبسيطة هي كل ما هو مطلوب. المشكلة الحقيقية هي أن جدار الحماية العظيم في الصين، في هذه الحالة الخاصة، أدى إلى نتائج عكسية للحدّ عملياً من فهم الصين لمجتمع الخصم (الأميركي)، وهو أقل من مستوى الدقة العالية الذي يحتاج إليه جيش التحرير الشعبي لإجراء التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي بجودة التلاعب الذي فعلته روسيا عام 2016. يمكن لنماذج اللغات الكبيرة مثل تشات جي بي تي سدّ هذه الفجوة الثقافية، ولكن سيكون الاعتماد على كمّيات هائلة من بيانات التدريب محوراً رئيسياً لجيش التحرير الشعبي، وقد اشتكى باحثو حرب المعلومات في الجيش من نقص تبادل البيانات الداخلية.

يدرك الباحثون بشكل متزايد إمكانات الذكاء الاصطناعي التوليدي في المجال العسكري. وقد لاحظ كبار الباحثين، مثل هو شياو فنج، أنه بالنسبة لعمليات المجال المعرفي يمكن استخدام تشات جي بي تي لإنتاج أخبار مزيفة ورسائل بريد إلكتروني وتقليد أنماط اللغة البشرية لخداع المعلومات أو الهجمات السيبرانية. وقد دوّن البعض أيضاً أن التطوّر السريع للذكاء الاصطناعي التوليدي هو المسار الطبيعي للحرب المعرفية في المستقبل. وقد جادل مقال آخر بأن جي بي تي - 3 والذكاء الاصطناعي العاطفي أفضل بكثير للروبوتات الاجتماعية وتوجيه الرأي العام من تكنولوجيا التزييف العميق، لأن مثل هذا الذكاء الاصطناعي "يمكنه تعلّم أسلوب لغة الشخص، وحتى التصرف مثل ذلك الشخص للتواصل معك وإذا لم تقم بفحصه عمداً فلن تتمكن من الحكم على صحته على الإطلاق". ولكن يعترف بعض الباحثين على الأقل بوجود قيود في التطبيق

الكامل للذكاء الاصطناعي التوليدي في المجال العسكري، بسبب بيانات التدريب المحدودة، وقضايا الثقة البشرية في نماذج الصندوق الأسود، والتحديات الأخلاقية. ومع ذلك ليست كل آراء جيش التحرير الشعبي إيجابية، حيث يرى البعض أن التحيز البشري الحتمي في تشات جي بي تي، الذي قدّمه مبتكروه الأميركيون، يمثل خطراً كبيراً بأن تكون مخرجاته متحيّزة ضمناً تجاه القيم السياسية الغربية، وبالتالي يمكنه التأثير على المستخدمين الصينيين دون وعي.

أحد الأسئلة المفتوحة هو ما إذا كان الحزب الشيوعي الصيني وجيش التحرير الشعبي سيسمحان بإنتاج روايات غير تقليدية من قبل الذكاء الاصطناعي التوليدي، حتى لو كانت هذه الروايات مخصّصة للاستخدام في الخارج حصرياً ومن المرجح أن تنجح في غرضها المقصود وهو التأثير على التصورات الأجنبية. لا تزال الدعاية الخارجية للحزب الشيوعي الصيني مقيّدة في كثير من الأحيان إلى روايات مقبولة محلياً وتتم صياغتها في بعض الأحيان للجمهور المحلي أكثر من الجماهير الأجنبية. في حين أن التلاعب الصيني بوسائل التواصل الاجتماعي يجب، من الناحية النظرية، أن يكون قادراً على تجنّب هذا الفخ بسبب طبيعته السريّة في كثير من الأحيان، وتشير الأدلة إلى أن حملات الصين تستمرّ في التركيز على روايات الدعاية المحلية للحزب الشيوعي الصيني.

توضيح النوايا الصينية: لي بيتشنغ

لي بيتشنغ هو باحث عسكري صيني من المحتمل أن يكون قد ساعد قيام جيش التحرير الشعبي الصيني بتشغيل الذكاء الاصطناعي في حرب المعلومات، وعلى وجه التحديد، في التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي، وهو يقدم مثلاً مفيداً عما قد يحلم بتحقيقه جيش التحرير الشعبي الصيني من خلال الذكاء الاصطناعي التوليدي. منذ عام 2016 على الأقل، قاد لي جهوداً بحثية لاستكشاف كيفية تصميم نظام تشغيلي لـ "نضال الرأي العام عبر الإنترنت". في مقال نُشر عام 2019 كجزء من هذا الجهد، وضع لي نموذجاً للتلاعب بالرأي العام باستخدام الذكاء الاصطناعي والذي يتطابق مع التهديد الذي ذكرناه أعلاه: شبكة من الشخصيات الاصطناعية التي يتحكّم فيها الذكاء الاصطناعي والتي تكون واقعية بما يكفي لمحاكاة الإجماع العام حول القضايا التي تهمّ الحزب الشيوعي الصيني. وكشف لي عن نيّته بوضوح في بحثٍ نُشر عام 2016 دعا فيه الجيش إلى تحسين قدرته على إجراء عمليات "خداع المعلومات" و"توجيه الرأي العام" عبر الإنترنت، الحجر الأساس في التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي.

بينما لم تكن نماذج اللغات الكبيرة ونماذج تحويل النص إلى صورة متاحة في وقت إجرائه البحوث عام 2019، أشار لي إلى أن ما تفعله الروبوتات الاجتماعية التقليدية لا يبدو إنسانياً بما فيه الكفاية ليكون فعالاً بشكل كامل. على وجه التحديد، اشتكى من غياب عوامل مراعاة الميزات الشخصية والاختلافات العمرية؛ لا يوجد فردية أو محاكاة لخصائص الإنسان، بحيث يتم التعرف على المشاركات وحذفها بسهولة، وهذا أمر يحلّه الذكاء الاصطناعي ببراعة.

النموذج الذي اقترحه لي لديه خمس قدرات رئيسية:

1. تلقّي مواقف الرأي العام والأوامر التوجيهية من مراكز القيادة والتحكم.
2. تحديد نماذج إنشاء المنشورات المناسبة وفقاً للموضوع والأسلوب والنغمة العاطفية التي تحددها أوامر التوجيه، وإنشاء منشورات ذات سمات شخصية معيّنة.
3. ضبط توقيت التوجيه وأساليبه بناءً على الرأي العام الحالي عبر الإنترنت.
4. نشر المنشورات وتوجيه الرأي العام بناءً على خصائص سلوكية محدّدة وتوقيت وأساليب التوجيه.
5. تنفيذ توجيهات منسّقة للرأي العام عبر الإنترنت بين العديد من العملاء الأذكياء.

في القدرات الخمس المذكورة أعلاه، سيساعد الذكاء الاصطناعي التوليدي في إنشاء المحتوى (القدرة 2)، وقد تعني إمكانية العمل المستقل من نماذج اللغات الكبيرة وتفاعلها بحيث يكون بإمكانها المساعدة في حل تحديات التنظيم (القدرة 3)، والتسليم (القدرة 4)، والتنسيق (القدرة 5). وتصور مقالة لي لعام 2020 هذا النموذج كمجموعة من المدخلات (نمذجة الذكاء الاصطناعي وأهداف الحزب الشيوعي الصيني) التي تدعم آليات إنشاء المحتوى وتوقيت نشر المخرجات (التسليم) على وسائل التواصل الاجتماعي.

في كانون الثاني / يناير 2023، نشر لي مقالاً عن تحسين مخرجات نموذج لغة لاستخدام العاطفة بشكل أفضل في إنشاء النص وبالتالي إنشاء نص تركيبى أكثر إقناعاً. على الرغم من أننا نصتف هذا البحث على أنه معالجة لوسائل التواصل الاجتماعي 2.0، نظراً لأنه يعتمد على نموذج جيل سابق (نسخة مضبوطة من بيرت التابع لغوغل)، يظهر بوضوح تطوّر الاهتمامات البحثية للي مع مرور الوقت والتي يبدو أنها جاهزة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي التوليدي للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي 3.0. بالإضافة إلى القدرة التقنية المتنامية للصين والنوايا المؤثقة جيداً

لاستخدام الذكاء الاصطناعي لنشر الدعاية، يقترح الباحثون التابعون لجيش التحرير الشعبي مثل لي مفاهيم تشغيلية لتوظيف الذكاء الاصطناعي للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي.

حالة توضيحية للاستخدام المحتمل للصين: تايوان

باعتبارها محور التلاعب الصيني بوسائل التواصل الاجتماعي الأجنبية، توضح تايوان التداعيات المحتملة إذا نجحت الصين في تطبيق الذكاء الاصطناعي التوليدي للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي. منذ عام 2016 على الأقل، عُرفت بكين بالتدخل في السياسة التايوانية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ويرغب الحزب الشيوعي الصيني في تحقيق الوحدة مع تايوان من خلال الطرق السلمية كلما أمكن ذلك، ومن ثم التأثير على الانتخابات التايوانية لصالح المرشحين الذين تعتقد بكين أنهم أكثر دعمًا لمسار الوحدة.

فالصين تشارك في تدخل سياسي واسع النطاق ضد تايوان، ليس فقط من خلال التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي، ولكن أيضًا من خلال الاعتماد على شخصيات وسائل الإعلام التقليدية وتنمية المؤثرين في الانتخابات عبر وسطاء السلطة المحليين، بمن في ذلك العصابات الإجرامية التي تديرها إدارة عمل الجبهة المتحدة التابعة للحزب الشيوعي الصيني. وقد ظهرت التقارير الأولى عن التدخل الصيني في الانتخابات عبر التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي في تايوان في عام 2018، عندما اتهمت حكومة تايوان قوة الدعم الاستراتيجي التابعة لجيش التحرير الشعبي بإنشاء حسابات مزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي ونشر أخبار مزيفة للتدخل والتأثير في انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر 2018، كتدريب على ممارسة التلاعب في انتخابات 2020 لدعم المرشحين ذوي السياسات المؤاتية لبكين.

تمّ تنسيق التكتيكات المبلغ عنها عبر تنسيقات الوسائط وتركزت إلى حدّ كبير على المحتوى الناتج عن وسائل الإعلام التقليدية الصينية؛ أولاً، أنشأت وسائل الإعلام المملوكة للدولة مقاطع فيديو ومحتويات أخرى تستهدف تايوان، ثم قامت قوة الدعم الاستراتيجي التابعة لجيش التحرير الشعبي والجهات الفاعلة الأخرى التابعة للحزب (على سبيل المثال، جيش الخمسين سنًا) بنشر المحتوى على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. ومنذ عام 2018، طوّرت الصين وحولت أساليب التلاعب للتركيز أكثر على المحتوى الطبيعي، بما في ذلك مزارع المحتوى (على وجه التحديد، مواقع الويب التي تسيطر عليها الصين والتي تنتج محتوى كاذبًا أو مضللًا، والذي تنشره جهات فاعلة تابعة للصين)، والمحتوى المعدّل سياقه والمحتوى الذي تمّت إعادة صياغته. واستخدمت

الروبوتات لنشر مثل هذا المحتوى. حاولت الصين أيضاً شراء حسابات وسائل التواصل الاجتماعي التايوانية ودفع أموال للمشاهير عبر الإنترنت للترويج للروايات المؤيدة لبكين.

وعلى الرغم من هذه الجهود المتطورة والمنسقة والمكلفة، فقد أفاد الباحثون الأجانب أن محاولات الصين للتأثير على نتائج انتخابات تايوان لعام 2020 كانت ضئيلة في أحسن الأحوال. ومع ذلك، يبدو أن هذه المحاولات لها بعض الآثار القابلة للقياس، مثل تفاقم الاستقطاب السياسي والاجتماعي في تايوان واتساع الانقسامات بين الأجيال. لكن من المرجح أن يحسن التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي 3.0 هذه الجهود بشكل كبير.

يمكن للذكاء الاصطناعي التوليدي أن يحدث ثورة في جهود الصين ضد تايوان من خلال تحسين الأصالة وتقليل متطلبات العمالة. لقد اعتبرت المحاولات السابقة في تايوان بشكل عام غير فعالة للغاية لأنها لم تكن مصممة بشكل جيد، وبالتالي (حتى الآن) كان من السهل اكتشافها، مثل استخدام نص خاطئ للغة الصينية (الصينية المبسطة، المستخدمة في البر الرئيسي، بدلاً من الصينية التقليدية المستخدمة في تايوان). يمكن للذكاء الاصطناعي التوليدي أن يمكن الجهات الخبيثة في الصين من الظهور بمظهر أكثر واقعية، وإنتاج محتوى نصي مقنع لمنشورات وسائل التواصل الاجتماعي. وقد يؤدي هذا إلى تحسين الدعاية العلنية وجعل التسويق الماكر أكثر إقناعاً. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تحسين الأصالة إلى تقليل احتمال اكتشاف تايوان للجهود الصينية لأن ملاحظتها باتت أكثر صعوبة، ما سيساهم في زيادة التأثير الذي تروجو الصين تحقيقه.

ما هي القيود؟

على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي التوليدي قد يشكل تهديداً حقيقياً للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي، فإن له حدوداً. فهو يفتقر إلى الذكاء العام الشبيه بذكاء الإنسان، مما يؤدي إلى محتوى غير دقيق أو غير مناسب من نماذج اللغات الكبيرة ونماذج تحويل النص إلى صورة. وغالباً ما تكون المخرجات غير دقيقة أو غير مناسبة للسياق بدرجة كافية بحيث يتمكن القراء اليقظون من اكتشاف عطل ما، لأن هذه النماذج، في جوهرها، هي نماذج إحصائية للتنبؤ بالكلمة التالية. وبالمثل، غالباً ما تحتوي مخرجات تحويل النص إلى صورة على شذوذات مرئية (على سبيل المثال، يد بسبعة أصابع) لأن هذه النماذج ليست سوى انطباعات إحصائية عن الأشياء التي يفهمها البشر بشكل كلي ودقيق.

وعلى الرغم من هذه القيود فإن جودة هذه النماذج تتحسن بسرعة. وبالنظر إلى الذكاء الاصطناعي الأكثر تطوراً، نلاحظ أن هناك قيوداً فنية لبناء نماذج محسنة من الجيل التالي ولتحسين بعض القيود الهندسية الأساسية الخاصة بها بما في ذلك تكاليف النشر المرتفعة. فكلية بناء ونشر نماذج اللغات الكبيرة الأساسية مثل جي بي تي 3- وجي بي تي 4- يمكن أن تكون باهظة للغاية، حيث يمكن أن تصل كلفة تشغيل تشات جي بي تي إلى مئة ألف دولار يومياً. ومع ذلك، إذا قررت القيادة العسكرية الصينية المضي قدماً واتباع مثل هذه النماذج فمن المؤكد أن الصين تستطيع تحمل ذلك، حيث تمّ تقدير ميزانيتها العسكرية بأكثر من 290 مليار دولار في عام 2021.

تعدّ إمكانات الذكاء الاصطناعي التوليدي للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي واعدة، لكن مدى تأثيرها في العالم الحقيقي لا يزال غير واضح، حيث لا يزال التأثير الواقعي لحملة التأثير عبر وسائل التواصل الاجتماعي غير معروف. وفي حين تظهر بعض الأدلة بعض التأثيرات الناجمة عن مثل هذه الحملات لا تزال درجتها ومدتها غير واضحة. وقد وجدت بعض الأبحاث أن حملات التلاعب عبر وسائل التواصل الاجتماعي لا يمكنها تغيير الآراء الراسخة، وأظهرت أبحاث أخرى مدى ضآلة تأثير بعض الحملات (على سبيل المثال، الحملات المؤيدة للغرب المنسوبة إلى الحكومة الأمريكية). في حين أن العمليات المعلوماتية الخبيثة، بما في ذلك التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي، قد يكون لها آثار ذات معنى، إلا أن خطورة التهديد لا تزال غير واضحة.

ما الذي ينبغي القيام به حيال الذكاء الاصطناعي التوليدي؟

على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي التوليدي يشكل تهديداً للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي، فإن الاستجابة الاستباقية من حكومة الولايات المتحدة ومجتمع التكنولوجيا ومؤسسة الأمن القومي والجهات الدبلوماسية يمكن أن تخفف من هذه التهديدات. ما نناقشه هو تدابير عامة وليس استراتيجيات تخفيف خاصة بكل بلد أو منصة - إن تنظيم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي مثلاً، أو وضع حواجز الحماية في النماذج البارزة، مثل تشات جي بي تي، لن يكون له أي تأثير على كيفية استخدام روسيا أو الصين لنماذجها المحلية والاستفادة منها. يجب أن تأخذ استراتيجيات التخفيف في الاعتبار الانتشار العالمي للذكاء الاصطناعي وطبيعته غير المنظمة.

التدابير التقنية

يمكن لحكومة الولايات المتحدة ومنصات التواصل الاجتماعي وصناعة الذكاء الاصطناعي استكشاف الحلول التقنية للتهديدات المحتملة والمتوقعة، ولكن يبدو أن جميع أساليب التخفيف من التهديد المتوقعة على المدى القريب غير كافية إلى الآن. ينبغي أن يكون المبدأ العام هو تحديد وإسناد وإزالة الشخصيات (الحسابات) غير الحقيقية من أجل استعادة الثقة في المحادثة العامة على وسائل التواصل الاجتماعي. في حين أن هذه قد تكون لحظة يتحوّل فيها التوازن بين الهجوم والدفاع نحو الهجوم، إلا أن الميزة الهجومية كانت تاريخياً عابرة وبالتالي لا ينبغي لصناع السياسات الاعتقاد من أن ظهور الذكاء الاصطناعي التوليدي يعني استحالة التصدي للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي إلى الأبد. يمكن للولايات المتحدة أن تستثمر في التكنولوجيا الدفاعية التي يمكنها اكتشاف المحتوى المزيّف على نطاق واسع أو في تكنولوجيا العلامة المائية للتحقق من مصدر المحتوى.

في الوقت الحالي، ليس من الواضح ما هي التقنيات التي قد تكون متاحة ومدى فعاليتها. ردًا على الاستخدام المحتمل لـ تشات جي بي تي من قبل الطلاب، يروج البعض لبيع أدوات "الكشف عن الذكاء الاصطناعي"، ولكن هذه النماذج بشكل عام عبارة عن نماذج بدائية للغاية تستخدم مقاييس حيرة بسيطة (تقلب الكلمات) ومن السهل التغلب عليها. حتى أداة أوبن إيه آي (open AI) يتمّ خداعها ببساطة عن طريق مطالبة تشات جي بي تي بالقيام بذلك (على سبيل المثال، "استخدم مجموعة متنوعة من الكلمات ذات درجة حيرة تبلغ حوالي 600"). ولكن هذا لا يعني أنه لا يمكن تطوير أساليب أفضل وبالتالي نماذج كشف أفضل.

إن الآفاق الحالية للكشف عن المحتوى المنتج بواسطة الذكاء الاصطناعي محدودة، ولكن معالجة تسليم المحتوى، وتحديدًا الحسابات غير الحقيقية، قد تكون العامل المقيّد الجديد للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي ويمكن أن تكون جزءاً من الحل. يجب أن تركز المنصات على جعل عملية فتح حسابات جديدة من قبل الجهات المعادية أكثر صعوبة، وينبغي زيادة الجهود في تحديد وإزالة الحسابات المزيّفة للحدّ من القدرة على التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي.

تتمثّل الإستراتيجية الأخرى في توظيف تقنية سلسلة الكتل التي يمكن أن تعزز ثقة المستخدمين في المحتوى الأصلي، من خلال عمل النظام كسلسلة عامة للحضانة والأصالة. من شأن هذا النظام أن يجعل التعديلات على المستندات مرئية وأن يسلط الضوء على المستندات غير الأصلية

باعتبار أنه ليس لها مصدر يمكن تتبعه والتحقق منه. بالإضافة إلى ذلك، يمكن من خلال هذه التقنية، أن تمنح الأنظمة الصحفية المعتبرة وسيلة للجمهور للتحقق بسرعة من مصداقية المحتوى والمصادر الجديرة بالثقة.

يمكن أن تشمل تدابير تقنية أخرى تقييد انتشار محتوى الذكاء الاصطناعي التوليدي من خلال محاولة تقييد تبني المحتوى من قبل الجهات الفاعلة الخبيثة. في حين أنه سيكون من الصعب احتواء نماذج الذكاء الاصطناعي أو التحكم فيها، فإن الأجهزة الأساسية المستخدمة لتدريب نماذج توليد اللغة الحالية والمستقبلية قد يكون من الأسهل التحكم فيها. إن إنتاج هذه النماذج ليس بالأمر السهل: فهي تتطلب مجموعات بيانات ضخمة، وقدرة حاسوبية، وعمالة فنية ماهرة لتدريبها. لذا فإن هذا النوع من القيود المفروضة على الوصول إلى أجهزة الذكاء الاصطناعي التي فرضتها الحكومة الأميركية ضد الصين وروسيا في عام 2022 قد يكون مفيداً. ومع ذلك، قد يكون من الصعب تنفيذ مثل هذا الحظر، ومن المرجح أن الولايات المتحدة لا تستطيع منع كل جهة سيئة محتملة - كإيران، على سبيل المثال - من تطوير واستغلال هذا الجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي اللغوي.

تدابير سياسية

هناك خطوات تنظيمية يمكن للولايات المتحدة اتخاذها لتجعل وصول الخصوم إلى المنصات أكثر صعوبة. يمكن لتنظيم منصات وسائل التواصل الاجتماعي بهدف خلق معايير الشفافية والمساءلة العامة وإمكانية وصول الباحثين أن يكون أداة قوية ضد التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي. نعتقد أن سياسة تنظيمية لتحديد التهديدات ومسؤوليات المنصة، مع حماية الحريات المدنية، قد تكون خطوة أولى مهمة نحو الحد من ضعف المنصات باعتبارها ناقلات للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي. علاوة على ذلك، فإن التنظيم الذي يتطلب الشفافية وإمكانية الوصول للباحثين يمكن أن يكون وسيلة حاسمة لتعزيز الديمقراطية ضد هذه التهديدات.

ومن التدخلات السياسية الأخرى التي قد تكون مؤثرة (ولكنها معقدة) مطالبة المنصات بالتحقق من هويات المستخدمين، وإنشاء معيار موحد لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي. من ناحية، يمكن لطلب التحقق من الهوية، على غرار التحقق المطلوب للخدمات المصرفية، أن يهاجم بشكل مباشر الميزة الكبيرة للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الذكاء الاصطناعي. ومن ناحية أخرى، قد يكون للتحقق من الهوية تأثير مروع على حرية التعبير: إذ يساعد عدم الكشف

عن الهوية في دعم الخطاب الذي لا يحظى بشعبية (على سبيل المثال، انتقادات الحكومة). هذه في المقام الأول استراتيجية تخفيف محلية للمنصات الموجودة في الولايات المتحدة. وستظل الأنظمة الاستبدادية مثل روسيا أو الصين تتلاعب بالمنصات الواقعة تحت نفوذها، مثل وي تشات وتيك توك.

بالإضافة إلى التنظيم الداخلي للمنصات، يمكن لسياسة الأمن القومي الموجهة للخارج أيضًا أن تساعد في التخفيف من خطر التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي. يجب أن تكون وزارة الدفاع مستعدة للعمل عبر بيئة معلومات متنازع عليها، حيث يعمل الذكاء الاصطناعي التوليدي على توسيع نطاق الدعاية وجعلها منتشرة في كل مكان. ويجب أن تستعد عبر التنظيم والتدريب والعتاد والقيادة والتعليم والموظفين والمراكز والسياسة. ومن الأمثلة على ذلك التدريب والتعليم على مستوى القوات، حيث تفتقر وزارة الدفاع ككل إلى الموارد الكافية للعمليات في بيئات المعلومات المعقدة: على وجه التحديد، مخازن حفظ الأبحاث أو دراسات الحالة، والوصول إلى الخبراء المتخصصين، وبيئات التدريب المبنية على المحاكاة، والبنية التحتية الداعمة.

يمكن أن تشمل الاستعدادات للتعامل مع الذكاء الاصطناعي التوليدي مكونات متعددة لوزارة الدفاع، بما في ذلك وكيل وزارة الدفاع لشؤون الأفراد والجاهزية، ووكيل وزارة الدفاع للسياسة، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، والقوات المسلحة. وبالمثل، يمكن لمكونات وزارة الدفاع أن تبحث وتحدد استخدام الخصم المحتمل للذكاء الاصطناعي التوليدي، مما سيوجه سياسة الأمن القومي. أحد الأمثلة على ذلك هو تثقيف القوة المشتركة حول تحديد الصور التي ينتجها الذكاء الاصطناعي التوليدي: على الرغم من أن هذه الصور قد تكون واقعية، فغالبًا ما تحتوي على شذوذات بصرية يمكن اكتشافها عند مراقبتها عن كثب.

وأخيرًا، ينبغي على مجتمع السياسة في الولايات المتحدة والدول والحكومات المهتمة الأخرى أن تنظر في كيفية دعم الإسناد العلني للجهات الخبيثة. من خلال رفع مستوى الوعي العام بهذا التهديد وتوسيع نطاق جهود التثقيف العام والتثقيف الإعلامي / التكنولوجي الجارية لتشمل معالجة الذكاء الاصطناعي التوليدي.

تدابير دبلوماسية

يمكن للولايات المتحدة أن تفكر في الدخول في حوار مع الصين حول موضوع الذكاء الاصطناعي التوليدي ومخاطر التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي. على الرغم من أن أي حوار يمثل تحديًا،

نظراً للتوترات المستمرة في العلاقات الثنائية، فإن حوارات المسار الثاني قد تساعد على تسهيل بعض المحادثات على الأقل بين مجتمعات السياسات والبحث الأوسع لدى الجانبين. سيكون الهدف من هذه المحادثات هو فهم كيفية رؤية كل جانب لمخاطر الذكاء الاصطناعي التوليدي بشكل أفضل، وما إذا كان هناك مجال للاتفاق على تقييد الاستخدام الحكومي والحد من الاستخدامات الضارة من قبل الجهات الفاعلة المحلية غير الحكومية.

يمكن للحكومة الأميركية أيضاً أن تصدر إعلاناً عاماً عن مبادئها لاستخدام هذه القدرة الناشئة. سيكون مثل هذا الإعلان مشابهاً لإعلان شباط / فبراير 2023 الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية بشأن "الاستخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي والاستقلالية" (وزارة الخارجية الأميركية، 2023). وكانت الصين قامت بعمل مماثل في كانون الأول / ديسمبر 2021. وفي حين أن هذا البيان سيعمل على توضيح سياسة الولايات المتحدة فإنه سيعمل أيضاً على تقليل بعض المخاوف في بكين وموسكو وأماكن أخرى. على الرغم من أن هذا غير مرجح من الناحية العملية بسبب الافتقار إلى الثقة المتبادلة مع الحكومتين الصينية والروسية. فقد يكون مصدر إلهام أيضاً للدول الأخرى التي عليها أن تفكر في تبني مبادئ مماثلة.

ينبغي أيضاً على الولايات المتحدة أن تبدأ بمراقبة توظيف الصين للمنتج بواسطة الذكاء الاصطناعي كمؤشر على النوايا والتقدم التكنولوجي، مع إيلاء اهتمام خاص للجهود الصينية ضد تايوان، والتي كانت للصين بمثابة حقل اختبار لحرب المعلومات على المستوى المتعدد الأطراف. وينبغي على الولايات المتحدة أن تبدأ بالمشاركة الواسعة مع الحلفاء والشركاء (وخاصة تايوان) بشأن هذه المخاطر الناشئة، والأدلة على العمالة الصينية، والتدابير المضادة المحتملة. في حين أن تلاعب الصين بوسائل التواصل الاجتماعي كان مصدر قلق محدود خارج تايوان والولايات المتحدة، فإن الذكاء الاصطناعي المنتج لديه القدرة على توسيع قدرة الصين على نطاق أوسع لكثير من البلدان المستهدفة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، بالإضافة إلى دول أخرى في جنوب شرق آسيا وأوروبا.

وأخيراً، يمكن للولايات المتحدة أن تفكر في الحد من انتشار الأسلحة المحتملة للقدرات المتعلقة بالتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة الذكاء الاصطناعي التوليدي.

الخلاصة: استراتيجية استباقية وواسعة النطاق

نحن في بداية حقبة جديدة من التلاعب المحتمل بوسائل التواصل الاجتماعي. ولكن يبدو أن العديد من القيود السابقة المفروضة على أنشطة التأثير الخبيث على وسائل التواصل الاجتماعي قد تمّ تجنّبها إلى حدّ كبير أو حتى بالكامل من خلال التقدّم في الذكاء الاصطناعي التوليدي. علاوة على ذلك، تستمرّ هذه التطوّرات بوتيرة مقلقة، ليس من حيث القدرات التوليدية الجديدة والمحسنة فقط ولكن أيضاً من حيث القدرات الناشئة للتوزيع والإدارة المدعومة بالذكاء الاصطناعي. لذلك يجب على المجتمع الأميركي، الحكومة والتكنولوجيا والسياسة على نطاق أوسع، أن يستجيبوا بشكل استباقي لهذه المخاطر، مع الأخذ في الاعتبار مجموعة متنوّعة من الإجراءات لتقليل الضّرر المحتمل. وعلى الرغم من أننا أكّدنا وكشفنا هنا عن النوايا والمصالح المحدّدة للصين تجاه تايوان، فإن هذه المخاوف تمتدّ إلى مجموعة متنوّعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الأخرى. ولذلك، فإننا نقترح بشدة تطوير استراتيجية متماسكة واستباقية وواسعة النطاق للتعامل مع هذا التهديد الجديد.



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي :

Baabda 10172010

P.O.Box : 24/47

Beirut - Lebanon